الباب الأول

خطوات كتابة البحث العلمي

الخطوات التي يتّبعها الباحث لكتابة بحثه وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مرحلة الإعداد النظري، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : اختيار تخصّص البحث
المبحث الثاني : اختيار المشرف على البحث
المبحث الثالث : تحديد عنوان البحث
المبحث الرابع : وضع خطّة أولية للبحث
المبحث الخامس : تحديد المصادر الأولية للبحث

الفصل الثاني: مرحلة التنفيذ العملي، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : القراءة المركّزة والمطالعة الهادفة
المبحث الثاني : التقميش وجمع المعلومات وتوزيعها
المبحث الثالث : كتابة البحث وفق المخطط الأولي، وفيه مسألتان:

- المسألة الأولى: كتابة المتن
- المسألة الثانية: كتابة الهوامش

المبحث الرابع : وضع المقدّمة والخاتمة

الفصل الثالث: المرحلة النهائية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : طباعة البحث وتصحيحه
المبحث الثاني : وضع الفهارس
المبحث الثالث : تجليده
المبحث الرابع : تقديمه ومناقشته

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

مرحلة الإعداد النظري

يمرّ البحث بثلاثة مراحل: الأولى إعدادية نظرية، والثانية تنفيذية عملية، والثالثة نهائية. وسنتكلّم في هذا الفصل عن المرحلة الأولى، وهي مرحلة الإعداد النظري، وفيها يحدّد الباحث تخصّص بحثه، ويختار مشرفه، ويحدّد عنوان بحثه، ويضع له خطّة أوّلية، ويحدّد مصادره الأولية، وقد قسّمنا الكلام فيه إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول

تحديد تخصّص البحث

تتعدّد مواضيع الأبحاث - كما سبق وقدّمنا في التمهيد ص: 18 - فعلى الباحث أن يحدّد موضوع البحث الذي سيخوض فيه قبل تحديد عنوانه.

وتقدَّمَ في شروط البحث الجيّد والباحث الناجح في التمهيد أيضاً أن من عوامل نجاح البحث أن يكون الباحث متخصّصاً في العلم الذي سيكتب فيه، لأنه يكون ملمّاً بجميع دقائق هذا العلم وكلّياته، وأن الباحث الذي يكتب في علم غير متخصّص فيه سيواجه صعوبات كبيرة، وسيقع - لا محالة - في أخطاء كثيرة يعرفها أهل الخبرة والتخصّص في هذا العلم.

من هنا وجب على الباحث ألا يكتب بحثاً في علم لم يدرسه، أو لا يعرِف تفاصيله، أو ليس من أهله، وألاّ يُقحم نفسه فيما لا يعلم، قال تعالى:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: 36].

كما يجب أن يكتب الباحث في موضوع يميل إليه، ويحبّه ويرغب فيه، وينسجم مع تفكيره وشخصيته، لذلك فإن تحديد موضوع البحث يُترك اختياره للطالب، ولا يُمْلَى عليه إملاءً ولا يُفْرَضُ عليه فرضاً، ولا تتدخل إدارة الجامعة، ولا المشرف، ولا أي شخص آخر في هذا الأمر، بل يُترك اختياره للطالب، لأنّ الإنسان يُبْدِع ويعمل بإقبال وهمّة ونشاط فيما يقتنع به، وعلى العكس من ذلك، لا يفعل ما يُؤمر به، ويُفْرَضُ عليه فرضاً، إلّا بِشِقّ الأَنْفُس.

فإذا كان إنسان مثلاً لا يُحِبّ الأدب واللغة، ولا ينسجم معهما، فمن الخطإ أن يكتب فيهما، أو أن يُجْبِرَه المشرف أو إدارة الجامعة على الكتابة في هذا المجال، إن بحثه لن ينجح، وسيكون مليئاً بالأخطاء التي يعرفها أهل الاختصاص.

المبحث الثاني

اختيار المشرف على البحث

بعد أن يحدّد الطالب موضوع البحث الذي يرغب الكتابة فيه، عليه أن يختار مشرفاً يعمل تحت إشرافه فيستشير أستاذاً متخصصاً في الموضوع الذي اختاره يراه مناسباً ويعرض عليه رغبته في العمل تحت إشرافه، فإن وافق اقترح اسمه على إدارة الجامعة، ليأخذ موافقتها، فإن وافقت إدارة الجامعة كلّفت المشرف بخطاب رسميّ.

ولاختيار المشرف أهمية كبرى في نجاح البحث، لأن الطالب وحده - على حدّ مبلغه من العلم - لا يستطيع أن يُخرج بحثاً ناجحاً متكاملاً مستوفياً

لجميع شروط البحث العلمي، إلّا بمواكبة وإشراف أستاذ عالم فاهم خبير، له دُرْبَة سابقة بكتابة الأبحاث، وخبرة كبيرة، وباعٌ طويل في العلم، متخصص ومطّلع على العلم الذي سيكتب في الباحث ومسائله، يُمْسِكُ بيد الطالب كما يمسك الوالد بيد ابنه بحنوّ ورفق، ويدرّبه على المشي في خطواته الأولى لكي يشتدّ عوده، ويكبر، ويستطيع المشي بعد ذلك بمفرده.

ولاختيار المشرف اعتبارات يجب الأخذ بها أهمها:

1 - أن يكون المشرفُ متخصّصاً في الموضوع الذي سيكتب فيه الطالب بحثه، فعلى الطالب الذي اختار بحثاً في فن النحو مثلاً أن يختار مشرفاً متخصصاً في النحو، لأنه لو اختار مشرفاً غير متخصّص في النحو فلن يستطيع السير معه، والاستفادة منه بشيء، لعدم علم المشرف بهذا الفنّ على وجه الإحاطة بجزئياته وفروعه ومسائله ودقائقه، والتخصص فيه، فإن لم يكن الطالب على علم بتخصّص الأستاذ، نبّهته إدارة الجامعة إليه، وساعدته في اختيار المشرف المختصّ، ولو كان من خارج ملاك الجامعة، أو من خارج البلد.

2 - أن يختار الطالب مُشرفاً يرتاح إليه ويحترمه ويشعر معه بالانسجام التام والكامل لأنه سيعيش معه فترة طويلة أقلّها سنتان، فإن لم يكن يحترم مشرفه فإن العلاقة بينهما ستكون سيّئة، والأجواء بينهما مُلبّدة مشمولة بالخصومة، والاستفادة معدومة.

فالاحترام المتبادل هو أساس المعاملة، وعلى الطالب أن يَعْلَمَ حدود نفسه أنه طالب، وأن للأستاذ عليه فضل كبير، وفي الإسلام نصوص كثيرة في فضل العلماء ووجوب توقيرهم والتأدّب معهم، وأما الطالب المَغرُور بنفسه، المُعْجَب بعلمه، فإنه سيَتْعَبُ كثيراً في حياته، وسيُتْعِبُ أستاذه، وخَيْرُ الطلاّب المُؤدَّب، والأَدَبُ وُصُولٌ بلا تَعَب، وقديماً قيل: «من عَلَّمني حَرْفاً كنتُ له عَبْداً» فاحترام المشرف والتأدُّب معه وطاعته فيما يأمر وينهى خير طريقة

للاستفادة من علمه وخبرته، وإذا ارتاح الأستاذ المُشرفُ للطالب أفاض عليه من علومه بنفس طيّبة سخيّة، وعلى العكس من ذلك إذا انزعج منه قُبِضَتْ نفسه منه وتمنَّى التخلص منه.

وأحياناً فإنّ بعض المشرفين لا يحترمون طلاّبهم - بحجّة توجيههم الوُجْهَة الحسنة - فيحقّرون مواضيعهم وعلمهم وأفكارهم، ويحطّمون طموحهم وتطلّعاتهم، ويُسَفّهون آراءهم، فيغيّرون لهم عناوين أبحاثهم، أو يطلبون منهم الكتابة في فنّ آخر لا ينسجم وأفكارهم، دون أدنى مراعاة لنفسيّة الطالب، وأفكاره، ويتعاملون معه وكأنّه آلة كاتبة صَمّاء، أو جهاز كمبيوتر يدوسون على أزراره ليستخرجوا منه المعلومات ! وإذا سألتَ المشرف: لماذا فعلت هذا مع الطالب ؟ أجابك: هذا الطالب مغرور أو غير مؤدب، أو جاهل، أو هذا الموضوع سَخيف، أو هزيل، ليس له أهمّيّة...

إنّ توجيه الطالب وإرشاده والإشراف عليه يقتضي الرحمة به والمعرفة بنفسيّته وتنمية مهارته وإبداعه، فلكلّ طالب جانبٌ يَبْرُزُ فيه، ومَيْلٌ لعلم معيّن يحبّه، ويستطيع أن يُبْدِع فيه لو كَتَبَ في مجاله، ومن الخطإ تحطيمه وتسفيهه وتحقير رأيه، وصرفه عن موضوع أحبّه واقترحه، إلى موضوع آخر قد لا يحبّه ولا يرغب فيه، ولا يميل إليه.

إن من أساليب التربية الحديثة تنمية مواهب الطلاب - إن كانت صحيحة - وتفهّمهم، ودفعهم إلى الأمام في المواهب التي تميّزوا فيها على أقرانهم، وبذلك تنمو هذه المواهب عند أصحابها، وتكثر المواهب في المجتمع، وهي مِن أهم عوامل قوّة المجتمع ونجاحه.

لذلك كان أول ما فعله رسول الله ﷺ حينما أسلم خالد بن الوليد رضي الله عنه أن عيّنه قائداً لجيوش المسلمين، وسمّاه «**سيف الله**» رفعاً لمعنويّاته، فوجّه مواهبه وخبرته وميوله الحربية والعسكرية لصالح الدعوة الإسلامية ونُصرة الإسلام، بعد أن كانت تلك المواهب تتفجّر في الجاهلية ضدّ الحق وأهله.

إن العلاقة بين المشرف والطالب يجب أن يسودَها الوئام والمحبة والاحترام المتبادل، وقد أوصى رسولُ الله ﷺ بطلاّب العلم ورحمتهم فقال: «**الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى، ارحموا مَن في الأرض يرحمكم من في السماء**»[1] وقال ﷺ: «**مَن لا يَرْحَم لا يُرْحَم**» وقال: «**إن الملائكة تبسط أجنحتها لطالب العلم رضًى بما يصنع**» و«**من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سَهَّل الله له به طريقاً إلى الجنّة**»...

وهناك صُوَرٌ مشرقة في تاريخنا الإسلامي لعلاقة الودّ والرحمة بين الشيوخ وتلاميذهم، يجدها من يطالع سيرة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، وسيرة عالم قريش الذي ملأ طِباق الأرض عِلماً، الإمام الشافعي القرشي الهاشمي المطلبي.

المبحث الثالث

تحديد عنوان البحث

بعد تحديد التخصّص - العلم - الذي يريد الباحث الكتابة فيه، واختيار المشرف الذي سيعمل تحت إشرافه، عليه أن يختار عنواناً لبحثه، بمشاورة أستاذه، وهناك أمور يجب على الباحث مراعاتها لتحديد عنوان بحثه، منها:

1 - **الجِدَة والابتكار**: إنّ عنوان البحث هو أوّل ما يصافح القارئ، فينبغي أن يكون جديداً مبتكراً، فهو الذي يعطي الانطباع الأول لقارئه.

2 - **إيجاز العبارة**: يجب أن يكون العنوان موجزاً بكلمات قليلة جداً (كلمتين أو ثلاث أو أربع) على الدراسة المقصود بها، مِن أجل هذا يجب تخيّر الألفاظ المعبّرة الشفّافة التي تُشْعِر بمعنى الموضوع ومدلولاته لأول نظرة.

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص.

3 - مطابقة العنوان للمضمون: يجب أن يكون العنوان لائقاً بالموضوع، مطابقاً للأفكار الواردة في البحث، ويُقال: «**إن الكاتب مَن أجاد المَطْلَعَ والمَقْطَعَ**».

4 - المرونة والشمولية: كما يجب اختيار العنوان بحيث لو استدعت الدراسة التعرّض لبعض الموضوعات ذات الصلة بالبحث، لما اعتُبِرَ هذا خروجاً عن موضوعه، فيجب مراعاة هذه الأمور في العنوان.

5 - التحديد الدقيق: فنحن في عصر التخصُّص، والعلوم تميل لدراسة جزئيات الأمور، ودراستها بصورة مركّزة لبيان كل ما يتعلّق فيها، أما الكلّيّات فلا تفي بها مئات الآلاف من الصفحات، فيجب التركيز على جزئية معينة يحدّدها الباحث، ويكون دقيقاً في تحديدها في العنوان، بحيث تشكل محوراً أساسياً يدور البحث كلّه حولها.

6 - الموضوعية والوضوح: إن الدراسة العلمية المنهجية تقضي بأن يحمل العنوان الطابع العلمي الهادئ الرصين، بعيداً عن العبارات الدِعائية المثيرة التي هي ألصق وأنسب بالإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، فالمطلوب اختيار عنوان موضوعي يدل على مضمون البحث بعبارته الصريحة.

طريقة اختيار عنوان البحث:

إن الطريقة العلمية المُثلى في التوصُّل إلى اختيار عنوان بحث مناسب هي أن يعتمد الطالب على نفسه فيتخيَّر مجموعةً من المصادر والكتب في حقل التخصُّص، متنوّعة بين قديم وحديث، تمثّل مدارس فكرية متنوّعة ومناهج علمية مختلفة، يعكف على تأمّلها ودراسة موضوعاتها بتأنٍّ وروية، ولن تخونه هذه الدراسة في اكتشاف عدد من البحوث والموضوعات التي تحتاج إلى زيادة في الدراسة والبحث، وسَيَجِدُ بعد ذلك أمامَه قائمة طويلة بعناوين

كثيرة، يُلْقِي بعدَ ذلك عليها نظرةَ فحص واختبار، ليقع اختياره على أحدها، مما يتوقّع فيه مجالاً واسعاً للبحث والكتابة.

مساعدة الطلاب على اختيار عناوين أبحاثهم:

إنَّ ما ذكرناه هو الأصل في اختيار عناوين الأبحاث لكن بعض الطلاب يعجز عن هذا الأمر، أو يقع في حيرة في اختيار عنوان بحثه، أو يقترح عدّة عناوين على مشرفه، فيردّها المشرف لأسباب يراها، كأن يكون البحث مُعالجاً مِن قبل، أو ليس له أهمية، أو لا يلمس عند الطالب أهلية الكتابة فيه، فيُصاب الطالب في نهاية المطاف بالفشل واليأس والإحباط...

أمام جميع هذه الحالات تلجأ بعض الجامعات لكتابة قوائم عناوين مواضيع مقترحة لطلابها يختار منها الطالبُ عنواناً ينسجم وأفكاره، وقد قدمنا في التمهيد في مواضيع الأبحاث (ألف عنوان) موزعة على العلوم والتخصّصات، وهذا الأمر له حسناته وسيئاته.

إن الأفضل في اختيار موضوع البحث أن يكون نابعاً من الباحث نفسه ورغبته فيه ويتأكّدُ هذا الاختيار، وتقوى الطمأنينةُ له، وتتضاعفُ الثقة به عندما يتمّ على أساس قاعدة واسعة من القراءة والاطلاع. فالقراءة في حدّ ذاتها تولّد المعاني، وتفتّح آفاقاً واسعة من التفكير والتأمُّل.

وعلى العكس من هذا اعتماد الطالب على اختيار غيره له، أو طلب اقتراح عليه في دراسة موضوع من الموضوعات، إذْ إنّ العلاقة بين الباحث والموضوع الذي اختير له حينئذ تكون علاقة أجنبيّ بآخر يجهل حقيقته وأبعادَهُ، ويحتاج إلى زمن حتى يتمّ التعرّف عليه واكتشاف جوانبه. وقد أثبتت التجارب بين طلاب الأبحاث أن الذين يختارون موضوعاتهم بأنفسهم يكونون أكثر تفوّقاً ونجاحاً وسعادة بالعمل من أولئك الذين يُملَى عليهم أو يتّكلون على غيرهم في اختيارها، ويُحذّر كثير من العلماء من اعتماد الطالب على

الآخرين في اختيار الموضوعات، يقول الدكتور شوقي ضيف في كتابه «**البحث الأدبي**» ص: 17 (مِن أخطر الأشياء أن يبدأ الباحث حياته عالَةً على غيره من الباحثين الذين سبقوه، فإن ذلك يصبح خاصَّةً من خواصّ بحوثه، ولا يستطيع بعد ذلك أن يتحوَّل باحثاً بالمعنى الدقيق لكلمة «**باحث**»، فقد انطبع بطوابع التبعيّة لغيره، ولم يعد يشعر لنفسه بوجود حقيقي، فوجوده دائماً تابع لوجود غيره، كوجود النباتات المتسلِّقة على الأشجار الشامخة)

تقديم أكثر من موضوع:

تلجأ بعض الجامعات إلى الزام الطالب بتقديم ثلاثة مواضيع لإدارة الجامعة لاختيار واحد منها مِن قِبَل المجلس العلمي والموافقة عليه، وفي هذا مساعدة كبيرة للطالب على عدم تكرار الجهد، وتضييع الوقت، واختصار المسافة للموافقة على موضوعه.

تحذيرات:

يُستحسن لدى اختيار موضوع تفادي الأمور التالية:

1 - **الموضوعات المعالجة من قبل**: لأن في إعادة الكتابة فيها تكرار وعدم فائدة، وتضييع للجهود، فعلى الطالب أن يحذر العمل في بحث معالج قبله، ولذلك يجب عليه المطالعة الواسعة لمعرفة ما كُتِب سابقاً، وسؤال أهل الخبرة والعلم، والاستشارة الدائمة، وعدم التقوقع والانعزال والانغلاق على الذات، فيجب متابعة آخر ما يصدر ويستجدّ من أبحاث وذلك بارتياد معارض الكتب المحلية والعالمية، والاطلاع على قوائم دور النشر، ومتابعة صفحات الانترنيت المختصة بذلك، ومجالسة أهل العلم، ومتابعة المجلات والنشرات الثقافية العلمية.

2 - **الموضوعات التي يشتدّ الخلاف حولها**، حيث إنها بحاجة إلى فحص وتمحيص ومن الصعب للباحث أن يكون موضوعياً في الوقت الذي

يكون فيه موضوعه خلافِيّاً، وليس الأمر هو مجرد عرض آراء المخالفين والمؤيّدين فقط.

3 - **الموضوعات العلمية المعقّدة**، لأن موضوعات كهذه ستكون صعبة على المبتدئ في هذه المرحلة.

4 - **الموضوعات الخاملة** والتي لا تبدوا ممتعة، فإذا كانت المادة العلمية من الأساس غير مشجّعة فإنه سيصبح مملاً وعائقاً عن التقدّم.

5 - **الموضوعات التي يصعب العثور على مادّتها العلمية** في مراكز المعلومات المحلّية وبصورة كافية، وليس من الحكمة أن يستمرّ الطالبُ في بحث تَنْدُرُ مصادِرُه.

6 - **الموضوعات الواسعة جداً**، فإن الباحث سيُعاني كثيراً من المتاعب، وعليه من البداية أن يحاول حصره وتحديده بدلاً من طرحه.

7 - **الموضوعات الضيّقة جداً**، إذ إن بعض الموضوعات قصيرة وضيّقة، ولا تتحمّل لضيقها تأليف رسالة علمية في حدودها، وسيُصيبُ الباحثَ الكثيرُ من العنتِ في معالجتها.

8 - **الموضوعات الغامضة**: لأنها سيتبعها غموض الفكرة، فلا يعرف الباحث ما الذي يمكن تصنيفه من المعلومات ممّا يدخل تحتها، والأخرى التي يجب حذفها منه، وينتج عن هذا أن الباحث ربّما قرأ الكثير ممّا ليس له صلة أو علاقة بالموضوع، وحينئذ يصعب أن يخرجَ برُؤيةٍ وتصوُّرٍ واضحٍ للموضوع.

اختبار استعداد الباحث:

إذا تم اختيار البحث على ضوء التعليمات السابقة - وهو الجانب الأول - فإنّ اختبار استعداد الباحث له، هو الجانبُ الآخَر، فلْيَلْتمس في نفسه مدى توفّر العناصر التالية:

1 - الكفاءة العلمية: إن دراسة أي بحث من البحوث العلمية يتطلّب مستوى علمياً معيّناً، وسيكون لهذا دوره الكبير في الإحاطة بالموضوع، وتحديد زمن دراسته. والبحث بحاجة إلى زمن قد يطول وقد يقصر، حسب طبيعة الموضوع، فمن الموضوعات ما يحتاج إلى رويَّة وقراءة متأنيّة، ومنها ما يحتاج إلى الكتابة المسهبة، وكلاهما يستلزم الصبر.

2 - الرغبة الصادقة في البحث: إن نتائجها على البحث واضحة، إذ يكون أكثر متعة، والكتابة فيه تكون في مستوى أفضل، وبالتالي يتضاعف التحمّس لإنهائه في أحسن شكل وأسلوب، وعلى العكس من ذلك، فإن الطلاّب الذين يشعرون بالسآمة حالاً حينماً لا يكون الموضوع مُمتِعاً أو مُسْتَهْوِياً لهم، ولهذا تأثيره في سيرهم في البحث بالبطء والإهمال، فمن المستحسن مقدّماً تبيُّن هذه الأحوال وقبل التورّط فيها، وهذا يتطلّب إمعان النظر طويلاً وبشكل دقيق في الموضوع الذي وقع عليه الاختيار، والتأكد من أهميته.

موافقة المشرف على العنوان

وأخيراً فإن موافقة المشرف على موضوع البحث هو حجر الزاوية، فممّا لا شك فيه أن أكثر المشرفين عندما يَعرض عليهم الطالبُ عنوان بحثه ينظرون إلى مدى استعداد الطالب أولاً للقيام بهذه الدراسة، وإلى توفُّر المادة العلمية ومصادر البحث ثانياً، والمُشرف الواعي هو الذي ينظر نظرة متساوية إلى الموضوع الذي وقع عليه اختيار الطالب بأنّه مهمٌّ ومُفيد، كما ينظر إلى جانب هذا المستوى العلمي للطالب، ومدى استعداده لبحثه ومعالجة موضوعاته.

ومن الضروري استشارة الأساتذة الأكفاء لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول عنوان البحث لمناقشة مدلولاته والتعرّف على أبعاده، وهذا يزيد من اطمئنان الباحث في الوقوف على اختلاف وجهات النظر، وستتبدّى له من خلال ذلك

بعض الجوانب التي كانت واضحة في نظره في حين أنها غامِضة على غيره، فيجري تعديل العنوان وتحويره قبل اتخاذ إجراءات تسجيله واعتماده من قِبَل إدارة الجامعة.

بعد اختيار موضوع البحث، والمشرف عليه، واختيار عنوانه بمشاركة المشرف وموافقته، يتبقى على الطالب وضع خطة أوّلية لبحثه ورفعها إلى ادارة الجامعة للحصول على موافقة المجلس العلمي على موضوعه، وإصدار قرار رسمي به بالموافقة، أو الرفض، أو التعديل، وتعيين الأستاذ المشرف، وتحديد البدء بالعمل.

المبحث الرابع
وضع خطّة أولية للبحث

كيف توضع خطة البحث:

إن وضع الخطة الأولية للبحث يعني تقسيم أفكار البحث إلى أفكار رئيسة وجزئية، وعادة ما تضمّ الخِطّة المثاليَّة ما يلي: مقدمة، وتمهيد، وبضعة أبواب، في كل باب عدَّة فصول، وفي كل فصل عدَّة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فيجب تضمينها ستة عناوين رئيسة هي:

1 - أسباب اختيار البحث.

2 - أهمية البحث وأهدافه.

3 - الكتابات السابقة فيه.

4 - خِطَّة البحث (الأبواب والفصول).

5 - منهجية البحث.

6 - الشكر والتقدير.

فيكتب الباحث كل فقرة من هذه الفقرات في حدود عشرة أسطر، وتكون المقدمة كلها بمجموعها في حدود صفحتين أو خمسة.

وأما التمهيد، فيجب وضع تعريفات كلمات العنوان فيها، وبيان المقدّمات الأساسية للبحث.

وأما الأبواب فتشمل الأفكار الرئيسة للبحث، وتكون عادة ما بين بابين وخمسة، حسْب مقتضيات البحث، يعطى كلُّ باب منهما عنواناً خاصاً به، ويُقسَّم كل باب إلى أفكار فرعية تسمّى (فصولاً) ، وتكون عادة ما بين فصلين وخمسة، حسْب مقتضيات البحث، ويُعطى أيضاً كل فصل عنواناً خاصاً به، كما يمكن تقسيم الفصل الواحد إلى أفكار فرعية أكثر تسمّى (مباحث)، ويمكن تقسيم الفصل الواحد إلى مبحثين أو خمسة، حسب مقتضيات البحث، ويعطى اسماً خاصاً به، كما يمكن تقسيم المبحث الواحد إلى (مسائل) أيضاً.

وأما الخاتمة فيجب أن تتضمن خلاصة البحث، والنتائج التي توصّل إليها الباحث في بحثه، من خمسة إلى عشرة، حسبما تقتضيه طبيعة البحث، وتقع عادة في حدود صفحة واحدة أو صفحتين، وهذا نموذج خطَّة مشروع رسالة دكتوراه:

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع رسالة دكتوراه

اسم الطالب/ة: . . . . . .

عنوان الرسالة: النفاق والقرآن الكريم.

بيروت في 8/ 11/ 2002

تتضمن الخطة ما يلي:

1 - أسباب اختيار الموضوع.

2 - أهمية الموضوع.

3 - الكتابات السابقة في الموضوع.

4 - خطة الموضوع.

5 - منهج البحث.

6 - المصادر الأولية للموضوع.

1 - أسباب اختيار الموضوع:

النفاق هو إظهار الإيمان ومحبة الإسلام والمسلمين أمام الناس وإبطان الكفر والعداوة للإسلام وأهله، وهو سلوك منحرف في الحياة، ومظهر من مظاهر الإنسان الفاسد، له دوافع نفسية عديدة تدفع صاحبه لاتخاذ هذا السلوك السيئ في حياته.

obeikandl.com

والنفاق يختلف من عصر لآخر باختلاف دوافعه، وقد نشأ منذ العهد الأول للدعوة الإسلامية ولا يزال مستمراً في كل عصر حتى أيامنا هذه وله دور خطير في زعزعة كيان المجتمع الإسلامي من داخله، فأهلُه هم أعداء الداخل، ويختلف باختلاف الناس والزمان، وله دوافعه وأسبابه... ولكنه أصبح منظماً في العصر الحديث تديره جهات معادية للإسلام والمسلمين.

وإذا استطلعنا النفاق في حياتنا المعاصرة وجدنا من أسبابه: الثقافات والعلوم المدسوسة بأفكار الإلحاد، والمنظمات والجمعيات والاحزاب التي تستدرج الشباب المسلم إليها من خلال مصالح دنيوية، فنشأ وسط المجتمع الإسلامي جيل بعيد عن الإسلام، يقلّد ويعجب بالغرب، مع انتسابه للإسلام ولقومه وأهله المسلمين، وهو من أكبر معاول الهدم للمجتمع الإسلامي.

أضف إلى ذلك انتشار الانحرافات الخلقية الواسعة التي أرادها أعداء الإسلام صورة كاملة للنفاق بألوانه وأشكاله في عصرنا، مع الدعوة القوية لتبني الأفكار العلمانية والمادية ودسّها في أحكام الإسلام.

ومن آثار النفاق أنه لم يعد هناك اليوم المجتمع الاسلامي السليم، ولا الفرد المسلم الصادق بإيمانه وبمبادئه الإسلامية - إلاّ ما رحم ربي - قلة بين بحر من أناس ينتسبون فقط انتساباً للإسلام ولا يتمثّلونه ولا يطبّقونه لا من بعيد ولا من قريب.

من هنا جاءت الحاجة إلى ترشيد الصحوة الإسلامية وإلى تنقيتها من شوائب النفاق، بتوعية وتربية إسلامية صحيحة خالية من أي أخلاط غريبة عن الإسلام، وهذا كان من أهم أسباب اختياري للموضوع.

2 - أهمية الموضوع:

1 - موضوع النفاق تناوله القرآن الكريم بالتفصيل والإيجاز في معظم سوره، لعلاقته الوثيقة بصحة عقيدة المسلم وانعكاسها على سلوكه وصفاته وأعماله. ومن هنا جاءت أهمية الموضوع بالدرجة الأولى.

2 - يبين هذا الموضوع مكايد المنافقين ليحذر المسلمون منهم ولا ينخدعوا بهوياتهم الإسلامية الكاذبة.

3 - التفطن إلى صفاتهم بعرض نماذج من المنافقين عبر التاريخ وطريقة سلوكهم وتعاملهم مع المسلمين، وتحذير المسلمين من اتخاذ بطانة منهم.

4 - توضيح للإسلام على أنه انتماء إرادي عقدي وتطبيق عملي صادق، وليس أمراً نتوارثه عن الأهل.

5 - الوعي والصحوة والتنبيه من الغفلة مما يكيده أعداء الإسلام للمسلمين.

3 - الكتابات السابقة في الموضوع:

يعتبر الإمام الفريابي جعفر بن محمد (ت301هـ) أول من أفرد الكلام عن النفاق في تأليف مستقل في كتابه: «**النفاق والمنافقون**» وقد جمع فيه الآيات الواردة في شأن المنافقين كما حشد فيه أحاديث كثيرة رواها بأسانيده على طريقة المحدثين. وممن أفرد النفاق أيضاً إبراهيم علي سالم من القاهرة في كتابه: «**النفاق والمنافقون في عهد رسول الله ﷺ**» ومنهم الأستاذ عبد الرحمٰن حسن حبنكه في كتابه: «**ظاهرة النفاق وخبائث المنافقين في التاريخ**» ومنهم محمد البيومي عبد الحكيم وقد كتب

رسالة دكتوراة في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بمصر تحت عنوان: «**النفاق والمنافقون من خلال القرآن الكريم**» عام 1981م.

4 - خطة الموضوع:

يتضمن هذا الموضوع مقدمة وتمهيد وسبعة فصول وخاتمة.

أما المقدمة: فسوف أبين فيها إن شاء الله أسباب اختيار الموضوع، وأهميته وخطته، ومنهجه، والمصادر السابقة فيه وعلاقتها ببحثي.

وأما التمهيد: فيشتمل على تعريف النفاق وتعريف القرآن، وهل عرف العرب النفاق قبل الإسلام، أبيّن فيه أولاً: معنى النفاق لغة واصطلاحاً ثمّ أبيّنُ صلته بالإيمان وأركانه، وهل عرف أهل مكة النفاق، ومتى ظهر النفاق وأين ولماذا، ومن هو زعيمهم ولماذا ؟

الفصل الأول: من هو المنافق: آيات من سورة البقرة.

الفصل الثاني: النفاق لماذا: حقيقة المرض وأسبابه.

الفصل الثالث: صفات المنافقين: حسد، جبن، ضعف الشخصية، آيات من سورة المنافقين، التوبة، الحشر وغيرها.

الفصل الرابع: المنافقون والكفار: علاقتهم بأهل الكتاب، بالمشركين.

الفصل الخامس: المنافقون والنبي: ما آذوا به النبي ﷺ، مما ورد في سورة النساء، التوبة، المنافقون.

الفصل السادس: المنافقون والمؤمنون: موقفهم في غزوة أحد، الخندق مما سجله الوحي في سورة آل عمران والأحزاب.

الفصل السابع: أثر النفاق على الفرد والمجتمع.

obeikandl.com

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس العلمية للموضوع: ومنها فهرس للآيات، والأحاديث، والأعلام، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس محتويات الكتاب.

5 - منهج البحث:

سوف أتبع إن شاء الله في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي فسأرجع إلى القرآن الكريم آية آية لاستخلاص آيات النفاق ثم ارتبها حسب نزولها لما فيه من بيان عامل الزمن في بيان نشأة النفاق وتطوره عند العرب وأسبابه وأنواعه وكيف تعامل القرآن مع المنافقين فكشف نفاقهم وبين صفاتهم وأفعالهم وحذر النبي ﷺ والمسلمين من شرورهم.

وبعد تتبع آيات النفاق في القرآن سوف أرجع إلى أقوال المفسرين لبيان معانيها ولكتب الأحاديث النبوية الشريفة وشروحها وذكر أقوال العلماء فيها. كما سأرجع إلى كتب التوحيد والعقيدة الإسلامية لبيان معنى النفاق الشرعي الاصطلاحي وإلى كتب اللغة لبيان معناه اللغوي. كما سوف أحلل كل قول وأستنبط منه النتائج لأناقشها إن شاء الله.

6 - المصادر الأولية للموضوع:

1 - القرآن الكريم.

2 - تفسير الرازي.

3 - تفسير الطبري.

4 - تفسير القرطبي.

5 - تفسير ابن كثير.

obeikandl.com

6 - روح المعاني للآلوسي.

7 - تفسير أبي السعود.

8 - جوهرة التوحيد وشروحها.

9 - متن السنوسية وشروحها.

10 - شرح الطحاوي.

11 - الكتب الستّة وشروحها.

اقتراح: وأقترح على مجلسكم الموقر أن يكون المشرف على بحثي فضيلة الأستاذ الدكتور.....، لتخصصه في تفسير القرآن الكريم، أو من ترونه مناسباً.

obeikandl.com

أهمية وضع خطّة للبحث:

إذا تمّ اختيار الموضوع في ظلال ما بيّناه من تحديد تخصُّص البحث - موضوعه - وأستاذه المشرف، وتحديد عنوانه، وفق شروط الجِدَة، والأهمية، والطرافة ووفرة المصادر، لا بدّ للباحث من أن يضع الخطوط الكبرى لمنهج بحثه، ويعرف الغاية التي يحقّقها منه. فقبل البدء في كتابة البحث على الباحث أن يضع خطة كاملة هي في الحقيقة رسم عام لهيكل البحث يُحَدّد معالمه، والآفاق التي ستكون مجال البحث والدراسة، ويقدّمها لإدارة الجامعة لتنال موافقة المجلس العلمي فيها، وإبداء الرأي حولها، ولا يستطيع الطالب مباشرة عمله قبل الحصول على موافقة الإدارة على مشروع بحثه، وتعيين أستاذ مشرف له، ويتبلّغ ذلك بشكل قرار رسمي يصدر عن إدارة الجامعة، تبدأ مدّة البحث من تاريخه، ويمهل طالب الماجستير أو الدبلوم عادة مدّة سنة، وطالب الدكتوراة مدّة سنتين على الأقل.

إنّ الباحِث في بحثه كالمهندس الذي يريد أن يبني بناء، فهو قبل البدء بعمله يخطّط له، ويضع له تصميماً هندسياً يحدّد شكله وأبعاده، ويدرس تكاليفه ويحضّر موادّه، ثم يبدأ عمله. وهكذا كاتب البحث، فليس من المبالغة في شيء، أن يُقال: إن التخطيطَ لِلبَحْثٍ عمليّةٌ هندسيةٌ لتنسيق مباحثه، والتلاؤم بين أجزائه، وإظهار ما يستحقّ منها الإبراز والتركيز. فالباحث إذاً كمهندس معماري يهتم بالتركيبات والقطاعات فيما بينها، كما يهتمّ بالشكل الخارجي، وإنما يتميّز مهندس عن آخر كما يتميّز باحث عن آخر بلمساته الفنية، والتلاؤم بين الأجزاء في صورة مُتناسِبَة وعرضٍ أخّاذ.

والبحثُ مِن دون خِطّة سابقة مدروسة بدقّة وعِناية مضْيَعَة للوقت، وتبديد للجُهد. لأن إهمالها والبدء بكتابة البحث دونها ربّما يضطر الباحث إلى إعادة الكتابة بعد استنزاف الكثير من الوقت والجهد، حيث يتبيّن عدم الترابط

والتنسيق بين المباحث فيما بينها، فيكون من الصعب إعادة تنظيم البحث كلّيّة بعد كتابته.

إن خطّة البحث هي رسم صورة متكاملة عنه، وكل عنصر فيها يكمل جانباً من جوانب تلك الصورة، فهذه المرحلة هي أنسب المراحل لترتيب موضوعات البحث وتنسيقها. حيث إنها لا تزال رؤوس أقلام وخطوطاً عريضة، أمّا بعد كتابة البحث والسير فيه، فإن التحوير والتعديل سيكون صعباً وأكثر تعقيداً.

عوامل مساعدة على وضع خطة البحث:

إن القراءة في المصادر والمراجع، ومَظانّ البحث، ومناقشته مع المشرف، وتدوين ذلك في البطاقات سيكون له أكبر العون على وضع خِطّة جيّدة للبحث، خصوصاً إذا كان تدوين البطاقات متمشّياً والطرق السليمة، وذلك بتقسيم المعلومات المُدوَّنة إلى مجموعات، كلّ مجموعة تحمل عنواناً خاصاً، إن هذا يساعد الباحث على تزويده بالعناصر المهمّة، ووضعها في خطوط عريضة تُعتبر مَعالِم طريق البحث والكتابة، بل هي مفتاح موضوعاته.

فوائد وضع الخطة الأوليّة:

إن إبراز البحث في عناصر وخطوط رئيسة مُنسَّقة سيساعد على معالجة الموضوع ودراسته بطريقة هادئة وتفكير منظّم، فرؤية هذه المجموعة من العناصر التي هي خلاصة البحث أمام نظر الباحث تعطيه تصوّراً كاملاً للموضوع، وتأمُّله ذهنيًّا قبل عمل المسودَّة ومن ثمّ يتمكنّ هو نفسه من نقده وفحصه من الناحية العلمية والفكرية والترتيب.

كما أنه بالإمكان إدراك ثغرات البحث وجوانب الضعف فيه، فيعمل على تفاديها وإعادة تنظيمها، وإضافة مادّة جديدة لها، ومن خلال ذلك أيضاً تتبيَّن المواطن التي تحتاج إلى التركيز والاهتمام.

قابلية تعديل الخطة الأولية:

لا يتوقّع الباحث أن تكون خطته الأولية وافية مستكملة من أول محاولة، كما لا يُفترض أن تكون نهائية، فكثيراً ما يطرأ عليها التغيير والتعديل بعد العمل بالموضوع، إذْ إنه من المسلَّم به أن تتّسع آفاق الباحث عن موضوع البحث كلّما ازداد اطّلاعاً وهضماً له، ويتبع ذلك طبيعياً إدخال بعض التعديلات التي يتطلبها البحث وتزيد من قيمته وتُضاعِف أهميّته.

إن للمادّة العلمية أثر كبير في توجيه البحث ورسم منهجه وخطّته، وكثيراً ما يحتاج الباحث إلى تغيير مخطّطه، بالنسبة لما يجتمع بين يديه من مادة علمية، فعمله على التزام منهج دون غيره، لذلك يضع الباحث الخطوط الكبرى للبحث من معلومات يستطيع أن يدوّن مخطط بحثه النهائي.

المبحث الخامس

تحديد المصادر الأولية للبحث

بعد اختيار الموضوع ومعرفة أركانه وخطوطه الكبرى ينتقل الباحث إلى تحديد مصادره، ذلك أن مِن أهم ما يدفع بالبحث إلى النجاح كثرة مصادره ومراجعه، واستيفاء الباحث الاطلاع عليها جميعاً أو على معظمها، وإنّ وقوف الباحث على المصادر التي يحتاج إليها، وحسن استفادته منها يُعَد أساسياً في عمله. ويُطلب من الباحث تسجيل ما بين (15-20) مصدراً أوليًّا في مشروع بحثه الذي يقدّمه لإدارة الجامعة، ليطّلع عليها المجلس العلمي، ويُبدي موافقته عليها أو مناقشتها وتعديلها.

وسنذكر في الباب الثالث من هذا الكتاب أهمّ المصادر والمراجع التي يحتاج إليها الباحث موزّعة حسب مواضيعها لكننا سنوجز هنا في هذا المبحث أهمّ ما يجب معرفته منها، وكيفية التعرّف عليه:

1 - فهارس المكتبات الخاصة والعامة: إن لكلّ مكتبة خاصّة أو عامة فهرساً بمحتوياتها، ومَن أراد معرفة ما فيها عليه الاطلاع على هذا الفهرس. وعادة ما يضع أُمناءُ المكتبات ثلاثة فهارس. واحد (لعناوين الكتب) وآخر (لمواضيعها)، وثالث (للمؤلّفين) ويرتّبون الثلاثة على ترتيب حروف الهجاء ليسهل على الباحث العثور على طلبه منها، ويكتبون هذه المعلومات على بطاقات، كل مجموعة على حدة، وبلوْن مغاير، ، واليوم أُدخِلَ جهاز الحاسوب (الكمبيوتر) في فهرست المكتبات، وأصبح من السهولة بمكان معرفة أية معلومة بسرعة فائقة، وهناك برامج خاصة بفهرسة المكتبات، منها في لبنان برنامج (Beretos).

2 - الموسوعات العلمية المتخصّصة ودوائر المعارف التي تتناول العلم الذي ينطوي تحته موضوع الباحث، فهناك «**الموسوعة الفقهية**» التي صدرت في الكويت، وأُخرى بمصر، و«**موسوعة الفرق والعقائد الإسلامية**» التي صدرت في السعودية، و«**موسوعة أطراف الحديث الشريف**» التي وضعها بسيوني زغلول، وطبعت بدار الكتب العلمية في بيروت، و«**موسوعة بيرسون**» التي صدرت في أمريكا، و«**دائرة معارف القرن العشرين**» لمحمد فريد وجدي، و«**دائرة المعارف الإسلامية**» التي أصدرها المستشرقون في أوروبا باللغة الأجنبية، وعرَّبها أحمد الشنتناوي وآخرون، وطبعت بمصر طبعتين، و«**موسوعة بريتانيكا**» التي صدرت في لندن بالإنجليزية... وقد ظهرت أقراص (C. D) للحاسوب الآلي (الكمبيوتر) فيها موسوعات متعددّة، غنيّة بالمعلومات المتنوّعة، منها ما أصدرته «**شركة صخر**» الكويتية، و«**شركة العريس**» اللبنانية، كما أن هناك صفحات إسلامية على الإنترنت، تقدّم للباحث ما يريده من المعلومات بأسرع وقت ممكن وبشكل منظم، وغالباً ما تكون بحوثها محرّرة بأقلام نخبة من العلماء المتخصّصين.

3 - المصادر البيليوغرافية: وهي الكتب المهتمة بالعلوم وجمع ما يصدر

فيها من الكتب، مع ذكر بيانات كل كتاب من: اسم المؤلف، والمحقِّق، والبلد الناشرة، ودار النشر، ورقم الطبعة، وتاريخها، وعدد المجلدات والأجزاء والصفحات.

وتتنوّع المصادر الببلوغرافية، فمنها العام الشامل الذي لا يتقيد بعلم من العلوم أو زمان أو مكان، ومنها الخاص الذي يتقيّد بعلم من العلوم، كعلوم القرآن مثلاً، أو يتقيّد بزمان محدَّد، أو مكان محدّد، كمصر، أو السعودية، أو العراق... أو مركز أبحاث، أو جامعة، أو دار نشر معيّنة.

4 - فهارس المصادر والمراجع المثبتة في أواخر الكتب التي لها صلة وثيقة بالموضوع المختار. ويدخل في هذا الباب الرسائل الجامعية لنيل إجازاتها، كرسائل الماجستير والدكتوراه، فإنها غالباً ما تسلك المناهج العلمية شكلاً وموضوعاً، فيستفيد الطالب منها المادة العلمية وطرق أساليب البحث.

وقد اهتمّت بعض الجامعات والمؤسسات العلمية بوضع فهارس للبحوث والموضوعات التي تمّت دراستها، ومَنْح درجات علمية لأصحابها، وتقوم معظم الجامعات كجامعة الأزهر، وجامعة الملك عبد العزيز بجدّة، وجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض... بإصدار فهارس لرسائلها العلمية، تتلاحق تباعاً.

5 - الدوريات والنشرات العلمية المتخصصة بالكتاب: لأنها تزوّد القارئ بآخر المعلومات عن الكتب، وآخر الدراسات الصادرة، كما تزوّده بالمعلومات المهمة والنادرة التي قد لا توجد مدوّنة في كتاب، خصوصاً إذا كانت الدراسة منشورة في دورية أو نشرة صادرة عن مؤسّسة علمية معتَرف بها، فإن بحوثها تصبح مصدراً من المصادر المعتمدة ؛ لأنها دُوّنت بأقلام متخصّصة في مجالها العلميّ، ومن الحقائق المعروفة أن نشر كتاب وطبعه أسهل من نشر بحث في دورية متخصّصة تنتمي إلى مؤسسة علمية معترف بها،

لأن البحوث التي تنشر فيها تخضع لدراسة وفحص علماء وأساتذة متخصّصين في الحقل.

ففي البلاد العربية قام «**معهد المخطوطات**» التابع لـ «**جامعة الدول العربية**» في الكويت بإصدار نشرة «**أخبار التراث العربي**» منذ عام 1399هـ عرض فيها عناوين الرسائل الجامعية مع خلاصة عنها، سواء منها المقدَّمة لنيل الماجستير أو الدكتوراه في بعض البلاد العربية. كما قامت جمعية التراث الإسلامي في الكويت بإصدار نشرة: «**أخبار التراث الإسلامي**» منذ عام 1401هـ أيضاً، وتعرض مجلّة «**عالم الكتب**» بمصر آخر ما يستجدّ من أخبار الكتاب والتراث. ومن الدوريات المختصة بالتراث الإسلامي: «**مجلة الأزهر**» المصرية و«**مجلة الرسالة**» المصرية، و«**مجلَّة معهد المخطوطات العربية**» المصرية، و«**مجلة مجمع اللغة العربية**» التي تصدر في دمشق، ومجلَّة «**بصائر**» الدمشقية، ومجلَّة «**التمدن الإسلامي**» الدمشقية، ومجلَّة «**التراث العربي**» الدمشقية، ومجلَّة «**المَوْرِد**» البغدادية، ومجلة «**الأقلام**» البغدادية، ومجلَّة «**الفكر الإسلامي**» البيروتية، ومجلّة «**الفهرست**» البيروتية، وهي مختصة بفهرست الموضوعات الواردة في الدوريات الثقافية، و«**مجلة الجامعة الإسلامية**» بالمدينة المنورة، و«**مجلة جامعة الملك عبد العزيز**» بجدة و«**مجلة جامعة أم القرى**» بمكة المكرمة، و«**مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود**» في الرياض، و«**مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**» بجامعة الكويت، ومجلة «**الأحمدية**» بدبيّ، ومجلة «**آفاق الثقافة**» الصادرة عن مركز جمعة الماجد بقطر، و«**كتاب الأمة**» الذي يصدر دورياً كل شهرين عن وزارة الأوقاف بقطر...

6 - استشارة الأشخاص ذوي الخبرة في موضوعه من المتخصّصين، أو الباحثين والمشتغلين في ميدانه، وفي مقدمة هؤلاء أستاذه المشرف على بحثه، فكثيراً ما يجد الباحث عند هؤلاء العلماء والباحثين ما لا يجده عند

غيرهم، فهم يقدّمون إليه خلاصة خبرتهم الطويلة، ونتائج أفكارهم ومطالعاتهم، فيرشدونه إلى أمّهات المصادر ويلقون الأضواء على مسائل هامّة قد لا يدركها الباحث في المراحل الأولى من بحثه.

7 - استشارة أمناء المكتبات فهم غالباً ما يكونون على علم تام بالتسهيلات التي يمكن تقديمها مِن قبل المكتبة، وعلى معرفة كافية بمحتوياتها ومحتويات المكتبات الأخرى بما يوفّر الكثير من الوقت والجهد، فهم أكثر الناس اهتماماً بالكتب، وهم يعيشون أكثر من غيرهم في عالم الكتاب، ويعلمون دقائقه وتفاصيله وآخر ما يصدر منه في شتى بقاع الأرض.

8 - قوائم دور النشر والمكتبات: تُصدر دُور النشر والمكتبات في كل عام قوائم تذكر فيها أسماء الكتب في فنونها، ففي مراجعتها يقف الطالب على كل جديد يُنشر، فقد يعثر على مالَه صِلَةٌ قريبة أو بعيدة ببحثه مما لم يصل إلى المكتبات العامة والخاصّة بعد، فيجدر به حينئذ الاطلاع عليه وتقدير أهميّته بالنسبة إليه.

أهمية تسجيل معلومات المصادر:

لابد للباحث من أن يستفرغ جهده في البحث عن المصادر والمراجع ويُدوّن كل ما يحتاج إليه منها، ويجعل لكل مصدر (بطاقة) يدوّن فيها كامل معلومات طبع الكتاب، لأنه سيحتاج إلى هذه البطاقات عند فراغه من إعداد بحثه، في كتابة ثبت المصادر والمراجع.

إنّ أهمية هذه الخطوة تتمثّل في النتائج التي تحقّقها، وتتلخّص فيما يلي:

(أولاً) اطمئنان الباحث من توَفُّر المصادر للبحث الذي يقوم به.

(ثانياً) إحاطة الباحث بالدراسات والبحوث حول موضوع البحث، وإسهام العلماء والباحثين في تطويره، ليبدأ من حيثُ انتهوا فيضيف إلى العلم إضافة جديدة.

(ثالثاً) الاطّلاع على المصادر من شأنه أن يفيده في اختيار أفضل المناهج في معالجة قضايا البحث.

(رابعاً) إن التحضير الببليوغرافي الأولي يعطي الباحث الفرصة الزمنية الكافية لتجميع المصادر، وإحضار ما ليس مُتَوفِّراً في المكتبات والمراكز العلمية المحلّية، فتكون مُهيّأة للاستفادة منها حين الحاجة إليها من دون توقّف أو انتظار.

(خامساً) إن تسجيل معلومات المصادر على بطاقات يفيد الباحث في ذكر هذه المعلومات في هوامش بحثه، عند ذكر المصدر لأول مرة، وفي تدوين قائمة المصادر والمراجع التي استعان بها في بحثه والتي سيضعها في آخره عند الفراغ من إعداده، فهو إن لم يدوّنها ابتداءً، فسيضطر إلى العودة إلى البحث عنها من جديد، بعد الفراغ من بحثه، وهذا ما يقع فيه كثير من الباحثين.

كيفية تسجيل معلومات المصادر على البطاقات:

يخصِّص الباحثُ لكل مصدر من مصادر البحث ومراجِعِه (بطاقةً) مُستقِلَّةً من البطاقات، فإن استقلال كلّ مصدر ببطاقة مستقلة يسهّل تنظيمها في ملَفّ أو صُندوق خاصّ حسب الحروف الهجائية، ويُستحسن أن يرتّب مصادره ومراجعه ترتيباً زمنياً، ليقف على التطوّر التاريخي لبحثه، ويستطيع أن يقارن بين المتأخر منها والمتقدّم، ويفضل البعض ترتيبها موضوعياً، أو ألفبائياً، أو حسب المؤلفين، والأفضل الجمع بين الترتيب الموضوعي والزمني، بأن يرتب بطاقات كل عِلْم من العلوم على وفيات المؤلفين، ويدوّن على البطاقة ما يلي:

1 - اسم المؤلّف الثلاثي أو الرباعي، وشهرته وكنيته، ونسبته ومذهبه، وتخصّصه، وولادته، ووفاته.

2 - اسم الكتاب، ويضع تحته خطاً.

3 - موضوعه، ويسجّل عادة في الزاوية العليا اليُسرى من البطاقة.

4 - اسم المحقق.

5 - بلد النشر.

6 - اسم الدار الناشرة.

7 - رقم الطبعة.

8 - تاريخ الطبع بالسنة الهجرية ومعادلتها بالسنة الميلادية.

9 - عدد المجلّدات، والأجزاء، والصفحات.

10 - مكان وجود المصدر، ورقمه على الرّف، ليسهل الرجوع إليه عند الحاجة، ويدوّن عادةً في الزاوية العليا اليمنى من البطاقة.

كما في النموذج التالي:

15,217 / مكتبة دار الفتوى	توحيد وعقيدة

الجويني، ركن الدين أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، إمام الحرمين الشافعي (419-478هـ). **الشامل في أصول الدين**، تحقيق علي سامي النشار، وفيصل بدير عون، وشهير محمد مختار، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط1، 1379هـ، 1969م، 1ج، 730ص.

نموذج بطاقة مصدر

ويجب تدوين معلومات الطبع بصورة صحيحة ودقيقة ؛ لأن البطاقة ستكون فيما بعد المرجع في إعطاء المعلومات والتفصيلات عن الكتاب، سواء في الهوامش أثناء كتابة البحث، أو في الصورة الأخيرة لقائمة المصادر والمراجع، دون الحاجة إلى الرجوع إلى المصدر نفسه.

obeikandl.com

ما الفرق بين المصدر والرجع ؟

إن المصادر العلميّة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته تُعتبر من أهم المقاييس في تقدير جودته، فإذا كانت مصادرَ مُعْتَمَدَةً صادِقةً، او مخطوطاتٍ نادرةً مُوَثَّقةً، كان للبحث وزنه وقيمته العلمية. وشأن المصادر في ذلك شأن الأستاذ الجيّد، فالطالبُ نسخةٌ عن شيخه، فإذا كان الطالب قد تتلمذ على أيدي مشايخ صالحين أقوياء علماء متمكّنين، فإنه سيستفيد منهم كثيراً وسيبني شخصية صالحة علمية قوية، وعلى العكس من ذلك فالطالب الذي لم يَتَسَنَّ له أساتذة أقوياء، أو لم يحسن اختيارهم، أو وجد صعوبة في السير والسلوك مع الصالحين والعلماء فاتّبع هواه، واستثقل الحق، ومالَ للهوى والراحة والكسل والدَّعَة، وتثاقل إلى الأرض، فإنه لن يتقدّم خطوة واحدة إلى الأمام، وسيبقى يراوِح مكانه، إن لم يتراجع! فليس كل من تصدّر المجالس (شيخ).

وينبغي ألاّ يختلط الأمرُ على طالب البحث في معرفة مدلول كلمة (مصدر) فليس كلُّ كتاب جديراً بهذه التسمية، ومِن ثَمَّ يقسم العلماء مصادر البحث إلى قسمين: أصلية، وفرعية (مراجع).

المصادر الأصلية:

هي: «**أقْدَم ما يحوي مادة عن موضوع ما**» وبعبارة أخرى: هي الوثائق والدراسات المكتوبة بأيدي المؤلفين أنفسهم، أو المعاصرين لحَدَثٍ معيّن، عاشوا الأحداث والوقائع ودوّنوها، فكانوا مصادر لمن بعدهم، أو كانوا هم الواسطة الرئيسة لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحِقة. ومن المصادر: «**تفسير الطبري**» و«**تاريخه**» و«**صحيح البخاري**» و«**التاريخ الكبير**» له أيضاً، و«**الأم للشافعي**»، و«**معجم العين**» للخليل بن أحمد الفراهيدي...

والمصادر أمر يتعلق بزمان المعلومة فإذا استجدَّ أي أمر من الأمور، فإن

المصادر تكون بالنسبة لهذا الأمر الدراسات الأوَّلية التي تتناوله، وتكون مصادر لكل من تناول هذا الأمر بعدها.

المراجع:

هي التي تعتمد في مادّتها العلمية أساساً على المصادر الأصلية الأولى، فتنقل منها، وتتعرّض لها بالشرح أو التحليل، أو النقد، أو التعليق، أو التلخيص، ومن المراجع: «**التفسير الواضح للحجازي**» و«**جامع الأصول**» لابن الأثير، و«**الجامع الصغير في الحديث**» للسيوطي، وقاموس «**المنجد**»، و«**الأعلام**» للزركلي، و«**معجم المؤلفين**» لعمر رضا كحّالة...

وينبغي للباحث عند تناوله موضوعاً معيّناً الرجوع في بحثه دائماً للمصادر الأصلية القديمة، فينقل منها معلوماته، ومن الخطإ الكبير الفادح أخذ المعلومات من المراجع المتأخّرة مع توفّر مصادرها، ولم يجوّز العلماء ذلك إلّا في حالة فَقْدِ المصادر، فتُؤخذ المعلومة حينئذ من المراجع، وبالرغم من ذلك، فإن البحث يفقد أصالته ومتانته التي يمتاز بها لو رجع إلى المصادر الأصلية.

وحتى يتبيّن الفرقُ بين المصدر الأصيل والمرجع نقدّم هذه الأمثلة:

1 - عند إرادة تفسير آية من القرآن الكريم ينبغي الرجوع لمصادر التفسير الأولى الجامعة للحديث النبوي الشريف، وأقوال الصحابة والتابعين والمفسّرين الأُول، «**كتفسير الطبري**» (ت310هـ) ومن الخطإ الرجوع للتفاسير المتأخّرة.

2 - وعند إرادة تخريج حديث شريف، ينبغي عَزْوُه لمخرجه من أصول كتب الحديث الشريف التي دوّنت الحديث في الصحف والكتب من صدور الرجال وأفواههم، وهي التي وُضعت من القرن الأول وحتى نهاية القرن الخامس الهجري، كصحيح البخاري (ت256هـ)، ومسلم (ت261هـ)، وسنن

أبي داود (ت275هـ)، والترمذي (ت279هـ)، والنسائي (ت303هـ)، وابن ماجه (ت273هـ)، وموطأ مالك (ت179هـ)، ومسند الإمام أحمد (ت241هـ)، ومن الخطإ عَزْوه إلى جامع الأصول لابن الأثير (ت606هـ)، أو الجامع الصغير للسيوطي (ت911هـ)، أو أي كتاب توفي صاحبه بعد سنة 500هـ، وهذا يتطلّب معرفة سنة وفاة المؤلّف ليستطيع تحديد زمن هوية الكتاب، وكونه مصدراً أو مرجعاً، ومعرفة المصادر والمراجع في كل فن. فما يذكره بعض الباحثين في هوامشهم من تخريج الحديث وعزوه للجامع الصغير للسيوطي (ت911هـ) فهو خطأ كبير ينبغي التنبُّه له، لأن هذا الكتاب يُعتبر مرجعاً يدلّ على مكان الحديث في المصادر الأصلية، وهو يفيد في معرفة مخارج الحديث الأصلية، ثم علينا بعد ذلك الرجوع للمصادر الأصلية نفسها التي أشار إليها المرجع، لنُخرِّج منها الحديث. وكذلك عند إرادة معرفة شرح حديث نبوي شريف، ينبغي الرجوع لكتب شروح الحديث القديمة، كـ «**المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» للإمام النووي (ت676هـ)، و«**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) ونحوهما...

3 - وعند إرادة بيان معنى كلمة وشرحها في معاجم اللغة والقواميس، ينبغي الرجوع للمصادر القديمة الأولى، كـ«**معجم العين**»، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، ومن الخطأ الفادح الرجوع «**للمُنْجِد**» وغيره من المراجع المتأخرة، إلّا في حالة كون هذه اللفظة حديثة أو مُوَلَّدة، ولا يوجد معناها إلا في هذا المرجع، فحينئذ يصبح هذا الكتاب مصدراً لهذه الكلمة وأمثالها فقط، وليس لجميع الكلمات العربية.

4 - وعند إرادة معرفة ترجمة عَلَم من الأعلام وسيرته الذاتية كالإمام البخاري مثلاً (ت256هـ)، ينبغي الرجوع للمصادر القديمة المعاصرة للمؤلف أو القريبة من وفاته كـ«**حلية الأولياء**» لأبي نعيم (ت430هـ) و«**الإرشاد إلى**

معرفة علماء الحديث في البلاد» للخليلي (ت446هـ) و«**تهذيب الكمال**» للمِزّي (ت742هـ) و«**تذكرة الحفاظ**» للذهبي (ت748هـ). . . ، ومن الخطإ الرجوع للمصادر المتأخرة، كـ«**الأعلام**» للزركلي (ت1368هـ)، أو «**معجم المؤلفين**» لعمر رضا كحالة (ت1408هـ)، إلّا إذا كان هذا العَلَمُ متأخّراً، ولم يُذكر إلّا في هذين الكتابين، فعندها يصبح هذان الكتابان مصدرين خاصةً لهذا العَلَم فقط وأمثاله من المتأخرين.

5 - وإذا أراد الباحث القيام بدراسة لآراء الإمام أبي حامد الغزالي (ت505هـ) في علم أصول الفقه، فإن مؤلّفاته في علم الأصول هي: «**التحرير**» و«**المنخول**» و«**المسْتَصْفَى**» و«**شِفاءُ الغليل**» فمجموع هذه المؤلفاتُ تُعتبر مصادر أساسية في هذا البحث، أما الأعمال العلمية الأخرى التي قامت على دراسة هذه المؤلّفات، من بحوث، وشروح، وحواشي، ومختصرات، فإنها تعتبر مراجع.

هل يصح النقل من المراجع:

إنّ المراجعَ تُفيدُ الباحث كثيراً؛ لأنها تقدّم له جميع ما يتعلق بالمعلومة التي يريدها بإحاطة وشمولية، ذلك أن الزمنَ عاملٌ مهمّ في الدراسات والأبحاث، وكلّما تقدّم الزمن وظهرت دراسات جديدة كانت هذه الدراسات موسّعة وشاملة لجميع ما يحيط بالموضوع الواحد، وهذا ما لا يتوفّر في المصادر الأصلية القديمة، فعملية الجمع والتنظيم والإحاطة والشمول والتخصّص، أمر لها أهمّيتها، لكن من الخطإ على الباحث أن يبني بحثه على المراجع مع توفر المصادر؛ لأنّ احتمالات الخطإ الناشئ عن النقص والزيادة، والتحريف والتصحيف، والفهم الخاطئ للنصوص، تزيد مع مرور الزمن، وتَتَابُع النقل من مصدر لآخر، فيتوارد الخطأ، من هنا وجب الرجوع في كل معلومة لمصادرها الأصلية والنقل منها، وبذلك تكون المراجع

كالكشافات والدليل أمام الباحث، التي تكشف له جوانب بحثه وتدلّه على مصادره لينقل منها.

يذكر الإمام السيوطي في ترجمة نفسه في **حسن المحاضرة 1/ 335**: (ولزمتُ في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلاّمة تقي الدين الشِبْلي الحنفي، فواظبته أربع سنين وكتب لي تقريظاً على «**شرح ألفية ابن مالك**» وعلى «**جمع الجوامع**» في العربية، تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدُّم في العلوم بلسانه وبَنَانِه، ورجع إلى قولي مُجَرَّداً في حديث، فإنه أورد في «**حاشيته على الشفاء**» حديث أبي الحمراء في الإسراء، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجتُ إلى إيراده بسنده، فكشفتُ ابن ماجه في مظنّته فلم أجده، فمررتُ على الكتاب كله فلم أجده، فاتّهمت نظري، فمررتُ ثانية فلم أجده، فعُدتُ ثالثة، فلم أجده، ورأيتُه في «**معجم الصحابة**» لابن قانع، فجئتُ إلى الشيخ وأخبرته، فبمجرّد ما سمعَ منّي ذلك أخذ نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ: (ابن ماجه) وألحق (ابن قانع) في الحاشية، فأعظمتُ ذلك وهِبْتُهُ لِعظم منزِلة الشيخ في قلبي واحتقاري في نفسي، فقلتُ: ألا تَصْبِرون ؟ لعلّكم تراجعون ؟ فقال: لا، إنّما قلّدتُ في قولي: (ابنَ ماجه) البُرهانَ الحلبيّ) وهكذا نرى توارد الخطأ في النقل، وضرورة الرجوع للأصل.

تعدد المصادر:

وفي حال تعدّد المصادر للمعلومة الواحدة، تقدّم حسب الأولوية ويبقى المصدر الأقدم هو الأول فيُؤخذ منه، ويُعزى إليه في الهامش ويُستفاد من المصادر التي تليه في كل إضافة جديدة لا توجد فيه، فيُعْزَى في كل معلومة لمصدرها، وهكذا... وليُعلَم أن اللاحق يأخذ دائماً من السابق، وأن الباحث الجيّد عليه تحديد المصدر الأول لكل معلومة، ولا يكرّر نقل المصادر في الهامش، ويُفضّل بعض العلماء ذكر أقدم مصدرين لكل معلومة، لما في ذلك من التوثيق.

اختلاف المصادر:

وفي حال اختلاف المصادر القديمة حول معلومة ما، كوفاة عالم مثلاً، وجب على الباحث أن يتوقّف في نقل المعلومة حتى يُحقّق أمرها، ويدقّق النظر فيها، فلا يرجّح قولاً على آخر، إلّا بالدليل والبرهان العلمي، والنظر في سائر المصادر، للتوصل إلى الصواب.

تنوّع المصادر المعاصرة:

كان الكتاب المخطوط - قديماً - هو المصدر الوحيد للعلماء والباحثين، لكن الأمر اختلف كثيراً بعد ظهور الطباعة، وظهور ثورة المعلومات في العصر الحالي، فقد تعدّدت المصادر وتنوّعت بتنوّع وسائل الإعلام، وظهر إلى جانب الكتاب المطبوع: الدوريّات (المجلاّت التي تصدر أسبوعياً، أو شهرياً أو فصلياً) والجرائد، والمجلاّت، وملاحق الصحف اليومية، والرسائل الجامعية (الدبلوم والماجستير والدكتوراه) ، والتقارير، والدراسات، والوثائق الحكومية، والأشرطة المصوّرة (الفيديو) ، والصوتية (الكاسيت)، وأقراص الحاسوب الآلي (C. D)، والميكروفيلم، والميكروفيش، والتلفزيون، والفضائيات، والراديو، والإنترنت، والفاكس، والندوات، والمحاضرات، والمؤتمرات، واللقاءات، والأفلام، والمقابلات الشخصية والحوارات، والمناقشات. . .

وجوب التحقيق والتمحيص والتدقيق:

لكن هل يمكن اعتبار جميع هذه الوسائل مصادر ؟ وهل يمكن الوثوق بكل ما يَرِدُ فيها من معلومات ؟ وهل كل ما يَرِدُ في صفحات الجرائد والمجلات والإنترنيت يؤخذ على عواهنه دون مراجعة أو تدقيق ؟ وهل كل ما في أقراص الحاسوب صحيح مسلَّمٌ به ؟ وهل كل ما يسمعه الإنسان أو يشاهده عبر وسائل الإعلام من راديو، وتلفزيون وفضائيات صحيح موثوق؟

إنّ وسائل نقل المعلومات ليست هي معيار صحّة النقل أو عدمها، فقد تُنشر صفحة على الإنترنيت من قِبَل إنسان مؤمن صادق لا يكذب، وقد يُنشَر كتاب مطبوع متوفّر في الأسواق بين أيدي الناس جميعاً، وهو مليء بالدسّ والأباطيل والمعلومات الخاطئة، فالعِبْرَةُ إذن بالجهة الكاتبة، واتجاهاتها وميولها ومذاهبها وخلفياتها، وليس بوسيلة الكتابة أو النشر، وتبقَى مهمة الباحث المُتلقّي لهذه المعلومات في تمحيص المعلومات والتحقُّق من صحّتها وصدقها وسلامتها ومطابقتها للواقع، وعدم قبول أي خبر على أنه مقطوع به ومُسَلَّم به، وهذا أهم المميّزات التي يجب أن يتّصف بها الباحث المعاصر.

قد يقع حَدَثٌ ما في العالم، فتتناقله وسائل الإعلام العالمية، ويُذاع في كل منطقة في العالم مُحوَّراً ومُدَبْلَجاً ومُسَيَّساً وفق إرادة وميول وتحليل وآراء وأفكار الجهة الناقلة له، ويُحكى أن رجلاً أُمِّياً أوْفد ولده ليتعلَّم في الخارج، فوصلته منه رسالة خطية، فحملها إلى جارٍ له صاحب دكّان ليقرأها له فقال له: إنّ ولدك يوصيك أن تدفع ديونك، فأخذ الرسالة وتوجّه بها إلى مختار الضيعة فقال له: إن ولدك يوصيك أن تُصَوِّتَ لي في الإنتخابات، فأخذ الرسالة وتوجّه بها إلى مدير البلديّة، فقال له: إنَّ ولدك يوصيك بدفع الضرائب، وهكذا كان كلُّ إنسان لا يقرأ الواقع المكتوب في الرسالة، وإنما يقرأ ما يريده هو!

وهذا ما يسمّى باختلاف الأهواء، وفشوّ الكذب، وضياع الأمانة والجري وراء الغايات الشخصية، وسبب ذلك كله: هو البعد عن الله، وعدم الخشية منه سبحانه وتعالى، ومراقبته في السّر والعلن، فنحن إذن أمام أزمة دينية وأخلاقية.

ماذا نأمل من إنسان ملحد أو علماني، أو شيوعي كافر، لا يخاف الله ولا يؤمن به، افتتح صفحة على الإنترنت؟

ماذا نأمل من شركة تجارية عالمية تُروّج لكَتاب، أو فكرة منافية للأخلاق والآداب الاجتماعية والدين، لها فيها مصلحة مادِّيَّة؟

ماذا نأمل من مؤسسة تبشيرية معادية للإسلام والمسلمين تعقد الندوات والمحاضرات وتطبع الكتب والنشرات عن الإسلام؟

إنّ على المسلم أن يُحَصِّن فكره من الغزو الفكري ويتحقق من كل خبر يسمعه، امتثالاً لقول الله تعالى في مُحْكم كتابه الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: 6] والتَبَيُّنُ المطلوب هو التثبُّت من الأنباء، والمعلومات، والأخبار، والتحقّق من صحتها.

ضرورة اتخاذ مكتبة شخصية:

يضطر معظم الباحثين إلى كتابة أبحاثهم في المكتبات العامّة التي تتوفَّرُ فيها معظم المصادر والمراجع، وتكون غنيَّة بها، لكن هذا لا يمنع الباحث من اتخاذ مكتبة شخصية في بيته مزوَّدةٍ بأهم المصادر والمراجع التي لا غنى عنها لكل باحث في كلِّ فن، وبذلك يستطيع متابعة عمله في منزله دون تقيّدٍ بدوام المكتبة العامَّة.

أمّا أهم المصادر التي يجب أن يقتنيها الباحث في بيته، فهي مصدرٌ أو مصدرين أو ثلاثة من كلِّ فن تكون من أهم هذه المصادر في هذا الفن كاتخاذ ثلاثة تفاسير، ومعاجم القرآن اللفظيّة والموضوعية، وكتاباً في علوم القرآن عامَّةً، والكتب التسعة في الحديث الشريف، وفهارسها، وبضعةَ كتبٍ في التوحيد وأصول الدين، والفقه وأصوله، واللغة العربية نحوِها وصرفها، والسيرة النبوية، والتاريخ، وتراجم الرجال العامَّةِ، وموسوعةٍ أو دائرة معارفٍ عامَّةٍ للعلوم، وقد ظهرت أقراص الحاسوب الآلي (C. D) وهي غنيَّة جِدّاً بأمّات المصادِر التي تشكِّلُ مكتبةً ضخمةً بِحَدِّ ذاتِها في سائر التخصُّصات، وهي توفِّرُ على الباحث شراء الكتب، ودفع الأموال الطائلة، وهذه الأقراص تحتوي على المصادر بكاملها.

صفحات إسلامية على الإنترنت:

كما يوجد اليوم مصدر للمعلومات الإسلامية وهو الإنترنت، ويمكن للباحث الحصول منه على كثير من المعلومات الخاصّة ببحثه، وهذه عناوين بعض الصفحات الإسلامية:

http://www.muslimsonline.com
http://www.for islam.com
http://www.al-islam.com
http://www.islamic-world.net
http://www.netmuslims.com
http://www.iad.org
http://www.islam-online.net
http://www.islamweb.net
http://www.islamzine.com
http://www.holidayfestival.com
http://www.holidayfestival.com/Islam.html
http://www.islamicity.org
http://www.islamic-finance.net
http://www.islamic-finance.com/indexnew.htm
http://www.nabulsi.com
http://www.albadr-alkamel.com

بعد الانتهاء من المرحلة الإعدادية للبحث التي تمثلت بتحديد اختصاص البحث، واختيار الأستاذ المشرف عليه، وتحديد عنوان البحث، ووضع الخطَّة الأولية له، وتحديد المصادر التي سيرجع إليها الباحث، ننتقل لذكر المرحلة التالية العملية وهي إعداد البحث، وهي ما سنتكلم عنه في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

obeikandl.com

الفصل الثاني

المرحلة التنفيذية العملية

بعد الانتهاء من الإعداد والتحضير النظري للبحث، ومن اختيار تخصّص البحث، والمشرف عليه، وتحديد عنوانه، ووضع مخطط له، وتحديد مصادره، ينتقل الباحث للمرحلة العملية، وعليه فيها: القراءة والمطالعة الهادفة والمركّزة التي تدور حول بحثه، وتسجيل ملاحظاته، وجمع مادّته العلمية (التقميش)، وصياغة بحثه وكتابته، ثم كتابة مقدمة وخاتمة، ثم وضع الفهارس الفنية العامة للبحث، وقد قسمنا الكلام في هذا الفصل إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول

المطالعة الهادفة وتسجيل الملاحظات

إذا أنهى الباحث تسجيل أسماء المصادر والمراجع التي يريد أن يستفيد منها على البطاقات، يبدأ في قراءة هذه المصادر واحداً واحداً قراءةً مُسْتَوْعِبةً فاحصة، ينفذ إلى أعماق موضوعه، وحتّى تُحقّق قراءَتُه وتدوينُه المادّةَ الغايةَ منها في وقت مناسب لا بُدّ له من اتّباع الخطوات التالية:

1 - يراجع فهرس الكتاب الذي يريد أن يقرأه، ويحدّد ما له صِلَةٌ ببحثه، ويركّز فيما يطالع على ما يهمّه فقط، كيلا يضيّع وقته، وتبدو أهمية هذه الملاحظة جليّة واضحة وحتميّة إذا كان الباحثُ مُطالَباً بتقديم بحثه في فترة زمنيّة محدَّدة، كما في الأبحاث الجامعية في السنوات الانتقالية، أو رسائل

الإجازات الجامعية، ورسائل الماجستير والدكتوراه، فيوجّه كلّ طاقته ووقته لموضوعه؛ لأنّه قد يسترعي انتباهه أثناء المطالعة موضوعات طريفة وجذّابة هامشية لا صِلَة لها بموضوعه، فَلْيَدَعْها في هذه المرحلة، ولْيُسجِّلها في دفتر صغير، ويطالعها بعد إنجاز بحثه.

2 - **يقرأ كل ماله صلة بموضوعه** قراءة واعية مُسْتَوعِبَة، يفهم خلالها جميع ما يُطالعه، وقد يحتاج إلى قراءة نصّ، أو فقرة عدّة مرّات حتى يُحْسِنَ الرَّبْطَ بينها وبين ما يسبقها ويلحقها من الأفكار.

3 - **يَكتب أو يُصوّر ما يراه مناسباً لبحثه**: وغالباً ما يستعمل الباحثون تسجيل ما يرونه مناسباً على (بطاقات) من حجم واحد (21×30)سنتم. وقد يكون النقل حَرْفِيّاً أو اختصاراً، أو نقلاً بتصرُّف الباحث وعباراته.

كيفية تدوين المعلومات

في حالة النقل الحرفي، إذا كان النقل قليلاً ينقله على بطاقته، أما إذا كان كبيراً يتجاوز صفحةً، أو عدّة بطاقات، فليصوِّره، وإذا عجز عن تصويره لسبب من الأسباب، يكتب على بطاقته فكرة موجزة عن النص، ويدوّن فيها اسم الكتاب، ويعود إلى الكتاب بدِلالة هذه البطاقة في الوقت المناسب. أما إذا لم يكن الكتاب سهل التناول فلا بُدّ له من تدوين ما يريد منه على بطاقات يعطيها أرقاماً مسلسة.

وفي حالة تلخيص المعلومات، أو اختصارها أو التصرّف فيها بأن يكتب فكرتها بأسلوبه، يُدَوّن الباحث هذه الخلاصة في بطاقة، وفي كلا الحالتين - النقل الحرفي أو الاختصار والتصرُّف - يكتب فيها اسم الكتاب، واسم المؤلف، ورقم الجزء والصفحة، ومكان النشر، والناشر، وسنة الطبع، وهذا أمرٌ لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنه قد يكون للكتاب أكثر من طبعة، وكثيراً ما يختلف ترقيم صفحات طبعة عن طبعة أخرى.

ويجب أن يُفَرّق الباحث بين ما ينقله حرفياً وما يوجزه ويختصره أو يتصرّف بنقله بعبارته، فَيُقيِّدُ عِبارَةَ غَيْرِهِ المنقولةَ بنصّها حرفيّاً بين قوسين هكذا: (. . . . .)[1] ويضع رقم هامش صغير فوق القوس الأخير، ليكتب في الهامش مصدر النقل. وأما ما يلخّصه فلا يقيّده بين قوسين، وإنما يكتب في الهامش: (انظر) قبل ذكر اسم المصدر وصفحاته، ليفرّق بين المنقول نقلاً حرفياً، والمختصَر، وإذا تصرّف في النقل من مصدر، فعبَّر عن الفكرة بعبارته، زاد في آخر الهامش عبارة (بتصرُّف).

وقد تعترض ناقل النص عبارات لا تهمّه في بحثه، ولا يريد نقلها، فيضع مكانها نقاط متتالية هكذا. . . تدلّ على أن الناقل أسقط بعض الكلام من الأصل.

أهمية تدوين المعلومات:

إن القراءة والإعداد للكتابة في بحث معيّن، وتدوين المعلومات من الأعمال التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد، وسيذهب أضعافُ هذا هَدْراً إذا لم تكنِ الطريقةُ التي يسير عليها الباحث منظّمةً منذ البداية.

إن المعلومات المقتبسة المنظّمَة بعناية تامَّة والمبنيّة على اختيار سليم ستكون خير عَوْن لكاتبها مستقبلاً، وإن تدوين المعلومات هو دليل الحاجة إليها وأهميّتها للبحث، فإنه ليس كل كتاب جديراً بالقراءة، وليست كلُّ فكرة جديرة بالتدوين، فبعض الكتب يُقتنَى ويُقرأ لفحص ما فيه من موادّ، والبعض للدراسة والتمحيص، وبعض الكتب يُقتنى لقراءة جزء منه، وبعضُها يُقرأ كاملاً وبشيء من العِناية والاهتمام. . .

ويمكن بقراءة مقدمة الكتاب، وفهرس محتوياته إدراك أهميته بالنسبة للبحث، ففي مقدّمة الكتاب يوضح المؤلّف غَرَضَهُ وأهدافَه منه، كما يشير إلى نوعيّة القُرّاء الذين يمكنهم الاستفادة منه، والذين يهمّهم موضوع الكتاب في

المقام الأول، كما أن الفهرسة تشير في وضوح إلى طبيعة الكتاب، وهذا سيجعل لديك القدرة على فحص موضوع مُعَيَّن، وتقدير قيمته العلمية.

هذه عملية أوّلية ستساعد على التعرُّف عمّا إذا كان من المفيد قراءة الكتاب وما يمكن اقتباسه من معلومات، وليس هذا فحسب، بل أحياناً يُلْهَمُ الإنسانُ كثيراً من الأفكار، فإذا طرأ شيء من ذلك فليُبادِر إلى تدوينها مباشرة، قبل فواتها أو نسيانها، وضمّها إلى دفتر الملاحظات، أو في بطاقة مع ما يناسبها من البطاقات الأخرى.

إنّ مِن أهم ما يجب التّنبه له أنه كثيراً ما يطرأُ على الباحث معلومات، أو يصادف مصدراً مهماً لبحثه، من هنا وجب الاحتفاظ بدفتر صغير، أو سِجِلّ خاص في جيبه أو حقيبته، يدوّن فيه الأفكار الطارئة، والتي يمكن نقلها فيما بعد إلى ملفّها الخاص إذا كانت مفيدة، وربّما تقوده المصادفة إلى رؤية كتاب يتعلّق ببحثه في الأسواق أو في معارض الكتاب، أو يلفت انتباهه لدى سماع الإذاعة، أو مشاهدة التلفزيون، أو قراءة مقالة في جريدة، بعض الأفكار التي لها صلة بموضوعه، فعليه أن يبادر إلى تسجيلها فوراً ودون تردُّد، مع تسجيل الزمان والمكان والمصدر.

وقد يصادف مقالاً مهماً لبحثه في صحيفة أو مجلّة، فمن الأفضل تصويرُه، أو قَطْعُهُ من المجلّة أو الصحيفة، ووضعه في الملفّ.

المبحث الثاني
تنظيم البطاقات

وضع هيكلية للبحث:

بعد المطالعة الهادفة وجمع المعلومات في بطاقات، يبقى أمام الباحث تنظيم هذه المعلومات التي جمعها ودوّنها ليحسن الاستفادة منها، فيبدأ عمله

بشراء ملف لبحثه وبطاقات كرتون سميك ملوّنة: حمراء، وصفراء، وخضراء، وزرقاء مثلاً، بمقاس (21×30) سنتم، ويكتب على كل بطاقة عنوان باب رئيس من أبواب البحث، ويكون عددها وألوانها على عدد أبواب البحث الرئيسة، وفق المخطط الأوَّلي الذي وضعه، فإذا كان البحث مكوناً من أربعة أبواب، جعل لكل باب لون، كالأحمر مثلاً للباب الأول، بجميع فصوله ومباحثه، فيسجل على كل بطاقة حمراء عنواناً مستقلاً، واحدة لعنوان الباب، وأخرى لعنوان الفصل، وأخرى لعنوان المبحث... وهكذا حتى ينتهي من تسجيل عناوين الباب الأول بجميع فصوله ومباحثه ومسائله، كل عنوان على بطاقة مستقلة.

وبعد أن يفرغ من الباب الأول ينتقل إلى الباب الثاني فيختار له بطاقات باللون الأصفر، ويسجل عليها عناوينه بجميع فصوله ومباحثه ومسائله، لكل عنوان بطاقة كما فعل في الباب الأول... وهكذا يفعل في الأبواب جميعاً، ولا يكتب على هذه البطاقات إلا العناوين فقط.

إن هذه الهيكلية للعناوين وفق المخطط الأوَّلي للبحث قابلة لوضع أيّة معلومة دوَّنها الباحث على بطاقة، أو صوّرها، في مكانها من الأبواب والفصول والمباحث. فبعد أن يُدَوّن الباحث أية فكرة مهمة، أو يصوِّرها، يفتح الملفّ ويدخل هذه المعلومة في مكانها المناسب من الأبواب والفصول والمباحث.

إن هذه الطريقة هي الطريقة النظامية السليمة والسهلة لتبويب وتنظيم المعلومات المدوّنة في البطاقات؛ لأنها مفتوحة، ويمكن للباحث الزيادة أو النقص أو التغيير فيها نظراً لمرونتها، وفي النهاية سيجد الباحثُ معلومات بحثه مفصّلة، إلى جانب أنها مُرتَّبة في الأبواب والفصول حسب مخطّطهِ الأولي للبحث.

وضع الخطّة النهائية للبحث:

للمادّة العلمية أثرٌ كبير في توجيه البحث ورسم منهجه وخطّته، وكثيراً ما يضطرُّ الباحثُ إلى تغيير مُخطّطه الأوَّلي بالنسبة لما يجتمع بين يديه مِن مادّة علمية، فتحمله على تغيير خطته بالزيادة أو النقص أو التقديم أو التأخير، وعلى التزام منهج دون غيره، لذلك قلنا إن المنهج الذي يرسمه قبل البدء بعمله يسمَّى: «**خطة أوّليّة**» وفيها يضع الخطوط الكبرى لبحثه، ولكنّ بعد جمع المادّة العلمية يمكن أن يتغيّر هذا المنهج، ففي ضوء ما جمع الباحث من معلومات على بطاقاته يستطيع أن يدوّن مخطّطه النهائي الثابت.

المبحث الثالث

كتابة البحث

بعد قراءة المصادر قراءة مركّزة، وتسجيل ما يريده منها الباحث على بطاقات، وتوزيع هذه البطاقات على الهيكل الموضوع للبحث، يبقى أمام الباحث مهمة صياغة بحثه وكتابته بالصورة النهائية.

اختيار المادّة العلمية:

إنّ معالم الموضوع في هذه المرحلة أصبحت واضحة تماماً، ليس فقط على مستوى الأفكار الأساسية والخطوط العريضة، بل البحث كلّا وتفصيلاً، باباً باباً، وفصلاً فصلاً بتقسيماته الكليّة والجزئية.

إن كل فكرة في البحث لا بُدَّ لها مِن شواهد، ولو بطريق الإشارة إلى المصدر أو الاستشهاد، وهنا تظهر قيمة التخطيط الجيّد، والمصادر الكافية واستعمالها، وتدوينُ المعلومات واستعمالها بالطرق السليمة شيء جوهري وضروري.

في مُسَوَّدة التخطيط للموضوع يمكن عن طريق الترقيم، أو الأحرف الإشارة إلى البراهين اللازم اقتباسها من البطاقات المدوّنة، وابتداء من هنا يتمّ اختيار المادّة العلمية التي سيجري تدوينها والكتابة عنها، وسيصبح بالإمكان الاستشهاد لها بأمثلة عديدة، ولا بد حينئذ مِن إعمال الفكر لاختيار الأفضل والأحسن منها، ورفض ما لا ضرورة لذِكْرِه. فالاستشهاد بالأمثلة العديدة المشابهة لبعضها البعض يُشوِّه الفكرة ويُقلِّل من أهميّتها.

إنّ الباحث سيجد أمامه ملفّات كثيرة ممتلئة بالشواهد، والأفكار العديدة، والبراهين الكثيرة، فعليه أن ينتخب منها ويختار، ويمكن أن يحذف بعض مواد صالحة جيدة عندما يكون قد استشهد بمثلها، أو أيَّد فكرته بعديد من الأمثلة، وفي مثل هذه الحالة بإمكانه الإشارة إلى المهمّ منها في الهامش إن كانت قيّمة، وفي ذكرها فائدة لم تُذكر في المتن، أو ليس في ذكرها تكرار مُمِلّ.

وأخيراً فإن البدء في كتابة البحث بعد اختيار المادّة العلمية، وحَذْف ما يمكن حذفه يعني: استكمال واستيفاء القراءة والدرس حول الموضوع، واستخلاص النتائج المستفادة، وحينئذ يصبح الباحث مؤهّلاً ومُهَيّأً نفسيًّا وفِكرِيًّا وعمليًّا للكتابة، ومن ثَمَّ ينبغي الاهتمام بالجوانب الفنيّة والمنهجية.

كتابة البحث:

أولاً: كتابة المتن

بعد أن يقوم الباحث بتحديد مصادر بحثه وقراءتها بتركيز، وتسجيل ما يريد منها على بطاقات، أو تصوير ما يريده منها من معلومات، وفرزها وفق الهيكل العام الذي وضعه حَسْب الخطّة الأولية للبحث، وبعد أن يتجمّع لديه كَمٌّ هائل من المعلومات، ويقوم باختيار ما يناسب منها، ويحذف المكررات، يبدأ عملية صياغة البحث وكتابته، وهي الخطوة الأهم في إعداد البحث.

ذلك أن الجهود السابقة من اطّلاع وتدوين وتفكير هي إعداد وتجميع للمادّة العلمية التي سيتمّ تنظيمها والتأليف بينها في صياغة علمية سليمة، وهذه المرحلة تتطلّب إضافة إلى الصياغة السليمة:

1 - حسن التأليف.

2 - التزام المنهج العلمي في عرض الأمور ومناقشة الحقائق.

فإذا تَوَفَّرت للبحث هذه العناصر فقد توفّرت له أسباب الجودة، يقول الأديب الإمام أبو القاسم الحسن بِن بِشْر بن يحيى الآمِدِي (ت370هـ) في كتابه «**المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم**»: (إنّ حُسْنَ التأليف، وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءً وحُسْناً ورَوْنَقاً، حتى كأنه قد أحدث فيه غرابةً لم تكن، وزيادة لم تُعْهَد).

أركان البحث العلمي:

إنّ أركان البحث العلمي ثلاثة:

1 - الأسلوب.

2 - المنهج.

3 - المادّة.

1 - الأسلوب

أما الأسلوب، فهو القالب التعبيري الذي يحتوي العناصر الأخرى، وهو الدليل على مدى إدراكها وعُمْقِها في نفس الباحث، فإذا كانت معاني البحث وأفكاره واضحة في ذهن صاحبها أمكن التعبير عنها في أسلوب واضح وتعبيرٍ مُشْرِق، وتتعدّد الأساليب حسب طبيعة الأبحاث:

الأسلوب العلمي:

إن تدوين الحقائق العلمية يَسْتَوْجِبُ أسلوباً علمياً، له خصائصه في التعبير والتفكير والمناقشة، وهو ما يُسمَّى: بـ «**الأسلوب العِلمي**» وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق والفكر، وأبعدها عن الخيال الشِعْري؛ لأنه يخاطب العقل، ويُناجي الفكر، ويشرح الحقائق العلمية التي تخلو من غموض وخفاء، وأظهرُ ميزات هذا الأسلوب الوضوح، ولا بُدَّ أن يبدو فيه أثر القوة والجمال، وقوَّته في سُطوع بيانه ورصانة حُجَّتِه، وجمالُهُ في سهولَةِ عِباراته، وسلامة الذوق في اختيار كلماته، وحسن تقرير المعنى مِن أقرب وجوه الكلام.

إن التعبير بكلمات صحيحة مناسبة للغرض، وبطريق مباشر هو القانون الذهبي للكتابة الجيّدة. وفي سبيل التعبير بأسلوب علميّ جَذّاب ينبغي اختيار جُمل دقيقة، وأسلوب مُتنوِّع وليس مُسْترسلاً ؛ لأن الجُمل إذا كانت متشابهة الانتهاء والتركيب والتعبير، مُكرَّرة على وتيرة واحدة، فإنها تكون فاقِدة التأثير، عديمة الحياة.

فالباحث الجيّد هو الذي ينوّع في أسلوبه، ويلائم بين المعاني والألفاظ، وهذا ليس بالأمر السهلِ، وممّا يُعين على الكتابة العلمية الجيّدة: القراءة الواسعة، ودراسة قواعد اللغة بنحوها وصرفها وبلاغتها، والدُرْبَةُ الطَويلَة، ومُمارسة الكتابة في شتَّى الأغراض، مع القراءة المُسْتَمِرَّة.

ومما يُعينُ في هذا السبيل أيضاً: القراءةُ لكاتِبٍ مِن مشاهير الكُتّاب، سبق له الكتابة في الموضوع نفسه، أوِ التعرُّض لجزء منه، وبذلك يمكن الوقوف على الطريقة التي عالج بها الموضوع والاستفادة منها في معالجة البحث، فقراءةُ الجيِّد من الأفكار والتعبيرات له دَوْرُه الفعّال، ونتائجُه السريعة، على مستوى القارئ العلميّ والفكريّ على السواء.

2 - المنهج

تنظيم العرض وتقديم الأدلة:

وأمّا المنهج فإنه يتمثّل في طريقة استخدام المعلومات في تكوين فكرة، وصياغة حُكم مِنْ دون تقليد للغير، مُسْتَهْدِفاً اقناع القارئ والتأثير فيه. وهذا لا يتمّ إلّا إذا سَعَى الباحث جاهداً إلى تنظيم العرض، والتزام المنطق في مناقشاته، وتقديم أدلّته.

أهمية المقدمات:

إن كتابة فصل أو موضوع من البحث يستدعي - قبلَ عرض الآراء والاختلافات ومناقشتها - التقديمَ بعرضٍ مُحَرَّرٍ ومُرَكَّزٍ للموضوع، سهل الأسلوب، واضح الفكرة، بَيِّن المُراد.

التحليل العلمي:

ومن الضروري لإقناع القارئ الاستعانة بالتحليل العلمي الصادق للموضوع بصورة منطقية يتذوّقها، ويُدرِك جوانبها الخفِيَّة، يسلك لهذا أسلوباً سَوِيّاً ليس بالطويل الذي يبعثُ على المَلَلِ، ولا الموجز القصير الذي لا يُشبِعُ نَهَمَ وتَطَلُّعَ القارئ، ثم من بعد ذلك ينتقل إلى عرض الآراء المختلفة ومناقشتها.

أهمية المقارنة:

وللمقارنة دورٌ كبير في توضيح الأفكار، وإبراز المعاني خصوصاً إذا كانت مقارنَةً موضوعية ومُنْصِفَة. وبهذه الطريقة يكون القارئ قد أُعِدّ ذِهْنياً ونفسيّاً لمتابعة الموضوع وتَفَهُّمه في عناية واهتمام.

obeikandl.com

ما هو حجم البحث الجيّد؟

ليس المهمّ في كتابة البحث أن يكون مُطوَّلاً ومُوَسَّعاً، ولكن المهمّ هو اكتشاف جانبٍ مُعَيَّن، في شكل دقيق ومُفصَّل، فالحَجْمُ والكَمُّ في البحث العلمي ليس ذا قيمة علمية. ذلك أن دراسة موضوع مُحَدَّد في تفصيل وشُمول أفضل بكثير من تقديم دراسات عامَّة حول موضوعٍ واسِع، فإن هذا لا يَخدِم البحثَ العِلميَّ في اتجاهاته الحديثة.

أهمية العناوين:

إن تضمين البحث عناوين رئيسة وأخرى جانبية بدون إفراط سيجعل من البحث صورةً حَيَّةً ناطِقَةً.

إن البحثَ العلميّ في أية مرحلة من المراحل الجامعية هو الفرصة الثمينة لإبراز الأصالة الفكرية والتعبيرية على السواء.

obeikandl.com

مَناهِج وُطُرق البحث

عرفنا أنّ البحث هو محاولةٌ للإجابة عن سؤال قائم، أو إيجاد حلّ لمُشْكِلَةٍ قائِمَةٍ. ولكي نصل إلى تلك الإجابة أو ذلك الحلّ لا بدّ من سبيل معيَّن نسلكه في هذه المحاولة. إنّ مثل هذا السبيل أو الطريق الذي نسلكه للوصول إلى الهدف المرسوم هو ما نسميه (منهج البحث) أو طريقته. وباختلاف الغايات والمقاصد للبحوث والباحثين، تختلف هذه المسالك وتتعدَّد إجرائياً وتنفيذياً بحسب الظروف والإمكانات المتاحة. فالباحث في علم الرياضيات أو الهندسة والإحصاء مثلاً يتبع منهجاً علمياً رياضياً يثبت فيه المعادلات بالرموز والأرقام المخترع، والمكتشف. وأما العالِم الفيزيائي والكيميائي فيتّبع منهجاً علمياً تجريبياً.

مستخدماً قوانين الكون والمعادلات، وذلك ليستنتج خلاصة تجاربه ونتائجها، وأما الأديب الشاعر فيستخدم المنهج الأدبي في نظم قصائده الشعرية مراعياً قواعد النظم وأساليبه، وكذلك الأديب الناثر، صاحب القلم السيّال، والخيال المبدع، والأساليب الإنشائية، والمُحسِّنات البديعية والبلاغية الراقية.

وأما عالِم الاجتماع أو التربية أو عالم النفس فيعتمد في دراساته منهجاً قائماً على الاستقراء والوصف التحليلي، أو الملاحظة والتجريب وإجراء الإحصائيات والاستبانات للوصول إلى نتائج بحثه.

وأمّا الصُحُفي والإعلامي فله منهجه الصحفي الخاص به، إذ هو يركّز على تقديم المعلومات والأحداث للجماهير وتسليط الضوء على المهمّ منها،

والذي يعتبره سَبْقاً صُحُفِياً، يُشكّل حقيقة عمله وجوهره، دون الاكتراث للمعادلات الرياضية والتجارب والتحليل والاستنتاج، ولا للأساليب الإنشائية، واللغة العالية، والأدب الرفيع.

إذن فلدينا **مناهج وطرق** متعددة للبحث وليس طريقة واحدة.

ولفهم وتقويم نتائج البحوث والاستفادة منها، يكون المتخصّص بحاجة ماسّة إلى فهم واستيعاب جيّد لطرق البحث المختلفة. ومثل هذا الفهم والاستيعاب لها لا شك مهمّة ليست بالقليلة ولا اليسيرة، خاصة عندما يؤهّل الدارس والمتخصّص لكي ينفذّها تجريبياً.

وبالنسبة إلى الباحثين عموماً وعُلماء النفس والدراسات الاجتماعية والتربوية والإنسانية تخصيصاً، فإنهم يؤكدون على خمسة **مناهج وطرق** عند بحثهم وتقديمهم للآلاف من الدراسات والاستقصاءات للسلوك الإنساني والفاعليات العقلية، مع الملاحظة أن خلاصات وتوصيات ونتائج هذه البحوث والدراسات لا يمكن الأخذ بها والاعتماد أو الركون إليها ما لم يستند الأخذ بها إلى الطريقة التي سيستخدمها الباحث في تلك الدراسة أو ذلك البحث، وهذه المناهج والطرق الخمس هي:

1 - المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي.

2 - منهج الملاحظة.

3 - منهج الارتباطي.

4 - المنهج التجريبي.

5 - المنهج شبه التجريبي.

وسنعرض أساسيات كل من المناهج الخمسة، للتعرّف على أهم خصائصها، ومجال استخدامها، وبعض الشروط اللازم الأخذ بها في كل من هذه الطرق.

أولاً: المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي

يقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة ما في المجتمع، تشكّل مُشْكِلَة خطيرة خارجة عن المألوف، تسبب آثاراً سيّئة على أفراده وجماعاته، كظاهرة تفشّي جرائم القتل مثلاً، أو السرقة، أو الزنا، أو شرب الخمر، أو انتشار المخدّرات، أو عقوق الوالدين، أو اللواط، أو تفشّي المعاصي والمحرّمات، أو انحراف الأطفال والشباب، أو اختلاط الرجال بالنساء، أو الإلحاد الديني، أو الانحلال الخلقي... إلخ.

يستقرىء الباحث هذه المشكلة، ويقوم بوصفها بدقّة، وتشخيصها بشكل صحيح مستخدماً الملاحظة الدقيقة، ثم يدرس أسباب نشوئها، وعوامل انتشارها، فيحللها، ويبيّن آثارها السيئة على المجتمع، ثم يقدّم الحلول الصحيحة لها، مستنداً إلى نصوص الكتاب الكريم، والسنّة المطهّرة، اللذين هما المصدران الأولان للتشريع الإسلامي، مستعرضاً آراء المفسّرين والفقهاء والمجتهدين من الأمة فيها على اختلاف مذاهبهم وتنوّعها، وآراء المصلحين والاجتماعيين المختصّين، مستفيداً من التجارب التاريخية للأم السابقة.

يقوم الباحث بذلك كلّه بأسلوب منطقي متسلسل، يُقنع القارىء، مُسْتَدِلاً بالأدلة إن مثل هذه الأبحاث تقدّم فائدة كبيرة للمجتمع بدراسة مثل هذه الظواهر الخطيرة، وعلاجها في ضوء نصوص الشريعة، وهذه الأبحاث التي تساهم في إصلاح المجتمعات هي أنفعها وأهمّها إطلاقاً، لأنها تسهم في نشر الخير والفضيلة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي لو فُقِد لأنهارت المجتمعات وقُضي عليها.

وقد يستخدم الباحث الآليات، والتقنيات، والإحصاءات، والجداول، والاستبانات، ويكون بحثه بذلك مَيْدانياً واقعياً، بعيداً عن الأسلوب

الإنشائي، والتنظير فقط، وإن مثل هذه الآليات تدعم أفكار البحث وأهدافه بشكل كبير، وتقدّم للقارىء صورة واضحة حيّ ة للمشكلة، وتقنعه بحلولها، وجدوى معالجتها.

ثانياً: منهج الملاحظة

1 - المُلاحَظَة:

ليست الملاحظة منهجاً قائماً أو منفصلاً بذاته في الوجه العام، وإنما هي ضرورية لكل الطرق المستخدمة في البحث، نلجأ إليها حينما تعوزنا الحيلة في استعمال غيرها، أو عندما يُكْتَفَى بها لوصف الظاهرة المرصودة. فالهدف الرئيس والكلّي لاستخدام العالِم والباحِث لطريقة الملاحظة إنما هو وصف الظاهرة المعنيّة بتلك الدراسة.

ولرصد ووصف أيّ ظاهرة ربما يحاول الباحث، وخاصة في المراحل الأولى من البحث أو الدراسة، تسجيل أقصى ما يمكن من سلوك الحدث أو الواقعة، بدون تحديد مُسْبَق للسلوك المهمّ أو المَعْنِيّ بالدراسة. إذْ إنه من الصعب التركيز على النمط السلوكي المطلوب أو تحديده من البداية من جهة، وأهمية إعطاء الوقت الكافي لمعرفة ومراقبة الحدث في مواقف متعدّدة ومتنوّعة للحصول على صورة كلية أفضل عن العلاقات المتداخلة في ذلك السلوك من جهة أخرى. وهذا ما يُسمَّى أحياناً بالملاحظة **الحُرّة**، أو الملاحظة **غير المُقيَّدة**. مثال ذلك: ملاحظة تأثر الإنسان بأصدقائه عموماً في تكوين شخصيته وأفكاره ونمط سلوكه.

هناك خطأ شائع يعتقد أن استخدام الملاحظة غير المقيّدة مقصور على علم النفس الحيواني، أو عند دراسة الحيوانات من حيث عاداتها الطبيعة فقط، غير أن أهمية هذه الملاحظة تتعدّى هذا الميدان إلى كل ميادين البحوث

الإنسانية مع تركيز واضح عليها في ميدان علم النفس، مع تخصيص أكثر لعلم النفس الفيزيولوجي.

أما الملاحظة المُقيَّدة فيمكن أن تحدد أو تجري في مرحلة تالية أي بعد أن يكون الباحث قد انتقى أو اختار ظاهرة مُحدّدة لدراسته، وحينذاك يمكن تحديد نوع الملاحظات المطلوبة لتلك الأنماط السلوكية المناسبة لفهم الظاهرة، ونعني بالمقيَّدة هنا أن الباحث يجري خلال دراسته ملاحظات منتظمة ويسجلها بتفاصيلها دون غيرها. ومثال ذلك ملاحظة تأثر الإنسان بأصدقائه الصالحين المؤمنين الملتزمين بشرع الله، وأثر ذلك في تحديد ملامح شخصيته المستقبلية وصلاحه، أو تأثره بأصدقائه الفاسدين الأشرار.

2 - المُلاحِظ:

إن وظيفة الملاحِظ بالطبع هي تسجيل السلوك الذي يظهر فعلاً، وهذه مهمة ليست بالسهلة أو اليسيرة. ومنهج البحث يضع عادة أمام الملاحظ تَحْذيرَيْن:

- **أولهما**: هو أن الملاحِظ قد يُظهر نوعاً من التحيُّز عندما يُسجّل أكثر مما يُلاحِظ. فالمُلاحِظ أحياناً يتطرّق إلى تفسير الظاهرة أو تعليلها أثناء تسجيله الملاحظة، وهو بهذا يضيف مهمة الحُكم أو التفسير لنفسه عند تسجيله الملاحظة، أو يُسقِط رأياً شخصياً عليها.

فالباحث الذي يُلاحِظ طفلاً مُعيّناً ويَرَاهُ مُقْبِلاً على الأكل بشَراهَةٍ في ساعَةٍ مُعَيَّنة، فيُسَجِّل ملاحظته عن الطفل «أنه جائع» لم يكن مصيباً بالضرورة، فقد يكون الطفل حينها ضَجِراً حزيناً قلقاً واقعاً في ورطة، أو ربما جائعاً كذلك.

- **ثانيهما**: ربما يكون الملاحِظ غير مُسْتَعِدّ أو كُفْءٍ لتسجيل الملاحظة المناسبة، أو التقاطها والانتباه إليها في الوقت المناسب.

فإذا ما كان أحد المُلاحِظِين مثلاً معنياً بأصوات الرُضَّع الصادرة عن بكائهم، ربما لا يكون قادراً على التمييز بين الأصوات العديدة المختلفة، والتي تُسبّبها حاجات عدّة ومختلفة للطفل، وهنا لا شك سيفشل في تسجيل الملاحظة المناسبة.

وفي مثل هذه الحالات يُسْتَحْسَن استخدام الأجهزة والآلات التسجيلية المناسبة للإستعانة بها في مثل هذه المواقف، وعلى الملاحظ أن يعرف ماهيّة وظيفة الجهاز المناسبة الذي يروم استخدامه في ملاحظته.

مع وجوب ملاحظة:

- أن الأجهزة مهما تعقّدت وتطورت وظيفتها سوف لا تكون سوى أجهزة **مُعينة وليست بديلة** للملاحظة الإنسانية، ذلك لأن الإنسان على غير ما عليه الجهاز الصوتي أو الصوري وحتى الحاسب الآلي، يمكن أن يقوِّم ما يلاحظ أولاً، وينتقي من السلوك ما يناسب أو يطابق المشكلة القائمة ثانياً.

- وأن الإنسان ممكن الوقوع في الخطأ أثناء الملاحظة والتسجيل، وهنا عليه أن يتدرّب لا ليتجنب الخطأ تماماً، وهو المُسْتَحَبّ، ولكن ليقع في أقلّ قدر ممكن من الأخطاء التسجيلية.

- وأن ثبات الملاحِظ يمكن التأكُّد منه من خلال وجود ملاحِظِين (أي أكثر من ملاحظ واحد) مُسْتَقلّين عن بعضهم لتسجيل ذات المشاهدة، فمتى ما اتفقوا على رأي أو تسجيل واحد فإن مسألة الثبات ستحلّ.

- وأن صعوبة الحصول على اتفاق تام أو كبير على المَظَاهِر المُهِمّة أو الرئيسة أو الأساس لموقف ما هي ليست مشكلة الدراسات النفسية والاجتماعية والإنسانية فقط، إنما هي مشكلة الدراسات في أي ميدان من الميادين، وأن الاختلاف ما بين هذه الميادين إنما هو نسبي في أكثر الأحيان.

3 - أساليب الملاحظة:

تصنف أساليب أو فنون الملاحظة إلى ثلاثة أساليب نعرض لكل منها بإيجاز:

3/ 1: قياسات رَدِّ الفعل أو (الرَّجْع):

* طبيعته: إذا ما أراد المُلاحِظ مشاهدة أو مراقبة شخص ما، ثم أحَسَّ هذا الشخصُ بهذه المراقبة، فإن قياساً راجعاً (ردَّ فعل) سيظهر في مثل هذا الموقف. فقد يهرب الشخصُ، أو يركُضُ، أو يُغادر المكان، بسبب معرفته بوجود المُلاحظ، لتكون ردّة فعله هذه جزءاً مما يسجّله الملاحظ عنه.

كذلك ومتى ما نُقِل الحيوانُ أو الإنسانُ من بيئته الطبيعية إلى أخرى جديدة من أجل ملاحظته، فإنّ قياساً راجعاً سيظهر نتيجة لمثل هذا الانتقال.

فعُلماء النفس المقارَن أدركوا وأشاروا منذ زمن بعيد إلى اختلاف سلوك الحيوان بوضوح عندما ينقل من بيئته الطبيعية إلى أخرى غير طبيعية، أو عندما يتعرّض إلى موقف غير طبيعي، كذلك أشاروا إلى أهمية أو ضرورة عدم إعاقة أو اعتراض الحيوانات حتى في مساكنها الطبيعية.

كما أن الإنسان وليس الحيوان لوحده يتعرّض للموقف ذاته والنوع ذاته من قياسات الرجع، خاصة عندما يتعرّض لمقاييس أو اختبارات الشخصية، أو اختبارات الذكاء، أو عند المقابلات الشخصية، أو عند إجابته عن الاستبانات المُعْطاة له.

فإذا ما أُخْضِعَ التلميذُ مثلاً لاختبار الشخصية، وكان على علم بأهميّة التقرير الذي سَيَرْفَع عنه، أو النظرة التي ستؤخذ عنه، فإنه سيبدأ بلا شك بالمُبالغة في الجهد المبذول، ليُعْطِي انطباعاً أفضل لمُلاحِظِيه أو فاحِصِيه.

في مثل هذه الحالة تُعَدُّ قياساتُ ردّ الفعل (الرجع) ذاتَ فائدة كبيرة،

عندما تفرض الضرورة تقدير إنجاز شخص ما (باستخدام قياس الرجع) من خلال التعاون التامّ مع الشخص المراد تقدير إنجازه.

فالاختبارات التحصيلية، واختبارات الذكاء، وبعض اختبارات الشخصية، ومعظم اختبارات المهارات، والمقابلات، والاستبانات، وقوائم الرصد، واستمارات المقابلة إنما تُوضَع أصلاً استناداً على افتراض أن الكثير من المعلومات المهمة يمكن أن تظهر عندما يكون الفرد المفحوص عارفاً أنه يخضع لتقويم أو فحص.

فإذا ما كان هناك العديد من المتقدّمين لإشغال وظيفة معينة مثلاً، فإن مِنَ المَرْغُوب هنا استخدامُ قياسات الرجع، لتحديد أفضل المُتَقدِّمين، لأن مثل هذه الاختبارات ستؤكد لنا أن كلاً من المفحوصين قد قدَّم أقصى ما عنده. كذلك الحال عند اختيار كُتّاب الطابعة، أو مُدْخِلي البيانات مثلاً، فإنَّ كلَّ مُتقدِّم لهذه الوظيفة، وعند التنافس والاختبار سيقدّم أقصى ما يمكنه من جهد، ليطبع بسرعة وبدقّة في آن واحد. صحيح أن بعض المتقدّمين لا يُعطي أحياناً أقصى انتاجية له، بسبب تعرضه لبعض الظروف، أو العوامل النفسية، إلا أنها تبقى، أي قياسات الرجع، أفضل في تقدير الانجاز من التقنيات أو الوسائل الأخرى في مثل هذه الحالات.

3/ 2: القياس الطبيعي (عدم ردّ الفعل بدون تدخُّل):

قد يعيب بعض الباحثين على قياسات ردّ الفعل أنها غير مُقنعة أو وافية؛ بسبب افتراضهم أن السلوكيات التي تظهر في موقف مصطنع، تختلف كثيراً عن تلك التي تحدث في موقف طبيعي.

ومتى ما كان **السلوك الطبيعي هو المرغوب عند الباحث** فإن الذي سيستخدم في هذه الحالة بالطبع هو القياسات الطبيعية. وهنا لا بد من التمييز

بين السلوك **المصطنع** والسلوك **الطبيعي** للشخص المُلاحَظ، بسبب اختلاف تقنية الملاحظة المستخدمة باختلاف ذلك السلوك.

فإخفاء الرادارات من قبل شرطة المرور في الطرق الخارجية، لرصد سرعة السيارات المارَّة، لا شك ستُغْرِي السائقَ المُسْرِع بتجاوز السرعة المحدودة، إن لم يكن على علم بوجودها، لتعطي الشرطةُ الفرصةَ لمعرفة المُخالفين دون غيرهم. كما أن مراقبة الحيوانات في بيئاتها الطبيعية ومِنْ بعيد تُعطينا القياسات الطبيعية من دون تدخل. كما أن معرفة شارب الخمر في بيته يمكن أن تتم عن طريق احتساب أو رؤية زجاجات الخمر في كيس أو صندوق الزبالة خارج بيته.

إن القياسات الطبيعية يمكن أن تزوِّدنا بمعلومات مهمة، خصوصاً إذا ما أُجْرِيَت في أوقات مختلفة. فإذا ما توبعت ظاهرة ما بالقياسات الطبيعية لعدة مرّات ووجد اختلافاً في هذه القياسات فإن بعض الدلائل ستشير هنا بدون شك إلى علاقة الظاهرة بسبب أو أسباب ربما أدت إلى مثل هذا الاختلاف. إلا أنّه ممّا يؤخذ على مثل هذه التقنية هو صعوبة السيطرة على مثل هذه العوامل أو الأسباب.

3/ 3: القياسات الطبيعية مع التدخُّل:

إن أسلوب القياس الطبيعي بدون تدخل قد لا يكون الأسلوب المناسب لدراسة ظاهرة ما، بسبب وجوب الانتظار الذي قد يطول أو يطول كثيراً، حتى يظهر النمط السلوكي المُراد وَصْفَهُ أو رَصْدُه. ومن هنا تأتي أهمية التدخُّل أحياناً لرصد السلوك المرغوب عن طريق اصطناع الموقف (أي موقف صناعي) لإنتاج الظاهرة المراد وصفها أو تسجيلها. فالتدخُّل هنا قد يساعد الباحث في اختبار فكرته أو فرضيته باختلاف الظروف المُراد دراستها. إلا أن هذا التدخُّل يجب أن يكون غيرَ مَرْئِيٍّ أو مَعْلوم مِنْ قِبَل المُلاحَظ أو

المَفْحُوص؛ لأنه سيؤدي بالتالي إلى ردّ فِعل بدلاً من الموقف الطبيعي، فمتى ما عَلِمب الملاحظ بإنه يخضع للمراقبة تحوَّلَ سلوكه إلى ردّ فعل.

كما تُستخدم تقنية التدخُّل أحياناً لدراسة الاستجابات الإنسانية التلقائية بعد اصطناع الموقف من قِبَل المُلاحِظ.

فإذا ما أراد أحد علماء النفس الاجتماعيين مثلاً ملاحظة ردود فعل المارّة في طريق عام عندما يتعرّض شخص ما لخطر، فإنه أي الباحث قد يحتاج إلى شريك يقوم بالدور التمثيلي في ذلك الطريق العام: كأن يسقط مغشياً عليه، أو يتظاهر بإصابته بجلطة قلبية... أو قد يحتاج إلى عدة شركاء يُدرّبهم على الخصام في الطريق العام أمام مناطق تحتشد بالمارة ليراقب سلوك المارة، وكيفية تعاملهم مع مثل هذه الظاهرة، ومقدار أو نوع استجابتهم لها.

قد يُجادِل أحدٌ بأن مثل هذا التظاهر بالإصابة بالجلطة القلبية أو الخصام بين عدة أشخاص قد لا تكون لها الحاجة الماسّة أو الضرورية لمعرفة استجابات الآخرين، إذ قد يكفي سؤالهم فقط لمعرفة ردود فعلهم، أو نوع ومقدار استجاباتهم، وهذا صحيح في بعض الحالات وليس في كل الحالات. إلا أن نوع الظاهرة المراد وصفها وظروفها هي التي تحدّد عادة أيهما أكثر جدوى من الآخر: أسلوب قياسات ردّ الفعل أو عدمه.

وخلاصة القول فيما يتعلق بتقنيات الملاحظة يمكن إيجازه بما يأتي:

* قياسات ردّ الفعل: تحدث في **موقف طبيعي** وقد تؤدي إلى ملاحظة **سلوك مصطنع**.

* القياسات الطبيعية يمكن أن تُصنَّف إلى:

- بدون تدخل: يحدث في **موقف طبيعي والسلوك الملاحظ طبيعي** كذلك.

- بتدخل: تحدث في **موقف مصطنع** لتؤدي إلى **ملاحظة سلوك طبيعي**.

ومن خلال النظر في طبيعة الموقف والسلوك في كل تقنية من التقنيات الثلاث أعلاه يمكن، **ظاهرياً ومنطقياً**، الاعتماد بالدرجة الأولى على التقنية الطبيعية؛ لأنّ الملاحظة المُسَجَّلة سَتُولَد في بيئة وموقف طبيعي، لينتج عنها سلوك طبيعي كذلك، ممّا يوحي بمصداقية أعلى وأدق للملاحظات المسجلة.

إلا أنه من الناحية **العملية والتطبيقية** فإن الأخذ بالأسلوب الطبيعي بدون تدخل يتطلّب الانتظار الطويل، وربما الطويل جدّاً، وقد لا نصل إليه أبداً خاصة بالنسبة إلى الظواهر النادرة أي غير الشائعة.

ثالثاً: المنهج الارتباطي

طبيعة الارتباط:

قبل أن ندخل في تفاصيل الطريقة الارتباطية فإن مصطلح (مُتَغَيِّر) سوف يتكرّر كثيراً بعد الآن، لذلك فإن تعريفه شيء مهم وضروري.

(**المتغير**): هو كل حَدَث أو واقِعَة يمكن أن يُقَاس أو يُعالج. ومتى ما توصّل الباحث من خلال ملاحظات عدّة إلى معلومات عن متغيرات عدّة، فإن الخطوة المنطقية التالية هي اختبار أو فحص العلاقات القائمة ما بين هذه المُتغيِّرات.

والطريقة الارتباطية التي نحن بصددها يمكن أن تستخدم لتحديد درجة العلاقة القائمة بين المُتغيّرات. فإذا ما كان هناك ارتباط موجب مرتفع مثلاً ما بين **الذكاء والتحصيل** فإن الطلبة الذين يمتلكون نِسَباً عالية من الذكاء يُحتمل كثيراً أن يكون تحصيلُهم الدراسي في مستوى مرتفع كذلك، وأصحاب نسب الذكاء المتوسط يحتمل أن يحافظوا على ذات المستوى من التحصيل،

وأصحاب نسب الذكاء الواطئة يحتمل حصولهم على مستويات واطئة من التحصيل.

أما إذا كان ارتباطهما سالباً مرتفعاً فإن أصحاب نسب الذكاء العليا سينزعون باحتمال كبير للحصول على درجات تحصيلية واطئة والعكس بالعكس، أما أصحاب نسب الذكاء المتوسط فسينزعون حتى في هذه الحالة للحفاظ على مستوياتهم الوسطى في التحصيل. وكذلك يحتمل أن يكون الارتباط بينهما أي بين الذكاء والتحصيل ضعيفاً أو معدوماً.

ومن هنا فإن قيمة الارتباط يمكن أن تكون أية قيمة محصورة ما بين (+ 1 ، 1 -)، مع وجوب ملاحظة:

أن الصفة (الموجبة) أو (السالبة) لمعامل الارتباط يجب أن لا يُساء فهمها أو تفسيرها، فهما لا يُشيران إلى قِيَم حسابية مطلقة بل هي إشارة جبرية لتحديد اتجاه أو نوع العلاقة الارتباطية فقط. لذلك فقد تكون قيمة معامل الارتباط السالب أكبر من قيمة ارتباط موجب آخر.

لذا فإن الارتباط الموجب يشير إلى نزعة القيم في مقياس ما إلى ظهورها عالية مناظِرة باحتمالية إلى شكل توزيعها في المقياس الثاني، كما مثلنا قبل قليل، والارتباط السالب إلى مقلوب الأمر في كل من المقياسين.

الارتباط والتوقُّع:

إحدى الفوائد التي نحصل عليها من تحديدنا لدرجة العلاقة بين المُتغيّرات هو إمكانية قيامنا بتوقع الحداث المستقبلية، بل وحتى السابقة أحياناً، فالعلماء يمكن لهم أن يتوقّعوا أحداث المستقبل، كما يمكنهم توقُّع الحوادث التي سبق وأن ظهرت إذا لم يكونوا على علم بمخرجات ذلك الحدث قبل إجراء التوقُّع.

كما يمكننا استخدام النظرية بما سيحدث تحت ظروف تجريبية معينة إذا

ما أردنا التوقّع لأغراض نظرية. في الجانب الآخر يمكن إجراء التوقّع أيضاً لمواقف تطبيقية بَحْتَة، ومثل هذه التوقعات تستند عادة إلى الارتباط.

استخدام الارتباط للتوقع:

إن دقة التوقع تزداد بزيادة مقدار الارتباط، لذا فإذا ما ارتبط متغيّران ببعضهما، ولنفترض أننا كنا على علم بمقدار إنجاز شخص ما في أحد المتغيرات مثلاً، فإنه يمكننا التوقُّع بإنجازه في المتغير الثاني. والدراسات الإنسانية بحاجة دائماً لمعرفة أو إجراء التوقُّع بإنجاز الأشخاص في مواقف تطبيقية كثيرة.

فإذا كان هناك ارتباط عال بين الإيمان بالله تعالى، والصبر عند المصائب الكبيرة كالموت والمرض، والفشل والمعارك القتالية، فإن هذا الاختبار يمكن أن يُستخدم لتوقّع تحمّل أية مُصيبة تقع للإنسان المؤمن ومتى ما كان هناك عدد كبير من المؤمنين الذين لا يُصابون بأزمات نفسية حادة أو إنهيارات عند حلول المصائب الكبيرة، فإن توقع تحمّل المؤمنين لأي حدث كبير سيكون (المعيار) الصحيح لهذه العلاقة. فإذا ما كان الارتباط بين (الاختبار) و (المعيار) تاماً فإن الاختبار سيكون حينئذاك غربالاً صحيحاً للمؤمنين الذين سيمرون بمثل هذه الصعوبات والابتلاءات.

الارتباط والسببية (العلّية):

تقديم الارتباط:

فائدة أخرى للارتباط هي إمكانية مساعدته في تأييد أو دحض الانطباع أو الانطباعات عن السلوك. لا شك أن التحذير من عدم استنتاج العلاقة السببية في الارتباط قائم ومُؤكَّد عليه. وهذه نصيحة جيدة، لأن استنتاج السببية من خلال رصد العلاقة بين المتغيّرات فقط أمر محفوف بالمخاطر أو التحذيرات.

مثال: دلت الدراسات التاريخية على وجود ارتباط عال ما بين البعد عن الله ومنهجه ودينه، وضعف المسلمين وتقهقرهم وتسلّط الأعداء عليهم.

ومتى ما وضعنا الفلسفة جانباً، فإن المعايير الأربعة للسببيّة التي تُقَرّ من معظم العلماء والباحثين هي:

1 - التآلف.

2 - أسبقية الزمن (الوقت).

3 - العلاقة الشرعية (غير الزائفة).

4 - العقلانية.

* التآلف هو العلاقة بين المتغيّرات، وغالباً ما تُقدَّر عن طريق إيجاد معامل الارتباط بينها.

* وأسبقية الظهور الزمني ترجع إلى أي من المتغيِّرين (المُسَبِّب والنتيجة) **يظهر أولاً** (فإذا ما كان التدخين سبباً لسرطان الرئة مثلاً، فإن التدخين يجب أن يظهر قبل ظهور سرطان الرئة عند المدخن).

* والعلاقة الشرعية ترجع إلى حقيقة أن لا عامل ثالث يتدخّل أو يمكن أن يكون له أي تأثير بالعلاقة الملاحظة بين المُتغيِّرين المَرْصُودَيْن.

* والعقلانية هي المنطق المُرَجَّح والمقبول أو التوضيح المنطقي المقبول للعلاقة الملاحظة.

وليس كل علاقة بين متغيرين يمكن أن تؤشر علاقة سببية بينهما.

نحن نحتاج هنا إلى: تحدد نوع وكم العلاقة بين المتغيرين، وفيما إذا كان هناك متغير ثالث يمكن أن يؤخذ بالحساب للعلاقة القائمة بينهما، وتقويم أية نظرية يمكن أن تكون لها تأثير بالعلاقة الملاحظة. كذلك يمكن أن يكون هناك ارتباط عالٍ ما بين الطول والوزن إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن العلاقة بينهما علاقة سببية. ولا شك فإن المتغيرات المترابطة مع بعضها بصورة عالية تكون أحياناً ذات علاقة سببية.

الارتباط المضاعف والسببية:

إذا لم يكن هناك أي طريق آخر أمام الباحث لمعرفة - أو الاقتراب من - السببية فأنه ربما يقرّر استخدام طريقة الارتباط. إلا أن الصعوبة الناتجة من هذا الاختيار هو أنه لا يحسم عدم احتمالية وجود متغيّر آخَر غير المتغيّرات المعنية بالدراسة، والتي يمكن أن تتحمّل مسؤولية الارتباط الظاهر.

مثال: أحد الباحثين أراد أن يبحث في أسباب الزواج الناجح، وانطلق في دراسته استناداً إلى تحديد العلاقة الارتباطية بين سعادة الأطفال وسعادة الزوجين، وحصل على ارتباط موجب بينهما. إلا أن هناك نقطة حاسمة، وهي أن سعادة الأطفال قد لا تكون المتغيّر المهم في هذه العلاقة، فقد يعتقد آخر أن المتغيّر المهم هو عدد الأخوة أو الأخوات لكل طفل، وأن هذه الأعداد تعود إلى كل من سعادة الأطفال ونجاح الزواج. هنا توجد فرضيتان، في الأقل، لنجاح الحياة الزوجية: واحدة تبحث في العلاقة بين السعادة الزوجية وسعادة الأطفال، وأخرى بينها وبين عدد الأطفال في الأسرة الواحدة. فإذا ما كان عدد الأخوة والأخوات هو المتغير المهمّ مثلاً، فإن العلاقة ما بين سعادة الأطفال ونجاح الحياة الزوجية ستكون علاقة زائفة (أي غير شرعية).

لاختبار مثل هذه الفرضية، فإن الباحث يمكن أن يحسب معاملات الارتباط بصورة منفصلة لمجموعات متباينة من الأزواج: كل مجموعة تمتلك ذات العدد من الأبناء، فيمكن حينها حساب معامل الارتباط بين سعادة الأطفال والسعادة الزوجية لمجموعة أزواج ليس لهم أبناء، ثم لمجموعة يمتلك فيها كل زوج ولدين، ثم لمجموعة لكل منها ثلاثة أولاد وهكذا.

فإذا ما استمر الباحث في الحصول على معاملات ارتباط عالية بغض النظر عن عدد الأبناء فإنه يمكن أن يلغي الفرضية الثانية. وهنا سيكون هناك

أكثر من سبب لرسوخ الاعتقاد عنده بعلاقة سعادة الأطفال بنجاح الحياة الزوجية.

الارتباط والاكتشاف:

الارتباط كالملاحظة يمكن أن يقود إلى اكتشاف العلاقة السببية الممكنة والتي يمكن أن تكون موضوع البحث التجريبي بعدئذ. إلا أن اسلوب الارتباط أفضل لحد ما من أسلوب الملاحظة، وذلك لقدرته في تحديد العلاقة بين المتغيّرين كمّياً.

وعلى الباحث أن يأخذ تأثير المتغيّر على السلوك بعين الاعتبار عندما ينتقي متغيّراته لبحثه التجريبي. فإذا ما كان هناك (50) متغيراً مختلفاً يمكن أن تؤشر علاقة التدخين بسرطان الرئة مثلاً، فإن بعض المتغيّرات التي ترتبط عالياً بإصابات سرطان الرئة يمكن أن تنتقي للاختبار أو المعالجة أو التجريب عند تصميم تجربة لاكتشاف السببية في هذا الميدان، دون المتغيرات الأخرى التي تكون على ارتباط واطىء أو معدوم بعدد الإصابات بسرطان الرئة.

رابعاً: المنهج التجريبي

3/ 1: المتغير التابع والمتغير المستقل:

المتغير: شيء أو حَدَث يمكن أن يُعالَج أو يُقاس.

ونعني بالعلاج **إمكانية التحكم أو التدخّل** في ذلك المتغير حضوراً أو غياباً. وقد يكون العلاج نوعياً (المستويات الاقتصادية - الاجتماعية للأفراد، طرق تدريس مختلفة) أو كمياً (كمية السماد لمساحة الأرض، عدد أيام التدريب لنشاط معين). أما القياس فهو تحويل النوع إلى كم (تكميم النوع) نسبة إلى معايير محددة.

وباختلاف رغبة الباحث وتصميم بحثه في علاج أو قياس المُتغيّر يصبح المتغيّر مُستقلاً أو تابعاً (مُعْتَمَداً). فمتى ما أمكن المعالجة أو التحكم في المتغير يمكن أن يستخد المتغير في التصميم **كمتغير مستقل**. ومتى ما أمكن **القياس** يمكن أن يستخدم المتغير في التصميم **كمتغير تابع**.

فلو كانت لدينا أربع مساحات متساوية من الأرض وأردنا زراعتها جميعاً بالذرة، ثم أعطينا كل قطعة أرض منها كمية سماد كيماوي تختلف عما تعطى الثانية لمعرفة **أثر كمية السماد الكيماوي** المعطى على إنتاج الذرة، فإن السماد الكيماوي هنا هو المتغير **المُسْتَقِل** الذي أمكن معالجته، **ومحصول الذرة** الناتج من كل قطعة أرض هو المُتغيّر التابع الذي أمكن قياسه.

أو قد يرغب الباحث في معرفة أثر اختلاف المستوى الاجتماعي الاقتصادي للتلميذ على تحصيله المدرسي، فيأخذ (20) طالباً مثلاً من المستوى فوق المتوسط ثم 20 طالباً من المستوى المتوسط ومثلهم من دون المتوسط من حيث المستوى الاقتصادي الاجتماعي لهم، (مع افتراضه أن جميع العوامل الأخرى لهؤلاء المجموعات من الطلبة ثابتة عند قياس تحصيل التلاميذ في اختبارات معينة) لمعرفة علاقة اختلاف مستوياتهم الاقتصادية الاجتماعية بتحصيلهم الدراسي.

إن **المستوى الاقتصادي الاجتماعي** في هذا التصميم هو المتغير **المستقل، وتحصيل التلاميذ** هو المتغير **المُقاس (التابع)**.

مع ملاحظة أن المتغير المستقل في المثال الأول (كمية السماد الكيماوي) كان كمياً، وفي المثال الثاني (المستوى الاقتصادي الاجتماعي) كان نوعياً.

أما المتغير التابع فهو متغير كمّي دائماً ذلك أنه المتغير المقاس (والقياس كما أسلفلنا تكميم للنوع أصلاً). لذلك تعرَّف المتغيّرات التابعة أحياناً بأنها (المتغيرات المستخدمة لتقدير تأثير المتغيرات المُعالجة). ومن هنا يمكن أن

يفهم التجريب على أنه: **معالجة متغيرات مستقلة (أو متغير مستقل) وتقدير تأثير المعالجة عن طريق قياس المتغيرات التابعة**، وبمعنى آخر فهو تحديد الإنجاز في القياس التابع الذي يعتمد في الحقيقة على مستوى المتغيّر المستقل.

3/ 2: استخدام المتغيّر المستقل والتابع:

ليس هناك تحديد ثابت للمتغيرات على أنها تستخدم إما مستقلّة دائماً أو تابعة دائماً، إنما يكون استخدام أي منها تبعاً لهدف الباحث أو تصميم البحث ليستخدم المتغير إما مستقلاً أو تابعاً.

فإذا ما أراد الباحث معالجة ذلك المتغيّر أو السيطرة أو التحكُّم أو التدخُّل فيه كان مستقلاً، ومتى ما أراد قياسه كان تابعاً، ومن هنا فقد يكون المتغيّر مستقلاً في تصميم تجريبي معين ويكون تابعاً في تصميم آخر. وفي بعض الحالات يمكن أن يستخدم المتغير مستقلاً وتابعاً في آن واحد وفي ذات التصميم التجريبي.

فإذا ما أراد الباحث مثلاً أن يدرس أثر عقاب الإدارة المدرسية للطلبة المشاكسين على عقابهم لزملائهم في الصف المدرسي، فإن **العقاب** في هذا التصميم يكون **متغيراً مستقلاً وتابعاً** في ذات الوقت. كذلك إذا كانت رغبة الباحث دراسة أثر تحصيل الآباء على تحصيل الأبناء يكون متغير **التحصيل مستقلاً وتابعاً** في آن واحد وفي التصميم ذاته.

3/ 3: المجموعات التجريبية والضابطة:

ذكرنا أن ما نعنيه بمعالجة المتغير هو إمكانية التحكُّم في ذلك المتغيِّر حضوراً أو غياباً، وبسبب حضور أو غياب المتغير المعالج (المستقل) يستخدم مفهوم المجموعات التجريبية والضابطة في البحوث التجريبية. **فالمجموعات التي تستلم المعالجة** (أي حضور المتغير المستقل أو المعالجة

فيها) تسمى **مجموعة تجريبية** والمجموعة التي لا تستلم المعالجة (أي غياب المتغير المستقل أو المعالجة عنها) تسمى مجموعة ضابطة.

فلو رجعنا إلى استخدام السماد الكيماوي (في مثال سابق) وأثره في إنتاج الذرة وأضفنا مساحة أرض خامسة لا تعطى أي كمية من السماد الكيماوي، فإن المساحات السابقة التي **استلمت السماد الكيماوي** (حضوراً) تكون هي **المجموعات التجريبية**، والمساحة أو المساحات التي **لا تستلم السماد الكيماوي** (غياباً) تكون هي **المجموعة الضابطة**.

ويمكن أن يكون المخطط التالي توضيحاً لما يراد تبيانه:

أساس التجريب هو دراسة:

أثر (المتغير المستقل) على (المتغير التابع)

المتغير المستقل:
- حضوره في المجموعة ← مجموعة تجريبية
- غيابه عن المجموعة ← مجموعة ضابطة

وقد يختلف عدد المجموعات التجريبية أو الضابطة بحسب تصميم الباحث، ومقدار دقة التحكم المطلوبة، وإمكانية السيطرة على المتغيرات العاملة في البحث.

المنطق والتجريب:

تختلف الطريقة التجريبية عن طريقتي الملاحظة والارتباط في معالجتها لمتغير مستقل أو أكثر في محاولة التأثير على سلوك المفردات أو العناصر التي تقوم عليها التجربة.

إن منطق التجريب واضح وصريح، ويمكن أن يصاغ بالكلمات الآتية:

obeikandl.com

[إذا عوملت **مجموعتان متكافئتان** بعناصرها معاملة مثالية في كل متغيراتها إلا **بواحد منها**، أي بدخول متغير معالج في واحدة منهما دون الأخرى، وإذا ما اختلف إنجاز المجموعتين بعد إنتهاء المعالجة اختلافاً إحصائياً، فإن ذلك المتغير الوحيد (المعالجة) الذي قدم للأولى دون الثانية قد يكون سبب اختلاف الإنجاز بينهما.

شروط التجريب:

رغم أن شروط التجريب قد ذكرت ضمناً أعلاه، إلا أنه لا بد من التركيز عليها وتحديدها.

فهناك شرطان لازمان للتجريب **يجب أن يتحقّقا معاً** لكي نستطيع أن نتكلّم عن وجود (أثر) للمتغير المستقل أو المعالجة على المتغير التابع، وبمعنى آخر نستطيع أن نتحدث عن (السببية) بعد تحقق الشرطين معاً.

الشرطان هما:

1 - تكافؤ المجموعات

ورغم الصعوبة الكبيرة في التحقيق الأمثل للتكافؤ كما ذكر قبل قليل إلا أنه يمكن تحقيق التكافؤ ظاهرياً أو نظرياً من خلال:

- سحب العيّنة من مجتمعها **بعشوائية تامة**.
- توزيع مفردات العينة المسحوبة على (مجموعات) التجربة/ ضابطة أو تجريبية/ من خلال **التعيين العشوائي التام**.

وحينها تكون الفروق الحادثة بين المجموعات مرهونة **بالصدفة فقط**، والتي هي مجموعة العوامل غير المعروفة أو غير ممكن السيطرة عليها. وبذلك يستطيع الباحث/ ن خلال الانتقاء العشوائي التام لعينته، وتعيينه العشوائي التام لمجموعاته، تحقيق مبدأ أو شرط تكافؤ المجموعات إحصائياً.

2 - السيطرة التجريبية

ويقصد بالسيطرة التجريبية سيطرة الباحث على جميع المتغيرات الدخيلة الأخرى (غير المتغيّرين: المُسْتَقِل والتَّابع فقط) وعزل تأثيرها عن التجربة على **امتداد فترة التجريب** بأكملها. وفترة التجريب تبدأ بدخول المعالجة التجريبية وتنتهي بنهايتها.

والمقصود بالمتغيّرات الدخيلة **هي المتغيرات ذات العلاقة (بالأثر)** الذي يمكن أن يُحدثه المتغيّر المستقل في التابع، وهو الهدف الذي يتحراه الباحث المستخدم للطريقة التجريبية.

فاحتمالية دخول أي متغير ثالث للتأثير على المتغير التابع سيفقد الباحث شرعية عزو الأثر للمتغير المستقل.

والشرطان السابقان يجب أن يتحقّقا معاً، وحينها فقط يستطيع الباحث أن يتكلم عن السببية، أو وجود أو عدم وجود أثر للمتغيّر المستقل على التابع.

ولو رجعنا إلى المعايير الأربعة للسببية التي وردت في «الطريقة الارتباطية» وهي: (التآلف، الأسبقية في الزمن، عدم وجود متغير ثالث، العقلانية) لوجدنا أن الاستخدام الحقيقي المميز للطريقة التجريبية يُسَهّل علينا تقدير جميع المعايير الأربعة للسببية.

فمثل هذا الاستخدام يسهل علينا تقدير التآلف بين المتغيرين (تحديد تأثير المتغير المعالج على السلوك، أي وجود علاقة بينهما)، والسيطرة على الأولوية في التزامن (تقديم العلاج قبل القياس) إضافة لتقدير العلاقات الشرعية بين المتغيرين (لأن المجموعات متكافئة بكل شيء إلا المعالجة، أي حضور أو غياب المتغير المستقل).

لذا فإن كل الفروق في السلوك يمكن أن تعزى إلى المعالجة المرسومة

التي يُخطّط لها الباحث أو التصميم. ونعني بكلمة (تعزى) بالطبع إلى السببية، أي أن سبب الفروق في النتائج كان بسبب تأثير المتغير المعالج.

ويمكن أن يُقال في المعنى الخاص (**بالمجموعات المتكافئة**) وخاصة فيما يتعلق بالبحوث أو الدراسات النفسية:

1 - المجموعات المتكافئة **ليست مثالية أو متساوية أو متطابقة في المعنى** المجرد أو المطلق لها، إنما هي مجموعات يمكن أن تعزى الفروق في إنجازاتها ألى تردّدات أو تقلبات عامل الصدفة كلية.

2 - كذلك فإن العناصر في المجموعتين يمكن أن تختلف في الانجاز مع بقاء التكافؤ قائماً، **ذلاك أنّ تقلّبات الصدفة حاضرة دائماً** سواءً على مستوى الأفراد أو المجموعات.

3 - هناك سؤال جوهري يخصّ تحليل التجارب وهو:

هل الاختلاف والتباين الظاهري بين المجموعتين (قبل بدء التجريب، أي قبل حضور المعالجة) يعود كلية إلى الصدفة، أم إلى الصدفة زائداً تأثير متغير أو متغيرات مؤثرة أدت إلى اختلافها عن بعضها؟

والإجابة عن هذا السؤال، من خلال مفهوم التجريب، هي:

[تشكل المجموعات المتكافئة وتُحدَّد عندما تؤكّد لنا الإجراءات المستخدمة لانتقاء وتعيين العناصر أو الأفراد أن الفروق بين المجموعات قبل بدء التجريب تعود إلى الصدفة كلية].

خامساً: المنهج شبه التجريبي

هناك نوع من المُتغيّرات لا بدّ من دراستها تفصيلاً لمعرفة العلاقة أو التمييز بين الطريقتين التجريبية وشبه التجريبية، هذه المتغيرات هي «المتغيرات الذاتية» و «غير الذاتية».

4/ 1: المتغيّرات الذاتية:

المُتغيِّر الذاتي: هو صفة لعنصر، لا يمكن معالجتها تجريبياً.

مثال ذلك: الطول، الوزن، الجنس، العمر، الذكاء، اللون... إلخ. والبحوث أو الدراسات التي تكون متغيّراتها أو إحداها من هذا النوع لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذه المعالجات لا يمكن تصنيفها تماماً تحت باب البحوث التجريبية ولا الارتباطية في الوقت ذاته. إذ ليس من السهولة معالجة المتغيّر الذاتي بالطريقة نفسها التي نعالج بها غير الذاتي (وهو المتغير الذي يمكن معالجته: كميّة السماد، كمية البنسلين المعطاة، عدد أيام التدريب، طريقة التدريس).

فعند معالجة المُتغيّر غير الذاتي يكون مُصمّم التجربة أو الباحث حُرًّا لتحديد مستوى المتغيّر الموضوعي المستقل الذي يمكن أن تستلمه كل مفردة في المجموعة التجريبية. بينما يكون مستوى المُتغيّر الذاتي (عند استخدامه كمتغيّر مستقل) قد حُدّد أصلاً لكل مفردة أو عنصر قبل بدء الدراسة. والباحث في هذه الحالة لا يقوم إلا بانتقاء العناصر التي تمتلك هذه الصفات بحسب المستويات المحددة لذلك المتغير ليقارن بينها.

مثال ذلك: إذا أراد باحث أن يدرس **علاقة الطول بالقوة** (والطول هنا هو المتغير المستقل الذاتي) فإن الباحث لا يستطيع أن **يُطيل أو يُقصِّر** أفراد المجموعة حسب معالجته، إنما عليه أن يختار أفراداً طوال القامة وآخرين قصارها ليقارن بينهم من خلال مقياس تابع (القوة).

لذلك فالمتغير الذاتي، مرة أخرى، لا يعالج خلال الدراسة إنما يتم اختيار المجموعات في ضوئه للمقارنة بينها في الصفة التي يختلفون فيها، أما غير الذاتي فهي صفة تعالج خلال التجريب بالسيطرة عليها أو التحكم فيها حضوراً وغياباً عن مجموعات الدراسة.

ولمثل هذا التمييز بين المتغيرات أهمية بحثية أو تصميمية بالغة:

ففي حالة المتغيّر غير الذاتي يمكن الوصول إلى استنتاج علاقة الأثر بالنتيجة (السببية)، أما في حالة المتغير الذاتي فإن الوصول إلى السببية مختلف تماماً (إن لم يكن مستحيلاً)، فالباحث يجب أن يكون حَذِراً تماماً من عدم وقوعه في خطأ الاستنتاج (في حالة استخدام المتغيرات الذاتية كمستقلة)، المُتغيِّر الذاتي لا يمكن أن يعزى له (السبب) في اختلاف المجموعات في إنجازها في المُتغيِّر المُقاس (التابع).

الارتباط والمُتغيِّرات الذاتية:

إذا ما كان الباحث راغباً في دراسة العلاقة بين الذكاء (متغير ذاتي) والتحصيل أو الإنجاز الصفي، فإن الطريقة الارتباطية - إذا ما استُخْدِمَت - تتطلّب اختيار مجموعة ما، وقياس ذكائهم، ومن ثم إنجازهم الصفّي، وإيجاد العلاقة الارتباطية بين القياسين، وسيحدّد لنا الارتباط هنا المدى الذي يتآلف فيه كل من الإنجازين التلاميذ أنفسهم. وحتى في حالة الارتباط العالي فإن الباحث غير قادر - كما فصّلنا سابقاً - على الدخول في السببية بين هذين الإنجازين؛ بسبب معرفته المسبقة باحتمالية وجود متغيرات ذاتية أخرى مؤثرة، كالدافِعِيّة مثلاً، إذ قد تكون الدَّافِعيةُ عاليةً عند أصحاب نِسَب الذكاء العالية، مما ينتج عنه زيادة الإنجاز الصَّفِّي، أو لربما تكون الدافِعِيّة هنا هي المُتغيّر المُهِمّ في هذه العلاقة.

4/ 2: المعالجة التجريبية للمتغيّرات الذاتية:

إنّ عدم استنتاج السببيّة من الارتباط، وإمكانية استنتاجها في التجريب، تحدو بالباحث أحياناً إلى إقحام دراسته الارتباطية في الميدان التجريبي. فبدلاً من إيجاد الارتباط بين الذكاء والإنجاز الصَّفِّي (كما في المثال السابق) يقوم الباحث بتشكيل مجموعتين: إحداهما ذات نسب ذكاء عالية، وأخرى

واطئة، ثم يدرس علاقة كل من المجموعتين بالإنجاز الصفي ويقارن بينهما.

* **نِسَبُ الذكاء** هنا هي **المُتغيِّر المُسْتَقِل**.

* **الإنجاز الصَّفِّي** هو المتغير **التابع**.

فإذا ما كان إنجاز المجموعة الأولى (ذات نسب الذكاء العالية) أفضل من إنجاز المجموعة الثانية (ذات نسب الذكاء الواطئة) فإنه لا يحق له - كما لم يحق له في حالة الارتباط - استنتاج كون الفروق بين المجموعتين كانت بسبب اختلاف نِسَب الذكاء. فالعلاقة لا تزال غير دالّة إلا على وجود علاقة بينهما فقط، وهي غير سببيّة بالضرورة. فهناك احتمال وجود عوامل دخيلة أخرى مؤثرة في هذه العلاقة.

إن وجود مجموعتين ودراسة الفروق بينهما لا يعني أن الدراسة أصبحت تامة التجريبية، وأن الفروق يمكن أن تكون سببيّة، لأن المعالجة في هذه الحالة (المتغيّر المُسْتَقِلّ) كانت خارج إرادة التجربة والمجرِّب، كما أنها أي هذه الطريقة تختلف عن الطريقة الارتباطية في كونها لم تأخذ مجموعة واحدة فقط (أخضع كل مفردة فيها إلى قياسين مختلفين لإيجاد العلاقة بينهما كما في طريقة الارتباط) إنما كان التعامل مع أكثر من مجموعة واحدة.

4/ 3: المُتغيِّرات الذاتيّة والمجموعاتُ المُتكافئة:

يمكن أن نستخلص مما في أعلاه أن كل معالجات المتغيرات الذاتية تكون غير خالصة التأثير (تشاركها العناصر الدخيلة) بسبب عدم إمكانيتها تشكيل أو إيجاد المجموعات المتكافئة في مثل هذا التصميم. ذلك أن صفات الأفراد هي التي تحدد المجموعة التي سينتمي لها الفرد. بينما نجد في حالة المتغيرات غير الذاتية إمكانية تشكيل المجموعات المتكافئة، وبسبب وجود هذا التكافؤ المسبق بين المجموعات يمكننا بعدها التأكد من عدم وجود عامل ثالث يدخل في العلاقة المرصودة عن طريق إحكام السيطرة التجريبية.

وما لم يكن ممكناً تشكيل المجموعات قبل تقديم المتغير المستقل (حضوره) فليس هناك من طريقة لتقدير أثره بدقة.

مرة أخرى فالدراسات الارتباطية ومعالجات المتغيرات الذاتية يتشابهان في كونهما يؤديان في النتيجة إلى تحديد ثمة وجود علاقة بين المتغيرات وليس إلى تحديد السببية بينهما.

4/ 4: الطريقة شبه التجريبية:

تستخدم الطرق الثلاث السابقة (الملاحظة، الارتباط، التجريب) بنطاق واسع في البحوث والدراسات المختلفة، إلا أن هناك طريقة رابعة وهي (شبه التجريب) **تقترب من التجريب في بعض خصائصه وتختلف في أخرى**، أي إنها قريبة من الطريقة التجريبية، إلا أنها لا تُحَقِّق جميع متطلبات التجريب.

وهنا لا بد من الرجوع إلى مسألة التمييز بين المتغيرات الذاتية وغير الذاتية: فالذاتية صفات لعناصر لا يمكن معالجتها تجريبياً، وهنا - أي عند عدم إمكانية معالجتها تجريبياً - نكون قد جانبنا التجريب أساساً (فالباحث في هذه الحالة إنما ينتقي الأفراد تبعاً لتلك الخاصية ولا يمكنه معالجتها حضوراً وغياباً).

هذه هي أهم نقاط الاختلاف، ذلك أن التجريب يعتمد أساساً على معالجة المتغيّر المستقل، **الطريقة شبه التجريبية فتشابه التجريبية في محاولة سيطرتها على جمع المعلومات، إلا أنها لا تستطيع كالتجريبية أن تحدّد أي المجموعات ستستلم المعالجة وأياً منها لا تستلمها.**

إلا أن هناك ملاحظة بالغة الأهمية، وهي أن الباحث لا يقتصر في عدم إمكانيته على معالجة المتغيّرات الذاتية دائماً فقط، إنما يتعدَّى ذلك أحياناً إلى المتغيّرات غير الذاتية. إنّ مثل هذا التقييد في المعالجة للمتغيرات غير الذاتية يتأتَّى مِنْ مُوجِبات إنسانية، إجتماعية، قانونية، شرعية أو سياسية... إلخ.

وبمعنى آخر وفي حالة تقييد المعالجة أو تحريمها، فإن الباحث لا يستطيع أن يعطي العلاج لمجموعة دون أخرى (وهذا هو أساس التجريب) وبذا يُعَرِّج في دراسته إلى شبه التجريبية. فإذا ما أراد باحث مثلاً أن يدرس الحالة النفسية للمرأة الحامل في حالتين: عند إجهاضها طبيعياً وعند إجهاضها صِناعياً، فإنه بالطبع لا يستطيع أن يقوم بتجربته هذه لأنها مخالفة لكل الأصول والقواعد الشرعية والقانونية والإنسانية.

وإذا ما كان هناك علاج جديد حاسم لمرض عُضال، فإنك إنسانياً على الأقل لا تستطيع أن تحرم منه فئة مريضة بسبب متطلبات التجريب.

3 - المادة العلمية

وهي تشكل الركن الأهم من أركان البحث العلمي الجيّد، فالمادّة العلمية الجيدة هي ما سيقدّمه هذا البحث من جديد مفيد للناس، وتعود قيمة الأبحاث وأهميّتها إلى غزارة مادّتها العلمية، ومدى صحّتها، وتوثيقها، وجِدتِها، وحيويّتها.

إن كثيراً من الأبحاث تفقد أهميّتها بسبب فقرها في المادّة العلمية، فالناس ينتظرون الإتيان بجديد دائماً، بحيث يكون هذا الجديد مُفيداً، يلقى قبولاً عندهم، ويشعرون بأهميته والحاجة إليه.

أو بسبب تقديم معلومات خاطئة غير علمية ولا صحيحة، بسبب عدم توثيقها من الباحث، أو اعتماده على أقوال غيره دونما تحقيق أو تثبُّت، وكفى بالمرء إثماً أن يُحدِّث بكل ما سَمِعَ، أو بسبب تكرار معلومات سابقة يعرفها الناس، ليس للباحث فيها إلاَّ النقل والحشو والتطويل.

إن البحثَ الجيّد هو ما توافرت أركانه الثلاثة وفق شروطها الكاملة، فكانت مادَّته غنية، قد أحسن الباحث عرض هذه المادة باسلوب علمي شيّق، ومنهج منطقي سليم.

مُسَوَّدة البحث:

من التعليمات الأولية في كتابة مُسَوَّدة البحث أن تكون سطراً بعد سطر، والمحافظة على إبقاء الهوامش الجانبية، فإن هذا سيُمكّن من إصلاح الجُمل الضعيفة المبنى، وإضافة ما يطرأ من أفكار، وفي هذا توفير للجهد والوقت، دون الحاجة إلى إعادة كتابة الصفحة مرّة ثانية.

والكتابة الجيّدة تتطلب الدربة والمران الطويل، ومعالجة الأساليب ذات الأغراض المختلفة، وبهذا تتكوّن لدى الفرد ملكة الكتابة، وتتوارد على ذهنه الخواطر حالما يمسك القلم.

أهمية المراجعة:

ومن الوسائل الناجحة في كتابة البحوث: البدء بكتابة المُسوَّدة الأولى للفصل من البحث، ثم العمل على مراجعته وتنقيحه بعناية شديدة، إن هذا الأسلوب في مراجعة ما يكتب، ناجح لتطوير الأسلوب الكتابي، واستمالة الذهن للتزويد بالأفكار، فكلّما عوّد الفردُ نفسه على الكتابة، كانت أيسر وذلّل لقلمه التعبير عن المعاني والتقاط الأفكار.

ينبغي الاهتمام منذ البداية بتدوين الأفكار بأسلوب جيد، وصياغة متينة، فإنه متى فعل ذلك كان أقرب إلى الكمال في بحثه، وفي حال مراجعته لم يتكبّد مَشاقّاً، ولم يجد معاناة كبيرة في إصلاح أسلوبه، أو إعادة صياغته، وإنما يرمّم ما يحتاج إلى ترميم، ويصحّح ما يحتاج إلى تصحيح، أو يعدّل ما يحتاج إلى تعديل.

إن المعْيار في كتابة البحث هو أن يضع الباحث نفسه موضع القارئ، بحيث يستطيع أن يخلص إلى استطلاع جوانب الموضوع بسهولة ويُسر، فالباحث لا يكتب لنفسه، بل لغيره، والخطأ الكبير الذي يقع فيه بعض

الباحثين هو افتراض إلمام غيرهم بالموضوع كإلمامهم وإدراكهم له، فيكون بعد هذا مَدْعاةً إلى الإيجاز وعدم البيان والتحليل والوضوح.

تبييض البحث:

بعد الانتهاء من كتابة المُسَوَّدة، يُسْتحْسن قراءته قراءة نقد وفحص، وليتمثَّل الباحث من نفسه كما لو كان مُشرِفاً على هذا العمل، فيتابع تسلسل الأفكار، وترابط المعاني، ووضوح التعبير، وسلاسة الأسلوب، وتنظيم الشواهد، وعرض الأمثلة عرضاً سليماً وبصورة مُقنِعة، وموقفه من الآراء المتعارِضة موقِفاً معتدلاً دون تحيُّز أو تحامل، والتأمُّل في مصادر البحث وسلامتها.

فإذا استطاع البحثُ أن يَصمُدَ أمام هذا الفحص والامتحان، فعندئذ يكون قد وصل المرحلة التي لا يحتاج فيها إلّا إلى النظر والتأمُّل في الأوراق، والاهتمام بالنواحي الشكلية والمنهجية وسلامتها من الأخطاء اللغوية، ومن المهم التركيز في الفحص على الأمور التالية:

أولاً: عرض موضوع البحث بصورة دقيقة واضحة، وأسلوب سهل يتلاءم والمادة العلمية.

ثانياً: صلة موضوعات البحث وارتباطها ببعضها البعض، سواء بالنسبة للعناوين الجانبية وصلتها بالعناوين الرئيسة، أو بالنسبة للعناوين الرئيسة وعلاقتها بالعنوان العام بشكل مباشر.

ثالثاً: إيجاد توازن وتناسب شكلي ومنطقي بين الموضوعات بعضها مع البعض الآخر قدر الإمكان.

رابعاً: ملائمة المادة العلمية المقتبسة ومناسبتها للموضع الذي أُلْحِقَتْ به، وهذا يتطلَّب اهتماماً كبيراً بها وبالأفكار التي تتضمّنها حتى لا تبدو شاذّة عنها، وهذا يستدعي النظر في سبب إدخالها ضمن البحث، واختيار المكان

المناسب لها، والتمهيد بما يوحي بصلتها وأهميّتها للموضع الذي وُضِعت فيه.

خامساً: تنقيح العناوين وتهذيبها، سواء في ذلك الرئيسة أو الجانبية، والعنوان الجيّد هو الذي يعبّر عن أفكار الموضوع وعناصره في كلمات موجزة نافذة شفّافة تدلّ على المقصود منها.

بعد التأكُّد من توفُّر هذه الجوانب واستيفائها، فإن البحث يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الهوامش، وكتابة المقدمة، والخاتمة، والفهارس، ليصبح مُهَيّأً للطبع.

سادساً: كتابة الهوامش

تعريف الهامش وأهميته:

الهامش: هو ما يكتبه الباحث من أفكار ثانوية في كتابه أو كتاب غيره، ليشرح غامضاً، أو يوضّح فكرة، أو يوسّع في شرحها، أو يوثّق معلومة بذكر مصدرها، أو يخرّج حديثاً، أو يعرّف بِعَلَم من الأعلام، أو مكان، أو يناقش رأياً، أو يعلق على رأي...

وسُمّي هامشاً لكتابته في طرف من أطراف الصفحة، الأعلى أو الأيمن أو الأيسر أو الأسفل، وقد غلبت كتابته في الأعصر المتأخرة في أسفل الصفحات، ويُقابِلُ «**الهامشَ**» ما يكتُبُهُ الباحِثُ في مَتْنِ أعلى الصفحةِ من كلام، ويُسَمَّى: «**مَتْناً**» وكِلا التسميتين: «**الهامِشُ**» و«**المَتْن**» منسوبَتان للمكان.

وقد تقدّم الكلام عن مضمون «**المتن**» فيما سبق، وأمّا «**الهوامش**» فهي جمع «**هامش**» ويسّميه البعض: «**حاشية**» و«**تعليقاً**» أيضاً.

وقد درجت كتابة «**الحواشي**» و«**التعليقات**» عند المسلمين منذ القرن

الثامن الهجري، فأخذوا يكتبون على الكتب المهمّة تعليقات في الهوامش، تتضمن شرحاً وتوضيحاً لكل ما غمض من كلام المتن، وهذا هو الغرض الرئيس من كتابتها، ومن أشهر الحواشي «**حاشية ابن عابدين**» (ت1252هـ) في الفقه.

بين الشروح والحواشي والهوامش:

منذ القرن الرابع الهجري دَرَج المسلمون على تأليف الشروح لكتب أسلافهم المهمة، ومنها: «**إعلام السنن في شرح صحيح البخاري**» لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي (ت388هـ)، ويختلف «**الشرح**» عن «**الحاشية**»، بأن الأوّل يلتزم بشرح عبارات الكتاب المشروح كلمة كلمة، فيبيّن معناها اللغوي، وما يستنبط منها من أحكام وفوائد، ويدلّل لها ويعلّق عليها، أما الحواشي فهي لا تلتزم بعبارات الكتاب الأصلي كلمة كلمة، وإنما هي تعليقات على ما يحتاج إلى تعليق وشرح فقط، في مواضع مختلفة منه، قد تقترب من بعضها وقد تَبْعُد.

وقد يضع المؤلف حاشية على كتاب أصلي، أو على شرح لكتاب أصلي، يحتاج في بعض المواضع إلى تعليق، وقد يكتبها على أطراف صفحاته، أو في أسافلها مفصولاً بخطّ أو جدول، وقد يكتبها في صفحات المتن، مميّزاً كلام المتن بوضعه ضمن أقواس.

أما الهوامش فقد أصبحت تعني في الأعصر المتأخرة: التعليقات والشروحات التي يكتبها الباحث في أسفل صفحات الكتب المطبوعة، فاصلاً بينها وبين المتن بخطّ أو جدول، ويربط بين الكلمة في المتن وتعليقها في الهامش برقم صغير يوضع بين قوسين فوق الكلمة في المتن هكذا: صاع[1].

ويسلسل الأرقام في كل صفحة فوق كل كلمة يريد التعليق عليها، ويضع ما يقابل هذه الأرقام من التسلسل في أسفل الصفحات، وهو الغالب اليوم،

أو في أواخر الفصول، أو في آخر البحث، وعندها يعطي التسلسل من أول الفصل لآخره، أو من أول البحث لآخره.

مضمون الهوامش:

يذهب فريق من المحقّقين والباحثين إلى عدم كتابة الهوامش في الكتب إطلاقاً، والاهتمام بتوضيح المتن وضبطه وتحقيق نصوصه، ومنهم: شيخ المحقّقين في القرن الرابع عشر الهجري المرحوم الأستاذ عبد السلام هارون (ت1408هـ)، وقد أخرج كثيراً من أُمّات المصادر العربية، مُوَجِّهاً عنايتهُ الفائقة لضبط النص، وسلامته من التصحيف والتحريف والزيادة والنقص.

بينما يذهب فريق آخر إلى وجوب خدمة المصادر بالهوامش والتعليقات المفيدة للقارئ.

وقد أفرط بعض المتأخرين فأثقل النصوص بهوامش خرجت عن مقصودها من خدمة النص إلى صرف القارئ عن موضوع الكتاب الأصلي إلى مواضيع هامشية فرعية لا تهمّ القارئ، يعرض فيها سعة علمه ومعرفته.

والصوابُ الذي رجّحه شيوخ التحقيق من المتأخرين التوفيق بين المذهبين، بالاقتصار على ما لا بُدَّ منه من الهوامش وهو ما يخدم النص، ولا يخرج بالقارئ عن موضوعه إلى مواضيع هامشية تُثْقِلْ النص، ولا فائدة منها، فيتدخّل حين الضرورة التي يقتضيها البحث لتوضيح غامض أو تخريج حديث... فيكون كما قال الشاعر: «**وفي الليلةِ الظَّلْماءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ**»، واتفقوا على أمور لا بُدّ منها في الهوامش وهي:

1 - تخريج الآيات القرآنية وتفسير غريبها ومعانيها.

2 - تخريج الأحاديث النبوية الشريفة والآثار، وشرح غريبها وبيان درجتها من الصحة أو عدمها.

3 - شرح الغريب من الألفاظ اللغوية والمصطلحات، وبيان ضبطها بالحروف ومعانيها.

4 - التعريف بالأعلام المغمورين.

5 - التعريف بالأماكن والأزمنة والوقائع الغامضة.

6 - تخريج الأمثال والأشعار، وبيان أوزانها وقصائدها وقائليها ومناسباتها.

7 - توثيق النقول بِعَزْوها لمصادرها.

8 - مناقشة الآراء وبيان أوْجُه الموافقة أو المخالفة.

9 - ذكر دليل المسائل التي في المتن، أو أمثلة لتوضيحها.

10 - التعليق على النص بما يشرح غامضاً أو يوضح رأياً.

وسنذكر هذه الأمور واحداً واحداً، ونبيِّن كيفية كتابتها الكتابة المثاليّة.

1 - تخريج الآيات

التخريج هو عَزْوُ المعلومة إلى مخرجها، أو بيان مصدرها، وتخريج الآيات القرآنية الواردة في المتن يعني: بيان موقعها في القرآن الكريم بذكر اسم السورة، ورقم الآية في الهامش.

هناك باحثون حَفَظَة لكتاب الله يستطيعون تخريج الآية أو أية كلمة من القرآن مِن حفظهم، وهذا ما كان عليه علماؤنا السابقون رحمهم الله.

لكن عندما تراجع مستوى حفظ القرآن الكريم، وقلّ الحُفّاظ، استَوْجَبَ الأمرُ وضْعَ فهرس لكلمات القرآن وآياته يبيّن للباحثين موقعها ومخرجها من السور والآيات، وهذا ما قام به كثير من العلماء، ومنهم: المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي (ت1388هـ) العالِم المِصري الذي له فضل كبير في تحقيق

وفهرسة كثير من كتب التراث الإسلامي، فوضع كتابه: «**المعجم المُفَهرِس لألفاظ القرآن الكريم**» وهو من أفضل ما كتب في بابه.

كيفية استخدام الكتاب:

لنفرض أن الباحث يريد تخريج آية: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ يمكننا البحث عنها في الكتاب بواسطة أية كلمة من كلمات الآية - سوى الضمائر والحروف - فعلاً كانت، أو اسماً، أو صفة، وذلك بعد ردّها لجذرها الاشتقاقي، وهو الفعل الماضي الثلاثي المُجَرَّد، ولنأخذ مثلاً الكلمة الأولى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ إن جذرها هو (كفى) فيكون موقعها في «**المعجم**» في حرف الكاف، ثم نبحث في الحرف الذي يليه وهو الفاء، ثم الذي يليه وهو الياء. عند العثور على مادّة (كفى) نجد المؤلف يذكر جميع اشتقاقات هذه الكلمة على النحو التالي:

يبدأ المؤلف بذكر الأفعال، فالأسماء، فالمصادر، فسائر الاشتقاقات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة، واسم المرَّة...

وفي الأفعال يبدأ بالماضي فالمضارع، فالأمر.

وفي الماضي يبدأ بالمجرد ثم المزيد.

وفي المجرَّد يبدأ بالغائِب، ثم المخاطَب، ثم المتكلِّم... وهكذا.

وفي الأسماء يبدأ بالمفرد، ثم المثنى، ثم الجمع.

وفي المُفرد يبدأ بذكر الخالي من الضمائر، ثم ما اتصلّ به ضمير غائب، ثم مخاطب، ثم متكلّم.

إن الباحث الذي يفهم طريقة تصنيف المعجم، يسهل عليه التفتيش فيه، فلا يطالع الصفحات الكثيرة خاصّة إذا كانت المادّة كبيرة، ويمكنه تحديد

موقعها من تقسيماته، فيتوجّه فوراً إلى مقصده دون أن يقرأ جميع اشتقاقات المادة، فيوفّر على نفسه بذلك الجهد والوقت، وهما عامِلان مهمّان عند الباحث.

في حال عثر الباحث على كلمته، يجدها مذكورة ضمن مجموعة من الآيات، مرتّبة حسب تسلسل السور والآيات في القرآن الكريم، فيقرأ هذه الآيات، ليعثر على طلبه، ويرى المؤلف قد ذكر طرفاً من الآية (5-6) كلمات، وبجانبها رقم الآية، واسم السورة ورقمها، ورمزاً من الرمزين التاليين: (ك) أو (م) وهما يعنيان: أن هذه الآية مكّيّة، أو مدنية.

بعد العثور على الآية يكتب الباحث تخريجها في هامش بحثه هكذا:

(1) سورة البقرة: 137.

ويفضّل بعض الباحثين كتابة تخريج الآية في المتن عقب الآية بين معكوفين هكذا ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 137].

2 - تخريج الحديث

تخريج الحديث يعني أمرين: الأول: بيان مخرّجه - أي مصدره - من كتب السنة الأصلية، والثاني: بيان درجته من الصحة. وهذا يتطلب من الباحث معرفة بعلم مصطلح الحديث، لتمييز المصدر من المرجع، والصحيح من المقبول من غيره، وسنحاول عرض هذه الأمور باختصار شديد، ونترك للقارئ الكريم مراجعة كتب مصطلح الحديث للتوسُّع والاستزادة.

مصادر الحديث:

هي الكتب التي دوّن أصحابها الحديث بأسانيدهم إلى النبي ﷺ، وجمعوها من صدور الحُفّاظ، وقد استمرت عملية تدوين الحديث مدّة خمسة قرون، فبدأت بعد وفاة النبي ﷺ؛ لأنه نهى عن كتابة الحديث في حياته،

أثناء نزول القرآن خشية التباسه به، فقال ﷺ: «**لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عَنّي شيئاً سِوَى القرآن فَلْيَمْحُه**».

فأمِن بذلك على سلامة النص القرآني من اختلاطه بحديثه عليه الصلاة والسلام، فلا يلتبس على الناس بعده هل هذا كلام الله أم كلام رسوله؟

وقد بدأ تدوين الحديث على أيدي بعض الصحابة الكرام في الصحف كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وتسمّى: بـ «**الصحيفة الصادقة**» و«**صحيفة أبي هريرة**» التي رواها عنه همّام بن مُنَبِّه، و«**صحيفة جابر بن عبد الله**»... لكن كثيراً من الصحابة الكرام ظلوا ملتزمين بأمر النبي ﷺ بعدم كتابة الحديث، إلى أن وقعت بينهم الفتن، وتفرّق الناس إلى أحزاب وفرق وجماعات وبدأ الكذب على رسول الله ﷺ يفشو، فأمر الخليفة الأموي عمر ابن عبد العزيز رحمه الله (61-101هـ) علماء كل مصر وبلد بكتابة الحديث وجمعه من صدور الرجال في الكتب.

فظهرت مصنفات أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت120هـ) ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت125هـ) وعبد الملك بن جريج المكي (ت150هـ) ومعمر بن راشِد الصنعاني (ت151هـ) ومحمد بن إسحاق القرشي الهاشمي (ت151هـ) وعبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي الشامي (ت156هـ) وسفيان بن سعيد الثوري الكوفي (ت161هـ) والليث بن سعد الفهمي المصري (ت175هـ) وحمّاد بن سلمة البصري (ت179هـ) ومالك بن أنس المدني (ت179هـ) وعبد الله بن المبارك الخراساني (ت181هـ) وهُشَيْم بن بشير الواسطي (188هـ) وجرير بن عبد الحميد الرازي (ت188هـ)...

ومنذ ذلك التاريخ أخذ تدوين الحديث أمراً رسمياً، وانتشر في الآفاق، ونشطت الرحلة في طلب الحديث، وظهرت دواوين السنة، على اختلاف مناهجها:

كالصحاح: ومنها «**صحيح البخاري**» (ت256هـ) و«**صحيح مسلم**»

(ت261هـ)، و«صحيح ابن حبان» (ت354هـ)، و«صحيح ابن خزيمة» (ت311هـ).

والجوامع: ومنها «جامع ابن وهب» (ت197هـ) و«جامع الترمذي» (ت279هـ).

والصحف: ومنها «الصحيفة الصادقة» لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت65هـ) و«صحيفة همام بن منبّه (ت١٣١هـ) عن أبي هريرة» (ت59هـ).

والأجزاء: ومنها جزء «رفع اليدين في الصلاة»، و«جزء القراءة خلف الإمام» وكلاهما للبخاري (ت256هـ) و«الزهد» للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ).

والسنن: ومنها «سنن سعيد بن منصور» (ت227هـ)، و«سنن الدارمي» (ت255هـ)، و«سنن أبي داود» (ت275هـ)، و«سنن ابن ماجه» (ت275هـ) ،و «سنن النسائي» (ت303هـ)، و«سنن الدارقطني» (ت385هـ)، و«السنن الكبرى للبيهقي» (ت458هـ).

والمصنّفات: ومنها «مصنّف عبد الرزّاق الصنعاني» (ت211هـ)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (ت235هـ).

والمسانيد: ومنها «مسند الإمام أحمد» (ت241هـ)، و«مسند أبي داود الطيالسي» (ت204هـ)، و«مسند عثمان بن أبي شيبة» (ت239هـ) و«مسند البَزّار» (ت292هـ)، و«مسند أبي يعلى الموصلي» (ت307هـ).

والموطآت: ومنها «موطأ مالك» (ت179هـ)، و«موطأ ابن أبي ذئب» (ت158هـ).

والمستخرجات: ومنها: «المستخرج على صحيح البخاري» لأبي نعيم (ت430هـ)، و«المستخرج على صحيح مسلم» لأبي عوانة الإسفرائيني (ت310هـ).

والمستدركات: ومنها: «**المستدرك على الصحيحين**» للحاكم النيسابوري (ت405هـ).

والمعاجم: ومنها «**المعجم الكبير**»، و«**المعجم الأوسط**» و«**الصغير**» وثلاثتها للطبراني (ت360هـ).

ويُلحق بهذه الكتب كتب التفسير، والفقه، والأدب، والتاريخ التي وضعت في القرون الخمسة الأولى، وروى فيها أصحابها أحاديث بأسانيدهم، ومنها: «**الأم**» للشافعي (ت204هـ) و«**تفسير الطبري**» (ت310هـ) و«**تاريخ بغداد**» للخطيب البغدادي (ت463هـ)...

واستمرت عملية الجمع خمسة قرون، إلى أن توقّفت مع نهاية القرن الخامس الهجري، يقول الإمام أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) في كتابه: «**المدخل إلى السنن**»: فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يُقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحُجَّة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصدُ من روايته والسماع منه أن يصيرَ الحديث مسلسلاً بـ «**حدثنا**» و«**أخبرنا**» وتبقى هذه الكرامة التي خُصَّت بها هذه الأُمَّة شرفاً لنبيِّنا المصطفى ﷺ.

فتخريج الحديث يكون ببيان مصدره من هذه الكتب وأمثالها التي وضعت في هذه الفترة، وتُقَدَّر بحوالي (2000) كتاب.

3 - مراجع الحديث:

هي الكتب التي وُضعت بعد القرن الخامس الهجري إلى زماننا هذا، فهي وإن ذُكرت فيها الأسانيد، إلّا أن العبرة من أسانيدها اتصالها بالأئمة أصحاب الكتب الأصول كالبخاري مثلاً، ولا يصحّ تخريج الحديث من المراجع، بل يجب ردّه لمصدره الأصلي، وتبقى المراجع دليلاً يدلّ على مكان الحديث في المصادر.

لقد قام علماء الحديث بعد القرن الخامس بخدمة الكتب الأصول التي وضعت قبل هذه الفترة، وتنوَّعت خدمتهم لها ما بين: انتخاب، وشرح، ودراسة لأسانيدها والحكم عليها، وتخريجها، وبيان رجالها، وجمعها في جوامع ومجامع كبيرة، وترتيبها، وفهرستها... وسنتكلم عن كل نوع من هذه الأنواع:

1 - فمن الكتب المختارة: «**مصابيح السنة**» للبغوي (ت516هـ)، و«**الترغيب والترهيب**» للمُنذري (ت656هـ)، و«**رياض الصالحين**» و«**الأربعون النووية**» و«**الأذكار**» وكلّها للنووي (ت676هـ) و«**المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح**» للدمياطي (ت705هـ) و«**جامع العلوم والحِكَم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**» لابن رجب (ت795هـ).

2 - ومن كتب الأحكام الفقهية: «**عمدة الأحكام**» لعبد الغني المقدسي (ت600هـ) و«**الإلمام بأحاديث الأحكام**» لابن دقيق العيد (ت702هـ) و«**المحرر في أحاديث الأحكام**» لابن عبد الهادي (ت744هـ) و«**تقريب المسانيد**» لزين الدين العراقي (ت806هـ) و«**بلوغ المرام**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)....

3 - ومن الشروح: «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) و«**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» للنووي (ت676هـ) و«**شرح سنن أبي داوود**» للمغلطاي (ت762هـ) و«**عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي**» للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت543هـ)، و«**زهر الرُبَى على المجتبى للنسائي**» للسيوطي (ت911هـ) و«**الإعلام بسننه عليه السلام**» وهو شرح «**سنن ابن ماجه**» لمغلطاي (ت762هـ).

4 - ومن كتب التخريج: «**تخريج أحاديث الأم للشافعي**» لأبي بكر البيهقي (ت458هـ) و«**نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**»

للزيلعي(ت762هـ)، و«**البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**» للرافعي، تأليف سراج الدين عمر بن الملقّن (ت804هـ)، و«**المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**» لزين العراقي (ت806هـ)، و«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)...

5 - ومن المجاميع: «**الجمع بين الصحيحين**» لعبد الله بن محمد الحُمَيْدي الأندلسي (ت488هـ) و«**الجمع بين الصحيحين**» لعبد الحقّ الإشبيلي (ت581هـ) و«**التجريد للصحاح السِتَّة**» لرُزَيْن بن معاوية العبدري الأندلسي (ت535هـ) و«**جامع الأصول**» لابن الأثير (ت606هـ) جمع فيه الكتب الخمسة: صحيحي: البخاري، ومسلم، والسنن الثلاثة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، و«**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**» لابن كثير (ت774هـ)، و«**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» وكلاهما للسيوطي (ت911هـ)، و«**كنز العمال**» للمتّقي الهندي علاء الدين علي (ت975هـ)، و«**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» لمحمد بن سليمان الفاسي المغربي (ت1094هـ)...

6 - ومن كتب الأطراف: «**أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**» لمحمد ابن طاهر المقدسي (ت507هـ)، و«**الأطراف**» لأبي القاسم علي بن عساكر (ت571هـ) جمع فيه أطراف الكتب الستة، و«**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» للمزّي (ت742هـ) الذي نقّح فيه كتاب ابن عساكر، وزاد فيه زيادات، و«**ذخائر المواريث في الدِلالة على مواضع الحديث**» لعبد الغني النابلسي (ت1143هـ) الذي لخص فيه كتاب المِزّي، و«**إتحاف المهرة بالأطراف المبتكرة للكتب الحديثية العشرة**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) ضمّنه أطراف: «**مسند الشافعي**» و«**موطأ مالك**» و«**مسند أحمد**» و«**شرح معاني الآثار**» للطحاوي، و«**سنن الدارمي**» و«**سنن الدارقطني**» و«**المستدرك على**

الصحيحين» للحاكم النيسابوري، و«**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**المنتقى**» لابن الجارود، وهذه الكتب مظنة وجود الحديث الصحيح بعد الكتب الستة، التي جمع أطرافها المِزي في «**تحفة الأشراف**»، كما ألّف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاب: «**المسند المعتلي لأطراف المسند الحنبلي**» جمع فيه أحاديث «**مسند أحمد**» على طريقة الأطراف.

7 - ومن كتب الزوائد: «**شرح زوائد مسلم على البخاري**»، و«**شرح زوائد أبي داود على البخاري ومسلم**»، و«**شرح زوائد الترمذي على الكتب الثلاثة**» و«**شرح زوائد النسائي على الكتب الأربعة**» وشرح زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة ويسمّى: «**ما تمسّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه**» وكُلُّها للسراج عمر بن علي بن المُلَقِّن (ت804هـ)، و«**غاية المقصد في زوائد أحمد**» على الكتب الستّة، و«**كشف الأستار عن زوائد البَزَّار**» و«**المقصَد العَلِيّ في زوائد أبي يَعْلَى الموصلي**» و«**البدر المنير في زوائد المعجم الكبير**» للطبراني، و«**مجمع البحرين في زوائد المعجمين**»، و«**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**» و«**زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة**»، و«**بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**» و«**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» وكلّها للحافظ نور الدين أبي بكر الهيثمي (ت807هـ)، و«**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

8 - ومن كتب الترتيب، وهي نوعان: كتب الترتيب الموضوعي، ومنها: «**ترتيب ثقات ابن حبّان**» و«**تقريب البغية في ترتيب أحاديث الحِلْيَة**» رتّب فيه أحاديث كتاب «**حِلية الأولياء**» لأبي نُعَيْم الأصبهاني (ت430هـ)، و«**ترتيب ثقات العجلي**» و«**ترتيب أحاديث الغيلانيات**» و«**ترتيب أحاديث الخلعيات**» و«**ترتيب أحاديث فوائد تمّام**» و«**ترتيب أحاديث الأفراد للدارقطني**» وكُلُّها للحافظ نور الدين الهيثمي (ت807هـ)، وقد رتّب فيها جميع هذه الكتب على الأبواب، ومنها أيضاً: «**الفتح الرباني لترتيب مسند إمام أحمد بن حنبل**

الشيباني» و«**منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود**» كلاهما لأحمد ابن عبد الرحمٰن البنّا الساعاتي (ت1371هـ) وقد رتّب فيهما أحاديث الكتابين على الأبواب الفقهية.

ومن كتب الترتيب الألفبائي لأوائل الأحاديث: «**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» وكلاهما للجلال السيوطي (ت911هـ) وضمنها أحاديث (40) كتاباً من المصادر الحديثية، وتبعَه على هذا المنهج كثير من العلماء، فرتّبُوا أحاديث كتاب واحد أو أكثر، ومنهم أبو هاجر محمد بسيوني زغلول الذي وضع «**موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**» وضمنها أحاديث (150) كتاباً من المصادر والمراجع الحديثية، وللفقير كاتب هذه الأسطر عشرون فهرساً لعشرين كتاباً من كتب الحديث، وكلها مطبوع.

9 - من كتب الأحاديث المشتهرة: «**التذكرة في الأحاديث المشتهرة**» للزركشي (ت794هـ) و«**اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) و«**المقاصد الحسنة**» للسخاوي (ت902هـ) و«**الغمّاز على اللمّاز**» لنور الدين السَّمْهُودِي (ت911هـ) و«**الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**» للسيوطي (ت911هـ) و«**تمييز الطيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث**» لابن الديبع الشيباني (ت944هـ) و«**كشف الخفاء ومُزيل الإلباس فيما يدور من الحديث على ألسنة الناس**» للعجلوني إسماعيل ابن محمد (ت1162هـ).

10 - ومن كتب الأحاديث الموضوعة: «**معرفة التذكرة**» لابن طاهر (ت507هـ) و«**الأباطيل والمناكير**» للجورقاني (ت543هـ) و«**الموضوعات**» لابن الجوزي (ت597هـ)، و«**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**» للسيوطي (ت911هـ) و«**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**» لابن عراق الكتاني (ت963هـ) و«**الأسرار المرفوعة**» و«**المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**» كلاهما للمُلاّ علي القاري (ت1014هـ).

4 - طرق تخريج الحديث:

هناك خمسة طرق لتخريج الحديث، يلجأ الباحث إلى أيّة واحدة منها بعد النظر في حديثه، فيحدّد الطريقة الواجب اتخاذها، وهذه الطرق هي: التخريج عن طريق موضوع الحديث، وعن طريق معرفة راوي الحديث، وعن طريق معرفة أوّل الحديث، وعن طريق معرفة أيّة كلمة من الحديث، وعن معرفة صِفة مِن صفات الحديث، وسنتكلّم عن هذه الطرق واحدة واحدة، ونبيّن أشهر الكتب التي يرجع إليها الباحث في كل طريقة:

1 - التخريج عن طريق موضوع الحديث:

إذا عرف الباحث موضوع الحديث، كالحج مثلاً، أو الطهارة، أو الطلاق... يستطيع أن يستعين بأربعة أنواع من الكتب:

أ - الكتب الأصلية المؤلفة على المواضيع، أي: الكتب والأبواب الفقهية، «**كصحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**» وسائر الصحاح، والسنن الأربعة، وسائر السنن، والموطآت، والمصنفات، والجوامع، والمستدركات، والمستخرجات المتقدمة ص: 152. فيستطيع الباحث الرجوع إليها، وتخريج حديثه منها، بعد قراءة فهارسها.

ب - الكتب المتأخرة المُرتِّبة لكتب سابقة مؤلَّفة على المسانيد، أعاد مؤلفاها ترتيبها على الأبواب، ك «**الفتح الربّاني في ترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني**» لأحمد بن عبد الرحمٰن البَنّا الساعاتي (1371هـ) و«**فتح الودود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود**» له أيضاً.

ج - الكتب المتأخرة المؤلّفة على الأبواب، الجامعة لعدّة كتب أصليّة، «**كجامع الأصول**» لابن الأثير، المبارك بن محمد (ت606هـ)، و«**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» لأبي بكر الهيثمي (ت807هـ) و«**المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، و«**كنز العمال**»

للمتقي الهندي (ت975هـ)، و«**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» لمحمد بن سليمان الروداني (ت1094هـ).

د - مفتاح كنوز السنة، للمستشرق م. منسنك، وهو كتاب يفهرس لأربعة عشر كتاباً من أصول كتب الحديث، وهي: الكتب الستّة، و«**مسند الإمام أحمد**»، و«**موطأ الإمام مالك**»، و«**مسند الدارمي**»، و«**مسند أبي داود الطيالسي**» و«**مسند الإمام زيد**» و«**مغازي الواقدي**» و«**سيرة ابن هشام**» «**الطبقات الكبرى**» لابن سعد.

2 - التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث

إذا عرف الباحث راوي الحديث من الصحابة، أو سند الحديث يلجأ إلى استخدام نوعين من الكتب:

أ - **المسانيد**: وهي الكتب الأصلية المؤلفة على أسماء الصحابة، وتجمع أحاديث كل صحابي على حِدَة، ومنها: «**مسند الإمام أحمد**» و«**مسند أبي داود الطيالسي**» و«**مسند أبي يعلى الموصلي**» وغيرها...

ب - **كتب الأطراف**: وهي التي جمع أصحابها أحاديث كتاب أصلي أو أكثر، كانت مرتبة على الأبواب، فأعادوا ترتيبها على أسماء الصحابة على حروف المعجم، وجمعوا أحاديث كل صحابي تحت اسمه، فيذكرون من الحديث طرفه الأول استغناء عن ذكر تتمّته، وفي حال كانت أحاديث الصحابي الواحد كثيرة، رتبوا أحاديثه بحسب الرواة عنه من التابعين، فيذكرون أسماءهم على ترتيب حروف المعجم، ويذكرون مروياتهم عن هذا الصحابي... ومن هذه الكتب:

«**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» لِلمزّي (ت742هـ) وهو يجمع أحاديث الكتب الستّة المعروفة، و«**إتحاف المهرة بالأطراف المبتكرة للكتب الحديثية العشرة**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) وهو يجمع أحاديث عشرة كتب

هي: «**مسند الشافعي**» و«**مسند الإمام أحمد**» و«**موطأ مالك**» و«**شرح معاني الآثار**» للطحاوي، و«**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري**» و«**سنن الدارمي**» و«**سنن الدارقطني**» و«**المنتقى لابن الجارود**» و«**مستدرك أبي عوانة الإسفرائيني**». ولابن حجر العسقلاني أيضاً: «**إِطْرافُ المُسْنِد المُعْتَلِي بأطراف المسند الحنبلي**» جمع فيه أطراف «**مسند الإمام أحمد**». ولسائل أن يتساءل: أليس «**مسند الإمام أحمد**» مؤلّفاً على أسماء الصحابة، فما هي جدوى ترتيب أحاديثه على طريقة الأطراف ؟ وما الفرق بينه وبين «**المسند المعتلي**»؟ فالجواب أن بين الكتابين فوارق عديدة أهمها:

- أن الإمام أحمد لمّا ألّفَ كتابه لم يرتّب أسماء الصحابة على ترتيب حروف المعجم وإنما بحسب سابقتهم في الإسلام وأفضليتهم، بينما هي في كتاب أطرافه لابن حجر مرتّبة ألفبائياً.

- أن البحث في المسند عن حديث في مسانيد الصحابة المكثرين من الرواية: كعبد الله بن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وعائشة أم المؤمنين، يضطر الباحث إلى قراءة مئات الصفحات لعثور على حديثه ؛ لأنه لم يرتّب الأحاديث على نسق معيّن، بينما هي في كتاب الأطراف مرتبة حسب الرواة عن الصحابي من التابعين، وفي حال كانت مرويات التابعي الواحد كثيرة، افتتح المؤلف ترتيباً آخر لأتباع التابعين... وهكذا. وهذا ما يسهّل عملية البحث فيه.

3 - البحث عن طريق معرفة أول الحديث

إذا كان الباحث يعرف أول حديثه الذي يبحث عن تخريجه، فما عليه إلا اللجوء إلى الكتب التي رُتبت فيها الأحاديث على ترتيب حروف المعجم، وهي على نوعين:

- الكتب الإفرادية أو الجامعة لعدة كتب، التي رُتِّبت أحاديثها على ترتيب حروف المعجم، ومنها: «**المقاصد الحسنة**» للسخاوي (ت902هـ) و«**الغماز على اللمّاز**» للسمهودي (ت911هـ)، و«**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» و«**الزيادات على الجامع الصغير**» وثلاثتها للسيوطي (ت911هـ) و«**كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**» و«**الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور**» وكلاهما لعبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ)، و«**الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**» ليوسف بن إسماعيل النبهاني (ت1350هـ) و«**المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز**» للميرغني (ت1207هـ) و«**الكنز الثمين من أحاديث النبي الأمين**» لعبد الله بن محمد بن الصدّيق الغماري المغربي (ت1413هـ)...

- فهارس الكتب المفردة أو الجامعة، ومنها: «**موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**» لمحمد بن بسيوني زغلول، وفهارس الكتب الموضوعة لكل كتاب من كتب الحديث، وهي مذكورة في كتاب «**علم فهرسة الحديث**» للفقير كاتب هذه الأسطر.

وقد ظهرت مؤخراً أقراص (C. D) الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) تجمع آلاف الكتب، ويمكن للباحث الاستعانة بها لمعرفة مخرج حديثه لكن عليه ألّا يكتفي بها ويخرج حديثه منها، بل يتحتّم عليه الرجوع للمصادر الأصلية التي يُرشده إليها، فهذه الأقراص ليست إلّا دليلاً ومرشداً.

4 - البحث عن طريق معرفة أية لفظة من ألفاظ الحديث

هذه الطريقة تعتمد على حفظ الباحث أية لفظة من ألفاظ الحديث، ولنأخذ مثلاً حديث: «**ذاق طعم الإيمان مَن رضي بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً**» يمكن أخذ أيَّة كلمة من الحديث واتباع الطريقة نفسها التي تقدّمت في تخريج الآية القرآنية ص: 150. ويمكن الاستعانة بالكتب المؤلّفة

على أساس ترتيب ألفاظ الحديث ومنها: «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف**» الذي وضعه مجموعة من المستشرقين بإشراف المستشرق ونسنك، وهو يضم أحاديث تسعة كتب من الأصول وهي: «**صحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**» و«**سنن أبي داود**» و«**سنن الترمذي**» و«**سنن النسائي**» و«**سنن ابن ماجه**» و«**سنن الدارمي**» و«**مسند الإمام أحمد**» و«**موطأ مالك**». وهو يعتمد الرموز للإشارة للكتب، وهي (خ) للبخاري، و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(ن) للنسائي، و(جه) لابن ماجه، و(مي) للدارمي، و(حم) لمسند أحمد، و(ط) لموطأ مالك. والإحالة في هذا المعجم إلى أحاديث البخاري، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، والموطأ إلى اسم الكتاب، ورقم الباب فيه، وإلى «**صحيح مسلم**» بذكر اسم الكتاب ثم رقم الحديث فيه؛ لأن مسلماً لم يُبَوِّب لكتابه، وإلى «**مسند أحمد**» بذكر الجزء والصفحة وفق طبعة المطبعة الميمنية بالقاهرة.

وممّا يستعان به في هذه الطريقة أيضاً: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في «**مسند أبي يعلى الموصلي**»، الذي حقّقه الأستاذ حسين أسد الداراني وهو من جملة فهارس الكتاب، وطبع في جزءين ملحقين، و«**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف في سنن الدارقطني**» لكاتب هذه الأسطر، وهو مطبوع في جزء مستقلّ، بدار المعرفة في بيروت، عام 1406هـ.

5 - البحث عن طريق صفة من صفات الحديث

هذه الطريقة تقوم على تحديد صفة معيّنة من صفات الحديث، كأن يكون حديثاً من أحاديث التفسير، أو الأحاديث القدسية، أو المشتهرة، أو المسلسلة، أو المعلولة، أو الموضوعة، أو الضعيفة، أو الشمائل والخصائص النبوية، أو المناقب والفضائل، أو الترغيب والترهيب، أو

الأحكام، أو الزهد، أو الأذكار، أو عمل اليوم والليلة، أو السيرة النبوية...

أما أحاديث التفسير كقوله ﷺ: «**﴿الكوثر﴾ نهر في الجنة حافتاه من ذهب...**» فيمكن الرجوع في تخريجها إلى كتب التفسير بالمأثور، وهي التي فسّر أصحابها الآيات بما أُثِرَ عن النبي ﷺ من أحاديث، وعن الصحابة الكرام من آثار، ومنها: «**جامع البيان عن تأويل آيات القرآن**» لمحمد بن جرير الطبري (ت310هـ) و«**معالم التنزيل**» لمحمد بن حسين بن مسعود البغوي (ت516هـ) و«**تفسير القرآن العظيم**» لابن كثير (ت774هـ) و«**الدرر المنثور في التفسير بالمأثور**» للجلال السيوطي (ت911هـ) و«**فتح القدير الجامع بين فنَّيْ الرواية والدراية من علم التفسير**» لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت1255هـ).

وأما الأحاديث القدسية فهي التي يرويها النبي ﷺ عن ربّه تبارك وتعالى، ويصرّح بذلك في أولها فيقول: (إن الله تعالى يقول....) ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله تعالى: كذّبني ابنُ آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إيّاي فقولهُ: لَنْ يُعيدني كما بدأني، وليس أولُ الخلق بأهونَ عليَّ مِن إعادته، وأمّا شتمه إيّاي فقوله: اتخذ الله ولداً، وأنا الأحد الصَمَدُ، لم أَلِد ولم أولَد، ولم يَكُن لي كُفُواً أحد**» (رواه البخاري) ومن الكتب الجامعة للأحاديث القدسية: «**الأحاديث القدسية**» لأبي المعالي صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي (ت673هـ) و«**الأحاديث القدسية**» للنووي (ت676هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» لعبد الرحمٰن بن علي ابن الدَيْبَع الشيباني (ت944هـ)، و«**الأحاديث القدسية والكلمات الأنْسِيَّة**» لمُلاّ علي القاري (ت1014هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» لمحمد بن مصطفى الخادمي (ت1176هـ)، و«**الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية**» لمحمد مكّي الطرابزوني المدني (ت1191هـ)، و«**الأحاديث**

القدسية» للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، لجنة القرآن والحديث، و«**الأحاديث القدسية**» لأحمد فارس، و«**الأحاديث القدسية**» لخالد العطّار، وعبد القادر عرفان العشا حسّونة.

وأما الأحاديث المشتهرة: فهي التي تتداول على ألسنة الناس، وتشتهر بينهم، وليس من الضروري أن تكون أحاديث من أقوال الرسول ﷺ، بل ربّما كانت حِكَماً منتشرة بين الناس، ولكنها نُسبت للنبي ﷺ، كـ: «**اطلبوا العلم ولو في الصين**» فيجب على الباحث الكشف على هذه الأقوال، وتحقيق نسبتها للنبي ﷺ، وبيان مخارجها في كتب الحديث الأصول. وتقدّمت كتب الأحاديث المشتهرة ص: 157.

وأما الأحاديث المسلسلة: فهي التي توارد فيها قول أو فعل أو صِفَة في جميع رجال السند، ومثاله: الحديث المسلسل بالأولية، وسمّي بذلك؛ لأن كل راوٍ في سنده يقول عبارة: (وهو أوّل حديث سمعته منه). ومِن هذه الأحاديث: المسلسل بالمصافحة، والمشابكة، وبالعيدين، والأسْوَدَيْن: التمر والماء، والمَحبَّة، والمسلسل بالمحمّدين، وهو ما كانت جميع أسماء رواته محمد، وبالدمشقيين، والبغادددة، والمصريين، والحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة... ومن الكتب الجامعة للمسلسلات: «**المسلسلات**» لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت342هـ)، و«**المسلسلات**» لابن الجوزي (ت597هـ) و«**التحفة المدنية في المسلسلات الوترية**» لمحمد علي بن ظاهر الوتري المدني (ت1322هـ)، و«**المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة**» لعبد الباقي الأيوبي الكنوي (ت1364هـ) و«**المسلسلات الكبرى**» لمحمد عبد الحي الكتاني (ت1382هـ)، وهي تزيد على مائة كتاب.

وأما الأحاديث المعلولة: قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص: 84 (العلّة في اصطلاح المحدّثين سبب خفيّ يقدح في صحّة الحديث، وظاهِرُهُ السلامَةُ منه). وقال الجلال السيوطي في «**تدريب الراوي**» ص: 355 (ومِن

أحسنه - أي علوم الحديث - تصنيفه أي الحديث مُعَلَّلا، بأن يجمع في كل حديث أو باب طُرُقَه، واختلافَ رُواته، فإن معرفة العلل من أجلّ أنواع الحديث). وقال الحافِظ ابن رجب في شرح علل الترمذي 2/ 805: (وقد صُنِّفت فيه كتب كثيرة مُفردة بعضُها غير مُرَتَّبَة كالعلل المنقولة عن يحيى القطّان (ت198هـ) وعليّ ابن المديني (ت234هـ) وأحمد بن حنبل (ت241هـ) وغيرهم، وبعضها مرتّبة، ثم منها ما رتّب على المسانيد ك: «**علل الدارقطني**» (ت385هـ)، وكذلك «**مسند علي ابن المديني**» (ت234هـ) ومسند «**يعقوب بن شيبة**» (ت262هـ) هما في الحقيقة موضوعانِ لعلل الحديث، ومنها ما هو مرتّب على الأبواب ك: «**علل ابن أبي حاتم**» (ت327هـ)، و«**العلل**» لأبي بكر الخلال الحنبلي (ت311هـ) و«**كتاب العلل**» للترمذي (ت279هـ).

وأما الأحاديث الموضوعة: فهي التي وُضِعت على النبي ﷺ - أي كُذِبَت عليه وليست من أقواله - وقد حذّر النبي ﷺ من الكِذب عليه فقال: «**مَن كذبَ عليَّ فليتبوَّأ مقعده من النار**» (أخرجه البخاري)، وقد نشأ الكذبُ على رسول الله ﷺ عقِب الفتن وظهورُ الفِرَق، فأخذت كلُّ فِرقة تضع الأحاديث لتقوّي موقفها، وتدعم آراءها وتذمّ غيرها، ثم فشا الكذبُ بعد ذلك، ومن الأحاديث الموضوعة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «**إن لكل أمَّةٍ يهوداً، ويهود أمَّتي المرجئة**» (أخرجه ابن عَدِيّ في الكامل3/ 1112). وتقدمت كتب الأحاديث الموضوعة ص: 157.

وأما الأحاديث الضعيفة: فهي التي لم تجمع صفة الصحيح أو الحسن، قال السيوطي في تدريب الراوي 1/ 179: (قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فَقْدِ صِفَةٍ من صِفاتِ القبول الستَّة وهي: الاتّصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة في المستور، وعدم الشُذوذ، وعدم العلَّة، وباعتبار فَقْد صِفَة مع صِفَةٍ أخرى تليها أوّلاً، ثم مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة، فبلغت فيما ذكره العراقي في «**شرح الألفية**» اثنين وأربعين قسماً، ووصّله غيره

إلى ثلاثة وستّين، وجمع ذلك شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المُناوِي في كراسة، ونوَّع ما فَقَدَ الاتّصالَ إلى ما سقط منه الصحابيُّ، أو واحد غيرُه أو اثنان، وما فَقَدَ العَدالَةَ، إلى ما في سَنَدِه ضعيفٌ أو مجهولٌ، وقسّمها بهذا الاعتبار إلى مائة وتسعة وعشرين قِسماً باعتبار العقل، وإلى واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود، وإن لم يتحقّق وقوعها) ، ثم قال: (ويتفاوت ضعفُه بحسب شِدّة ضعفِ رواته وخِفَّتِه) ثم ذكر أوْهى الأسانيد عن الصحابة، نقلاً عن الحاكم فقال:

أوْهَى الأسانيد عن أبي بكر الصديق: صَدَقَة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مُرَّة الطَّيِّب، عنه.

وأوْهَى الأسانيد من أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن عمر بن الخطاب: محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن جَدّه، فإن الثلاثة لا يُحتجّ بهم.

وأوْهَى الأسانيد عن أبي هريرة: السَّرِيّ بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه، عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن عائشة: نسخة عند البصريين، عن الحارث بن شبل، عن أم النعمان، عنها.

وأوْهَى الأسانيد عن ابن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن أنس: داود بن المحبَّر، عن قحذم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عيّاش، عنه.

وأوْهَى أسانيد المكّيين عن ابن عباس: عبد الله بن ميمون القدَّاح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأوْهَى أسانيد اليمنيين عن ابن عباس: حفص بن عمر العَدَني، عن الحَكَم بن أبان، عن عكرمة عن ابن عباس.

وأوْهَى أسانيد ابن عباس مطلقاً: فالسُّدِّيّ الصغير محمد بن مروان، عن الكَلبي عن أبي صالح عنه. قال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.

وأوْهَى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجّاج بن رشدين، عن أبيه، عن جدّه، عن قرة بن عبد الرحمٰن، عن كل مَن رَوَى عنه، فإنها نسخة كبيرة.

وأوْهَى أسانيد الشاميين: محمد بن قَيْس المصلوب، عن عبيد بن زَحْر، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

وأوْهَى أسانيد الخراسانيين: عبد الرحمٰن بن مُلَيْحَة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحّاك، عن ابن عباس.

وتقدّمت كتب الحديث الضعيف ص: 157.

وأما أحاديث الشمائل والخصائص: فهي التي تتكلّم عن شمائل النبيّ ﷺ وخصائصه وصفاته، ومثاله حديث أنس: «**كان رسول الله ﷺ لا يردُّ الطِّيبَ**» (أخرجه الترمذي في الشمائل برقم 219) ومن الكتب المفردة في ذلك: «**الأدب المفرد**» للبخاري (ت256هـ)، و«**الشمائل المحمدية**» للترمذي (ت279هـ)، و«**أخلاق النبي ﷺ وآدابه**» لأبي الشيخ ابن حيّان (ت369هـ)، و«**الشفا بتعريف حقوق المصطفى**» للقاضي عياض (ت544هـ)، و«**الخصائص النبوية**» للخيضِري محمد بن محمد (ت894هـ) و«**أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب**»، و«**الخصائص الكبرى**» كلاهما للسيوطي (ت911هـ)، و«**سيدنا محمد رسول الله**» لعبد الله سراج الدين (ت1422هـ)، و«**محمد ﷺ الإنسان الكامل**» لمحمد بن علوي المالكي الحسني.

وأما أحاديث الفضائل والمناقب: فهي التي تتكلم عن فضائل بعض الصحابة كخصائص علي بن أبي طالب، للنسائي (ت303هـ)، و«**مناقب علي ابن أبي طالب**» و«**فضائل الصحابة**» كلاهما لأحمد بن حنبل (ت241هـ)، و«**مناقب عمر بن الخطاب**» لابن الجوزي (ت597هـ)، و«**الرياض النضرة في مناقب العشرة**» للمحب الطبري (ت694هـ). أو عن فضائل الأعمال، ومنها: «**فضائل الأعمال**» لأبي أحمد حميد بن مخلد ابن زنجويه (ت248هـ)، و«**فضائل الأعمال**» لأبي البركات، عبد الله بن أحمد النسفي (ت710هـ). أو عن فضائل الأوقات، ومنها: «**فضائل الأوقات**» لعبد الجبار بن محمد البيهقي، و«**فضائل رجب**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، و«**فضائل شهر رمضان**» لأبي الحسن، علي بن عبد الله المعروف بابن المنجم (ت352هـ). أو عن فضائل البلدان، ومنها: «**فضائل مكة**» و«**فضائل المدينة**» كلاهما للمفضّل بن محمد الجَنَدِي (ت308هـ)، و«**الدرة الثمينة في التفضيل بين مكة والمدينة**» للسيوطي (ت911هـ)، و«**فضائل بيت المقدس**» للشريف عز الدين حمزة بن أحمد الحسيني الدمشقي الشافعي (ت874هـ)، أو فضل العلم، ومنها: «**جامع بيان العلم وفضله**» لابن عبد البَرّ (ت463هـ)، و«**فضل العلم**» للمَرْهبي (ت1113هـ).

وأما أحاديث الأحكام: فهي التي تتحدّث عن الأحكام الفقهية كالطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، والبيوع، وسائر المعاملات، والنكاح والطلاق، والجنايات، وهذه الأحاديث لها مصدران:

كتب السنن، وهي الكتب الأصلية التي روى أصحابها الأحاديث بأسانيدهم، ورتّبوها على أبواب الفقه ولم يضمنوها إلّا أحاديث الأحكام الشرعية دون سائر أبواب الدين، كالإيمان، والتاريخ، والسير، والتفسير... وتقدمت كتب السنن ص: 153.

كتب الأحكام الشرعية، وهي الكتب المتأخرة التي جمعها أصحابها من

الكتب الأصول، ورتّبوها على أبواب الفقه، وتقدمت كتب أحاديث الأحكام ص: 154-155.

أما أحاديث الترغيب والترهيب: فهي الكتب التي جمعها أصحابها من الكتب الأصول، على أساس الترغيب والترهيب، فيسوقون أحاديث الترغيب في أمر من الأمور، كالصلاة مثلاً، ثم يسوقون أحاديث الترهيب من تركه، ومثاله حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**بُنِيَ الإسلام على خمس: شَهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**» (رواه البخاري ومسلم)، وحديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة**» (رواه أحمد ومسلم). ومن الكتب المؤلفة في هذا الفن «**الترغيب في علم القرآن**» لمحمد بن واقد الواقدي (ت207هـ)، و«**الترغيب**» لحَمِيد بن مخلد ابن زَنْجُويَه (ت251هـ)، و«**الترغيب في فضائل الأعمال**» لعمر بن أحمد ابن شاهين (ت385هـ)، و«**الترغيب**» لأحمد بن خالد الرقي الكوفي، و«**الترغيب والترهيب**» لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التَيْمي الإصبهاني (ت535هـ)، و«**الترغيب والترهيب**» لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ) وله اختصارات، الأول: «**مختصر الترغيب والترهيب**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) والثاني: «**إتحاف المسلم بما في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم**» ليوسف بن اسماعيل النبهاني (ت1350هـ)، والثالث: «**فتح القريب المجيب على تهذيب الترغيب والترهيب**» للسيّد علوي بن عباس المالكي الحسني (ت1391هـ).

وأما أحاديث الأذكار وعمل اليوم والليلة: فهي التي تختص بأذكار اليوم والليلة وما أثر عن النبي ﷺ من الأدعية، ومثاله حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن صلّى الفجرَ في جماعة، ثم قَعَدَ يَذْكرُ الله تعالى حتى تَطلُعَ الشَمسُ، ثم صلى ركعتين كانت كأجر حَجَّة وعُمرة تامَّة تامَّة**» (أخرجه

الترمذي، وقال حديث حسن). ومن الكتب المصنّفة في الأذكار: «**عمل اليوم والليلة**» للنسائي (ت303هـ) و«**عمل اليوم والليلة**» لابن السُنِّي (ت364هـ)، و«**الأذكار المنتخبة من كلام سيّد الأبرار**» للنووي (ت676هـ) و«**فضل الصلاة على النبي ﷺ**» لإسماعيل بن اسحاق الجهضمي (ت282هـ) و«**القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**» للسخاوي (ت902هـ).

وأما أحاديث الزهد: فهي أحاديث الرقائق التي أفردها بعض العلماء في كتب خاصة بأسانيدهم، ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس الغِنَى عن كثرة العرض، وإنما الغِنَى غِنَى النفس**» (أخرجه الإمام أحمد في الزهد 1/ 51)، ومن الكتب المصنّفة في هذا الفن: «**الزهد**» لعبد الله بن المبارك (ت181هـ) و«**الزهد**» للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، و«**آداب النفوس**»، و«**المسائل في أعمال القلوب والجوارح**»، و«**المسائل في الزهد**»، و«**الرعاية لحقوق الله**» و«**معاتبة النفس**» و«**التوهُّم**» و«**رسالة المسترشدين**» وكلّها للحارث بن أسد المحاسبي (ت243هـ)، و«**نوادر الأصول**» للحكيم الترمذي (ت255هـ) و«**تنبيه الغافلين**» للسمرقندي (ت373هـ) و«**الزهد**» لابن أبي الدنيا (ت281هـ) وسائر مؤلفاته وهي تقارب (250) كتاباً و«**التذكرة في أمور الآخرة**» للقرطبي (ت671هـ).

وأما أحاديث الطب النبوي: فهي التي تتناول كيف كان النبي ﷺ يعالج نفسه وأصحابه، ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شِفاء**» (متّفق عليه، أخرجه الشيخان البخاري ومسلم). ومن الكتب في هذا الفن: «**الطب النبوي**» لأبي بكر السنّي (ت364هـ) و«**الطب النبوي**» لأبي نُعَيْم الأصبهاني (ت430هـ)، و«**الطب النبوي**» للذهبي (ت748هـ)، و«**الطب النبوي**» لابن القيّم (ت751هـ)...

وأما أحاديث السيرة النبوية: فهي التي تروي لنا تفاصيل ووقائع

ومجريات سيرته ﷺ، ومنها حديث أبي قتادة الأنصاري: سأل أعرابيٌّ رسولَ الله ﷺ فقال: ما تقولُ في صوم يوم الاثنين ؟ قال: «**ذاك يومٌ ولدْتُ فيه، وفيه أوحيَ إليّ**» (أخرجه مسلم، ورواه الذهبي في السيرة النبوية 1/ 35) ومن الكتب المؤلفة في هذا الموضوع «**مغازي الواقدي**» (ت207هـ)، و«**السيرة النبوية**» لابن إسحاق (ت151هـ)، و«**السيرة النبوية**» لابن هشام (ت213هـ)، و«**عيون الأثر في فنون المغازي والسير**» لابن سيّد الناس (ت734هـ)، و«**السيرة النبوية**» للذهبي (ت748هـ).

ثانياً: الحكم على الحديث

بعد أن تعرّفنا على طرق تخريج الحديث بقي علينا ذكر الحكم عليه وبيان درجته من الصحّة، وهل يصحّ الاحتجاج به أم لا ؟ ويُرجع في ذلك إلى أقوال أئمة الحديث السابقين حول هذا الحديث، وفي حال لم يجد الباحث حكم الأئمة السابقين - وهو نادرٌ جداً - قام هو بدراسة سنده وبيان الحكم عليه وعلى الباحث ألا يستشهد في بحثه إلا بالحديث الصحيح، ويجتنب الضعيف والموضوع، لئلاّ يفقد بحثه قيمته وأهميّته ؛ لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

1 - أقوال الأئمة في الحكم على الحديث:

قام علماء الحديث منذ القرن الأول الهجري بصيانة الحديث، والتحرّي في روايته، وبدأ ذلك على أيدي الصحابة الكرام ﷺ، ومنهم الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ، أخرج الإمام البخاري في صحيحه بسنده إلى أبي موسى الأشعري «أنه استأذن على عمر بن الخطاب ﷺ، فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولاً، فَرَجَعَ أبو موسى، فَفَرَغَ عمر فقال: ألم أسمعْ صوتَ عبد الله ابن قيس ؟ ائذنوا له، قيل: قَدْ رَجَعَ فَدعاه، فقال: كُنّا نُؤمَرُ بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبيِّنَة، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم فقالوا: لا يشهدُ

لك على هذا إلّا أصْغَرُنا: أبو سعيد الخُدْرِي، فذهب بأبي سعيد الخُدْرِي، فقال عمر: أخَفِيَ عليَّ مِن أمْرِ رسول الله ﷺ؟ ألهاني الصفقُ بالأسواقِ، يعني الخروجَ إلى تجارةٍ» فقوله: «تأتيني على ذلك بالبينة» يدلّ على تثبّته وتحرّيه في رواية الحديث.

وأخرج الإمام مسلم في أول المقدمة من صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ: (اعلم وفّقكَ الله تعالى أنّ الواجب على كل أحد عَرَفَ التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثِقات الناقلين لها من المُتّهمين، أن لا يروي منها إلّا ما عرِف صحّة مَخارِجه، والسِتَارَة في ناقِليه، وأن يَتّقي منها ما كان منها عن أهل التُهَم، والمُعاندين مِن أهْلِ البِدَعِ. والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالَفَه قولُ الله جلَّ ذِكْرُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات: 6] وقال جلَّ ثناؤه: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: 282]، وقال عزّ وجلّ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٖ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: 2] فَدَلَّ بما ذكرنا مِن هذه الآي أن خبر الفاسِقِ ساقِطٌ غيرُ مقبولٍ، وأنّ شهادة غيرِ العَدْلِ مَرْدُودَةٌ... ودَلّتِ السُنّة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دِلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: **«مَن حَدَّث عنّي بحديث يُرَى أنه كذبٌ فهو أحدُ الكاذِبين»** ثم أسنده إلى المغيرة بن شعبة مرفوعاً.

ثم أخرج بسنده إلى محمد بن سيرين قال: **«إن هذا العِلْمَ دِينٌ، فانظروا عَمَّن تأخذون دينكم»**.

ثم أخرج بسنده عنه قال: **«لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفِتْنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنْظَرُ إلى أهل السُنَّة فيُؤْخَذُ حديثهم، ويُنْظَرُ إلى أهل البِدَعِ فلا يؤخَذُ حديثُهم»**.

وقد وضع علماء الحديث كتباً تتضمن علوماً وقواعد وضوابط لقبول

الرواية، ودرسوا أحوال المتن والسند، وحفظوا تراجم وتواريخ الرُواة واحداً واحداً، ووضعوا قواعد الجرح والتعديل لبيان من تُقبل روايته ومَن لا تُقبل، وجمعوا أسماءهم في دواوين خاصّة، فأفردوا الثقات في مصنفات، وأفردوا الضعفاء، وأفردوا الكذّابين والوضاعين، ونقدوا الأسانيد المتصلة وميّزوها عن المنقطعة، وما سقط من إسناده رجل، أو رجلان أو أكثر، واصطلحوا لكل حديث باسم يُعرف به.

ثم أطلقوا أحكامهم على الأحاديث، كما فعل الإمامان البخاري (ت256هـ) ومسلم (ت261هـ) في صحيحيهما، حيث محّصا الأحاديث وميّزا الصحيح منها، وضمناه في كتابيهما فصحَّ لهما ذلك، وأقرّ لهما العلماء.

وقد حاول كثير من الأئمة الاقتداء بهما بإفراد الصحيح في تصانيفهم كابن حبّان (ت354هـ) وابن خُزَيْمة (ت311هـ) وابن السَّكَن (ت353هـ) وأبي عوانة الإسفرائيني (ت316هـ) وأبي نعيم الأصبهاني (ت430هـ) والحاكم النيسابوري (ت405هـ)... فصحّ لهم ذلك إلى حدٍّ كبير، لكن لم تسلم كتبهم من الضعيف، بل والشديد النكارة. فإذا خرّج الباحث أحاديث هؤلاء الأئمة فعليه ألا يسلّم لهم، بل ينقل أقوال العلماء الذين قاموا بعدهم بنقد أحاديثهم والحكم عليها، كما فعل النووي (ت676هـ)، والمنذري (ت656هـ) والمِزّي (ت742هـ) والذهبي (ت748هـ) والزيلعي (ت762هـ) وابن الملقّن (ت804هـ) والعراقي (ت806هـ) والهيثمي (ت807هـ) وابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في تصانيفهم المتقدّمة في كتب التخريج ص155.

أما الإمام أبو داود (ت257هـ) فيقول في رسالته «إلى أهل مكة في وصف سننه»: (لم أُخَرِّج فيه إلّا الصحيح أو ما يقاربه، وما فيه من ضعيف فقد بيَّنْتُه) فما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج، فيقول الباحث عقب تخريج حديث منه: (سكت عنه أبو داود)، وإذا تكلَّم أبو داود على الحديث بتضعيف نقل الباحثُ قوله عقب التخريج منه.

كما قام الإمام الترمذي (ت279هـ) بالحكم على أحاديثه عقب ذِكْرها، فإذا خرّج الباحث منه حديثاً وجب عليه نقل قوله عقبه، كأن يقول: أخرجه الترمذي في جامعه وصحَّحه، أو حَسَّنَه، أو (وقال: حديث حسن صحيح) أو غيره ممّا يقوله.

وأما الحاكم النيسابوري (ت405هـ) فقد استدرك على الصحيحين للبخاري ومسلم، ويقول عقب حديثه: (هذا حديث صحيح على شرطيهما ولم يخرّجاه) لكن الإمام الذهبي (ت748هـ) تعقّبه، وحكم على أحاديثه حديثاً حديثاً، وطُبع كتابه «**تلخيص المستدرك**» بأسفل صفحات «**المستدرك**» للحاكم، فلا يستغني الباحثُ عن أحكام الذهبي، وينبغي للباحث عقب التخريج من «**المستدرك**» ونقل أحكام الحاكم النيسابوري أن يبيّن إقْرار الذهبي أو عدمه، فيقول عقبه: (وأقرّه الذهبي) أو ينقل قول الذهبي حول هذا الحديث إن لم يقرّه.

وأما «**مسند الإمام أحمد**» و«**مسند ابن أبي شيبة**» ومسند «**الحارث بن أبي أسامة**» و«**مسند إسحاق بن راهوية**» و«**مسند البزار**» و«**مسند أبي يعلى**» و«**صحيح ابن حبّان**» و«**معاجم الطبراني الثلاثة**» فقد جمع زوائدها الحافظ نور الدين الهيثمي (ت807هـ) في كتابه «**مجمع الزوائد**» وحكم على أحاديثها، فتؤخذ أحكامه عليها منه.

وقد قام السيوطي (ت911هـ) بعمل هائل حينما جمع أحاديث (120) كتاباً من كتب السُنَّة في الأصول كتبه الثلاثة «**الجامع الصغير**» الذي ضمنه الأحاديث القولية التي لا تتجاوز السطر أو السطرين و«**الجامع الكبير**» الذي ضمنه الأحاديث القولية الكبيرة، وأتبعه بأحاديث الصفات والشمائل المصدَّرة بـ: «كان» ثم وضع «**الزيادات على الجامع الصغير**»، وطريقته أنه يخرّج الحديث في كتبه، ثم يذكر راويه من الصحابة، ثم يذكر مخارجه من كتب

الحديث الأصلية، ثم يرمز لصحتها بالرمز (ص) أو حسنها بالرمز (ح) أو ضعفها بالرمز (ض).

لكن العلماء انتقدوه على أحكام أحاديث كثيرة، ومنهم الإمام محمد عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ) في كتابه «**فيض القدير في شرح الجامع الصحيح**» حيث شرح أحاديث الكتاب شرحاً ممزوجاً بين الفقه والحديث، وتعقّب الإمام السيوطي في أحكامه على الأحاديث، فوافقه في أكثرها وخالفه في بعضها، وليس للباحث الرجوع إلى «**الجامع الصغير**» دون شرحه «**فيض القدير**».

لقد تعرّض كثير من العلماء المتأخرين للنقد بسبب حكمهم على الأحاديث، وأُلِّفت الكتب في معارضتهم والردّ عليهم، وذلك أن هذا المسلك وَعِرٌ، والعمل فيه شاقٌ وعَسِير، ويتطلّب حفظاً كثيراً للحديث وأسانيده وطرقه واختلاف ألفاظه وبيان علله الظاهرة والخفيّة، وشروطاً علمية عالية، لا تتوفّر في أهل الأزمنة المتأخرة، من أجل ذلك منع الحافظ ابن الصَّلاح (ت643هـ) أهل زمانه من التعرُّض للحكم على الأحاديث فقال في كتابه «**مقدّمة ابن الصلاح**»: (ولا يصحّ لأهل زماننا هذا التعرّض للحكم على الحديث، لقلّة بضاعتهم في العلم، وعدم وجود الحفّاظ البصيرين في العلل الخفية، الجامعين لطرق الحديث الواحد).

2 - دراسة السند والحكم على الحديث:

تجرَّأ كثير من الباحثين في زماننا على الحكم على الأحاديث، جهلاً منهم بقدر أنفسهم، وتقحُّماً على العلم، وإذا سألتَ أحدهم أن يروي لك حديثاً واحداً من حفظه في موضوع من مواضيع العلم بسنده إلى النبي ﷺ لعجز!

والذي دعاهم إلى هذا استقراؤهم طريقة العلماء السابقين في الحكم على

الحديث، فوجدوهم يسلكون قواعد محدّدة: وهي أنهم أخذوا من تعريف الحديث الصحيح خمسة شروط يجب توافرها في الحديث وهي: (عدالة الرواة، وضبطهم، واتّصال السند، وخلوّه من الشذوذ، ومن العلّة) فما على الباحث إلا أن يدرس هذه الشروط في حديثه واحداً واحداً، فإذا توافرت جميعها فيه حكم على الحديث أنه صحيح، وإن اختلّ شرط واحد منها أو أكثر حكم عليه بالضعف، وإذا علم الباحث قواعدهم فما عليه إلّا أن يسلكها.

ولكنهم جهلوا أن العلم شيء، والتعالم شيء آخر، وأنه ليس كل شيء أصفر لامع ذهباً، وأن الذهب لا يميِّزه إلّا الصيرفي الحاذِق الماهِر، حتى إن بعضهم يعرفه من رنينه على الأرض بأذنه المرهفة، فمن أين يأتي مُدَّعو العلم بهذه الأذن المرهفة الحساسة الخبيرة الناقدة ؟ إن للحديث صيارفة ناقدون كما للذهب، وإذا كان الإمام ابن الصلاح رحمه الله - وهُوَ مَن هُوَ في العلم - قد قال مقولته الشهيرة منذ ثمانية قرون، فماذا يقول لو وُجِدَ في زماننا، ورأى المُتعالمين، ومُدَّعِي العلم، الذين لا يعرفون للعلم قدراً، ولا لأنفسهم؟ و«**رحم الله امرأ عرف قدر نفسه**»، ومَن «**عرف نفسه فقد عرف ربّه**».

إنّ باب الاجتهاد في الدين لا يغلقه أحد، ولكنه ليس مفتوحاً على مصراعيه، بل ينبغي ألّا يدخل فيه إلا أهله، وهم من توافرت فيهم شروط الاجتهاد، وإلا لادّعى كلُّ جاهل أو مُغَرِّضٍ العلمَ، ولأفسد دين الله، إما عن جهل، وإما عن علم.

ليس في ديننا أسرار، ولا طلاسم، وليس حِكْراً على أحد دون أحد، ولكن لكلّ إنسان حَدٌّ يجب معرفته والوقوف عنده، وعدم تجاوزه إن كان جاهلاً، وليطلب العلم، وليطمح، وليتقدّم في حفظ الأحاديث بأسانيدها قدر طاقته، وقد اختلف العلماء في لقب «**الحافظ**» فقيل هو الذي يحفظ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها ومتونها، وقيل خمسمائة ألف، وقد كان الإمام أبو

زُرْعَة الرّازي (ت264هـ) يحفظ ستمائة ألف حديث. ويقول الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) (أحفظ ألف ألفِ حديث). وعندما يصبح الباحث حافظاً ومجتهداً وأهلاً لما يتكلّم فيه، وبقدر ما يجدّ ويجتهد في طلب العلم ويخلص النية فيه ويتقدّم ويرقى فليحكم على الحديث.

ومن الكتب المساعدة في تخريج الحديث والحكم عليه: «**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**» لمحمود الطحّان، و«**لمحات موجزة من مناهج المحدّثين العامّة**» و«**أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**» كلاهما لنور الدين عتر، و«**تخريج الحديث الشريف**» و«**دراسة أسانيد الحديث الشريف**» كلاهما لعلي نايف بقاعي و«**علم تخريج الحديث ودراسة الأسانيد**» ليوسف المرعشلي.

3 - كيف يتعامل الباحث مع الحديث:

على الباحث والخطيب والمحاضر والمدرّس والكاتب ألّا يستدلّ في بحثه إلا بالحديث الصحيح والحسن، كي يكتسب كلامُه قيمة وتوثيقاً، وأن يجتنب الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كي لا يفقد كلامه قيمته العلمية، لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

ومظانّ وجود الحديث الصحيح هي الصحيحان: للبخاري ومسلم، فإذا وجد الباحث حديثه فيهما أو في أحدهما اكتفى به، ولم يخرّجه من غيرهما، لأنه إن فعل ذلك فإن عمله سيكون حشواً، وتحصيلاً للحاصل، فضَوْء الشمس لا يحتاج إلى دليل، وهناك حالة واحدة يلجأ الباحث إلى تخريج حديثه من غير الصحيحين إذا وُجد عندهما، وهي: اختلاف راوي الحديث، أو لفظه، فيخرّجه في هذه الحالة من غيرهما ويقول (واللفظ لفلان) ويُقصد به اللفظ المذكور في البحث، بعد أن يكون قد ذكر أصل تخريجه من الصحيحين أو أحدهما.

ومِن مظانّ وجود الحديث الصحيح أيضاً الكتبُ التي أطلق عليها أصحابها اسمَ «**الصحيح**» أو التزموا ألّا يخرّجوا فيها إلا الصحيح فقط، ومنها «**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**صحيح ابن السكن**» و«**المستدرك على الصحيحين**» و«**المستخرج على صحيحي البخاري ومسلم**» لأبي نُعَيم، و«**المستخرج على صحيح مسلم**» لأبي عوانة، والمسمّى بـ«**مسند أبي عوانة**». وقد نقد العلماء أحاديث هذه الكتب واحداً واحداً وبيّنوا أن فيها الصحيح والحسن والضعيف، وشديد الضعف، فلا يغترّ الباحث بتسمية هذه الكتب، وعليه بعد التخريج منها البحث عن أقوال العلماء في تصحيحها، وإيراد أقوالهم عقب التخريج.

ومِن مظانّ وجود الحديث الصحيح أيضاً: السنن الأربعة، لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، وسنن الدارقطني، ومسند الشافعي، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والمنتقى لابن الجارود وغيرها... وإذا خرّج الباحث منها وجب ذكر حكم العلماء عليها.

هذا وليعلم الباحث أن الحديث قد يرد من طريقين - أي بإسنادين - أحدهما صحيح، والآخر ضعيف، فإذا وُفِّق لتخريج الصحيح منهما، فبها ونعمت، وإذا وجده في كتب الضعفاء أو الوضّاعين، فلا يُسقطه بالكليّة من باله، بل عليه أن يعلم أن مؤلّفي كتب الضعفاء أو الموضوعات قد أوردوا الطريق - أي السند - الضعيف، وأن لهذا الحديث طرقاً أخرى صحيحة، يدلُّه عليها البحث والتفتيش، فلا يتعجَّل بالحكم على الحديث بمجرّد عثوره عليه في أول كتاب يقع في يده، بل عليه متابعة البحث ومواصلته، والكشف عن آراء العلماء والحفّاظ المتأخرين في هذا الحديث، الذين يذكرون الحديث بجميع وجوهه وطرقه، ويذكرون الحكم النهائيّ عليه.

ومن المعلوم - كما في علم مصطلح الحديث - أن الصحيح نوعان:

«**صحيح لذاته**»، وهو ما استجمع شروط الصحة، و«**صحيح لغيره**» وهو الحديث الحسن الذي تعدّدت طرقه وكثرت متابعاته وشواهده فتقوّى بها. و«**حسن لذاته**»، وهو ما خَفَّ ضَبْطُ رجاله عن رجال الصحيح، و«**حسن لغيره**»، وهو الحديث الضعيف الذي انجبر وكثرت شواهده ومتابعاته، فعلى الباحث أن يضع جميع هذه الاعتبارات في باله عند التعامل مع الحديث، فإن عجز عن ذلك لقلّة علمه بالحديث، فليستعن بأقوال الأئمة السابقين فقد قاموا بذلك أتم قيام، وبيّنوا وضع كل حديث في كتبهم، كما فعل الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتبه: «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**»، و«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير**» و«**الدراية في تخريج أحاديث الهداية**» وغيره...

5 - الحكم على رجال الحديث:

يقوم الباحث بدراسة سند الحديث، ويتناول رجاله واحداً واحداً، ويكشف عن حالهم، وعن أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، ويجب أن يتحرى الباحث عن ثلاثة أمور: توثيق الرواة، وضبطهم، واتّصال السند.

ومن كُتُب العلماء الأقدمين المُسَاعِدة في ذلك: «**الطبقات الكبرى**» لابن سعد (ت230هـ)، و«**العلل**» و«**التاريخ**» كلاهما ليحيى بن معين (ت233هـ)، و«**الطبقات**» لخليفة بن خيّاط (ت240هـ)، و«**العلل**» للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، و«**التاريخ الكبير**» و«**الضعفاء الصغير**» للبخاري (ت256هـ)، و«**أحوال الرجال**» للجوزجاني (ت259هـ)، و«**الثقات**» للعجلي (ت261هـ)، و«**الضعفاء الكبير**» للعقيلي (ت322هـ) و«**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم الرّازي (ت327هـ)، و«**المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين**» لابن حِبَّان البُسْتِي (ت354هـ)، و«**الكامل في الضعفاء**» لابن عَدِيٍّ الجُرْجاني (ت365هـ)، و«**الثقات**» لابن شاهين (ت385هـ)، و«**الضعفاء والمتروكين**»

للدراقطني (ت385هـ)، و«**الإرشاد في معرفة علماء البلاد**» للخليلي (ت446هـ)..

ومن الكتب المتأخرة الجامعة لأقوال العلماء المتقدّمين أصحاب الجرح والتعديل: «**الكمال في معرفة الرجال**» للمقدسي (ت600هـ)، و«**تهذيب الكمال**» للمِزّي (ت742هـ)، و«**طبقات علماء الحديث**» لابن عبد الهادي (ت744هـ)، و«**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة**» و«**تذكرة الحفّاظ**» و«**ميزان الاعتدال**» وثلاثتها للذهبي (ت748هـ)، و«**تقريب التهذيب**» و«**تقريب التقريب**» و«**تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة**» و«**لسان الميزان**» وأربعتها لابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

يجد الباحث في كُتب المتأخّرين أَمْرَين: (الأول) أقوال العلماء السابقين حول راوٍ واحد مجموعة في مكان واحد، و(الثاني) مجموع شيوخه الذين حدّث عنهم، وتلاميذه الذين حدَّثوا عنه. ويعتبر كتاب «**تهذيب الكمال**» لِلمِزّي من أجمع هذه الكتب، لكنه خاصّ برجال الكتب الستّة. وفي حال كان الراوي من غير رجال الكتب الستة بحث في غيره كـ «**تذكرة الحفّاظ**» للذهبي، أو «**ميزان الاعتدال**» له أيضاً، أو«**تعجيل المنفعة**» لابن حجر، أو«**لسان الميزان**» له أيضاً...

وقد قام الحافظان: الذهبي وابن حجر العسقلاني بالحُكم على رواة الكتب الستة في كتابَيْهما «**الكاشف**» و«**تقريب التهذيب**»، فأغنوا الباحث عن الكشف في المصادر القديمة، والتوفيق بين أقوالها، كما أنهما حكما على رجال سائر الكتب في كتابيهما: «**ميزان الاعتدال**» و«**لسان الميزان**».

دراسة اتصال السند:

وتكون بالبحث في مصادر التراجم المذكورة سابقاً في شيوخ الراوي المطلوب، وتلاميذه، فيتأكد الباحث من اتصال سند الحديث الذي يدرس

سنده إذا وجد في ترجمته الرجل الذي قبله والذي بعده في السند الذي يدرسه.

كيفية كتابة تخريج الحديث في الهامش:

يُحدِّد الباحث في المتن حديثه الذي يريد تخريجه، وذلك بوضعه بين مزدوجين، ويضع تحته خطّاً، ليطبعه بحرف بارز، ويضع فوق المزدوج الأخير إلى جهة اليسار قليلاً رقم هامشه، على هذا النحو:

عن سَهْل بن سعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إنّ في الجنَّةِ باباً يُقال له الرَّيَّانُ يَدْخُلُ منه الصائمون يوم القيامة، لا يدخُلُ منه أحدٌ غيرُهم، يُقالُ: أينَ الصائمون؟ فيقومون لا يدخُلُ منه أحدٌ غَيْرُهُم، فإذا دَخلوا أُغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُل منه أَحَدٌ**» (1).

ثم يخرّجه في الهامش على هذا النحو: يذكر شهرة المؤلف أولاً، ثم اسم مصدره، ثم اسم الكتاب من كتب العلم في المصدر الذي ورد فيه حديثه، ككتاب الطهارة أو كتاب الصلاة، أو الزكاة أو الحج... ثم اسم الباب، ثم رقم الحديث، ثم معلومات طبع الكتاب بين قوسين: اسم المحقق، والبلد الناشرة، والدار الناشرة، ورقم الطبعة وتاريخها، وعدد المجلدات والأجزاء على هذا النحو:

التخريج:

(1) الحديث مُتّفقٌ عليه، أخرجه البخاري في صحيحه 3/ 32، كتاب الصوم، باب الريان للصائمين (تقديم أحمد شاكر، بيروت، دار الجيل، ط. مصوّرة عن الطبعة السلطانية بإسطنبول 1313هـ، 9ج)، وأخرجه مسلم في صحيحه 2/ 808، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، الحديث: 166/ 1152(تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط. مصورة عن الطبعة المصرية، 5ج)، واللفظ للبخاري.

مثال آخر:

كان رسولُ الله ﷺ إذا غزا قال: «**اللهمَّ أنتَ عَضُدِي ونَصِيرِي، بكَ أحولُ وبِكَ أَصولُ، وبِكَ أقاتِل**» (2).

التخريج:

(2) أخرجه أبو داود في سننه 3/ 96، كتاب الجهاد، باب ما يُدْعَى عند اللقاء، الحديث: 2623 (تحقيق عزّت الدعاس وعادل السيد، حمص، نشر محمد علي السيّد، ط1، 1391هـ، 5مج)، وأخرجه الترمذي في جامعه 9/ 219، كتاب الدعوات، باب في الدعاء إذا غزا، الحديث: 3578 (تحـ. عزّت عبيد الدعاس، حمص، مطابع الفجر الحديث، ط1، 1387هـ، 9ج)، كلاهما من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه، والحديث سكت عنه أبو داود، واللفظ له، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب).

مثال آخر:

أخرج الإمام أحمد في «**مسندِهِ**»: حدّثنا سُرَيْجٌ، حدثنا فُلَيْحٌ، عن نافع، عن ابن عمر: «**أن رجُلاً لاعَنَ امرأتَهُ في زَمَن النبيّ ﷺ، وانْتَفَى مِن وَلَدِها، فَفَرَّق النبي ﷺ بينهما، وأَلْحَقَ الوَلَدَ بالمَرْأَةِ**» (1).

التخريج:

(1) أخرجه أحمد في مسنده 2/ 126 (القاهرة، المطبعة الميمنية، ط1، 1316هـ، 6ج) بسند حَسَن، رجاله ثِقاتٌ رجالُ الصحيح؛ سُرَيج هو ابن النعمان الجوهري، ونافع هو مولى ابن عمر، إلّا أن فُلَيْحاً، وهو ابن سليمان الخزاعي - وإن احتجّ به البخاري وأصحابُ السنن، وروى له مسلم حديثاً واحداً - ضعَّفه يحيى بن معين، والنسائي، وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصِدْقِ، وكان يَهِمُ. وقال الدارقطني: مُختلف فيه، ولا بأس به، وقال ابن عَدِيّ: له أحاديثُ صالحة مستقيمة وغرائب، وهو عندي لا بأس به.

3 - شرح الغريب من الألفاظ اللغوية والمصطلحات:

وممّا يعلّق عليه الباحث أيضاً في الهامش: شرحُ الكلمات اللغوية الغريبة، والمصطلحات الخاصة بكلّ عِلْمٍ من العلوم، ويرجع تقدير ما يَحتاج إلى شرح إلى ثقافة الباحث نفسه، وعلَيه أن يفترض أنه يتوجّه ببحثهِ إلى القارئ المتوسِّط الثقافة، فيشرح ما غَمُضَ عليه هو ولم يفهمه، ولْيَجْعَل نفْسَهُ حَكَماً في اختيار الكلمات الواجب شرحها، لئلاّ يُثقل بحثه بكثرة التعليقات في الهوامش، أو يترك بحثه غامضاً لا يفهمه الناس.

أما الكلمات اللغوية، فيرجع في شرح معناها إلى المعاجم والقواميس العربية، ويُفَضَّل دائماً الرجوع للمصادر القديمة - إن توفّرت - وقد بدأ اللغويون العرب في أوائل عهدهم بالتأليف بجمع تصانيف مفردة في أجزاء يحمل كل جزء منها اسماً لشيء خاص كالنخل، والجمل، والسيف، والأسد، يجمعون فيه كل ما يتعلق به عند العرب، ومن هذه الكتب: «**كتاب الإبل**» و«**أسماء الوحوش وصفاتها**» أو «**كتاب النعم والبهائم والوحش والسباع والطير والهوامّ وحشرات الأرض**» و«**خلق الإنسان**» و«**الخيل**» و«**الدارات**» و«**الشاه**» و«**النبات والشجر**» و«**النخل والكرْم**» وكلّها لعبد الملك ابن سعيد الأصمعي (ت216هـ) ومنها: «**أسماء خيل العرب وفرسانها**» و«**كتاب البئر**» لمحمد بن زياد ابن الأعرابي (ت231هـ)...

ثم ظهرت فكرة التأليف المعجمي الجامع لمعاني الكلمات العربية، وقد اختلفت مناهج الأئمة القُدامى في تأليف معاجمهم على ثلاثة أنظمة لترتيب الحروف:

أولاً النظام العَيْنِي: ويقوم على ترتيب الحروف حَسَبَ مخارجها، مِن أقصى الحلق إلى الشفتين، على النحو التالي: (ع - ح - هـ - خ - غ -ق - ك - ج - ش - ض - ص - س - ز - ط - د - ت - ظ - ذ - ث - ر -

ل - ن - ف - ب - م - ي - و- ا). وقد ابتكره الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-175هـ) مُؤَصِّل علوم اللغة العربية بِنَحْوِها وصَرْفِها وعَروضها، وهو أول مَن مَهَّد الطريق أمام المفهرسين بعده لاتّباع نظام ترتيب الكلمات على الحروف، والمسلمون هم أسبق الأُمم جميعاً في علم الفهرسة، فهم واضعوه ومبتكروه على غير مثال سابق، ولم يعرف الأوروبيون الفهرسة إلّا بعد المسلمين بنحو سبعة قرون كما يقول د. محمد أحمد الغمراوي في كتابه «**مرشد المتعلّم**» ص276. رتّب الخليل بن أحمد كتابه «**العين**» على النظام الذي ابتكره، وتبعه على هذا الترتيب: الأزهري (ت370هـ) في «**تهذيب اللغة**» وابن سيدَه (ت458هـ) في «**المُحْكَم**» والصاحب بن عبّاد (ت385هـ) في «**المحيط**» وأبو علي القالي (ت356هـ) في «**البارع**»...

ثانياً نظام التَّقْفِية: ويقوم على ترتيب المواد بحسب أواخر حروفها، تسهيلاً للشعراء في اختيار القوافي، وممّن ألّف معجمه على هذا النظام: الجوهري (ت398هـ) في «**الصحاح**» وابن منظور (ت711هـ) في «**لسان العرب**»، والفيروز آبادي (ت817هـ) في «**القاموس المحيط**»...

ثالثاً النظام الألفبائي: وقد بدأ أول أمره على مراعاة الحرف الأول فقط، دون مُراعاة للحرف الثاني فالثالث... وأول من اعتمده أبو عمرو الشيباني (ت206هـ) في معجمه «**الجيم**» وتبعه عليه ابن دُرَيْد (ت321هـ) في «**جمهرة اللغة**» وابن فارس (ت395هـ) في «**معجم مقاييس اللغة**» وفي «**المجمل**»...

ثم إن العلماء بعد ذلك راعو الحروف الثاني فالثالث في تأليف معاجمهم، كما فعل محمد ابن تميم البرمكي (حياً397هـ) الذي أعاد ترتيب «**الصحاح**» للجوهري، وكما فعل الزمخشري (ت538هـ) في «**أساس البلاغة**»، والرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت666هـ) في «**مختار الصحاح**»... وهو المعتمد مؤخراً في تأليف المعاجم والقواميس.

وأما تعريف المصطلحات فيُرْجَعُ في تعريفها للمصادر المختصّة في كل فن:

فيُرجع في المصطلحات القرآنية إلى الكتب المختصة المفردة في كل فن من علوم القرآن ككتب غريب القرآن، والتفاسير، وكتب القراءات، والتجويد، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ... أو الكتب الجامعة لعلوم القرآن كـ«**البرهان في علوم القرآن**» للزركشي (ت794هـ)، و«**الإتقان**» للسيوطي (ت911هـ)، و«**مناهل العرفان**» للزُرقاني، محمد عبد العظيم (ت1367هـ)، و«**معجم علوم القرآن**» لإبراهيم محمد الجرمي...

ويُرجع في المصطلحات الحديثية: إلى كتب غريب الحديث كـ «**غريب الحديث**» لابن قتيبة (ت276هـ) و«**النهاية في غريب الحديث**» لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ) وكتب شروح الحديث كـ«**فتح الباري في شرح صحيح البخاري**» ونحوه، وإلى كتب مصطلح الحديث القديمة كـ«**المحدّث الفاصل**» للهرامَهُرْمُزِي (ت360هـ) ومؤلفات الخطيب البغدادي (ت463هـ) كـ«**الرحلة في طلب الحديث**» و«**تقييد العلم**»... ومنها «**مقدمة ابن الصلاح**» (ت643هـ)، ومنظوماتها وشروحاتها ومختصراتها.

ويُرجع في المصطلحات الفقهية: إلى الكتب المفردة في ذلك كـ: «**النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذّب**» لمحمد بن أحمد بن بطال الركبي (ت633هـ)، و«**التحرير في شرح ألفاظ التنبيه**» و«**تهذيب الأسماء واللغات**» كلاهما لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، و«**المصباح المنير**» للفيّومي، أحمد بن محمد بن علي (ت770هـ) كما يُرجع للكتب المعتمدة في كل مذهب من المذاهب الأربعة لمعرفة التعريفات المختلفة للمصطلح الواحد وإلى «**معجم مصطلحات أصول الفقه**» لقطب سانو.

وهناك مصادر خاصّة جامعة لمصطلحات الفنون كلّها، منها كتاب «**التعريفات**» لعلي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) و«**كشاف اصطلاحات الفنون**» لمحمد بن علي التهانوي (ت1158هـ). كما أن معاجم اللغة الموسوعية تحتوي على تعريف المصطلحات المتنوعة، كـ"لسان العرب» لابن منظور...

إنّ على الباحث أن يختار مصادره بحيث تجمع صفتين:

أولاً: التخصّص: فيرجع في كل فنّ إلى مصادره الخاصّة.

ثانياً: القِدَم، فيرجع في كل فن إلى أقدم المصادر، وهكذا تكتسب معلوماته أصالة وتحقيقاً ودقّة.

عندما يرجع الباحث إلى مصادر التعريفات يجد أن لكل كلمة معنيان: معنى لغوي، وآخر اصطلاحي، وقد يجد للكلمة الواحدة معاني كثيرة، قد تبلغ خمساً وعشرين، فقد تكون الكلمة من الأضداد، أو المشترك لفظاً المختلف معناً، أو من المترادفات، ويُحكى أن للسيف عند العرب ثلاثمائة اسم، وللأسد مائة اسم... وهكذا.

وعندما يريد الباحث شرح كلمة ما، عليه الكشف عن معناها اللغوي أولاً ثم معناها الاصطلاحي المقصود في بحثه، كـ(الصلاة) مثلاً، فهي في اللغة: الدُعاء، وفي الاصطلاح الشرعي: العِبادَةُ المُفْتَتَحَةُ بالتكبير المُختتمة بالتسليم التي تتضمن الأركان والسنن والآداب المفصّلة في كتب الفقه.

تنبيه: إذا وجد الباحث للكلمة التي يبحث عنها عدّة معاني في المعاجم والقواميس، فيجب عليه اختيار وتحديد المعنى المطلوب في بحثه، الذي ينسجم والعلم الذي يكتب فيه وبيانه للقارئ، ومن الخطإ الفادح ما يقع به كثير من الباحثين بنقل معاني كلمات وتعريفات لا تمتّ لبحثه بصلة، ثم يوثّقها بذكر مصادرها، وليس الخطأ من المصادر وإنما هو خطأ الباحث في

اختياره لهذا المعنى دون ذاك، فيجب التأنّي والحذر، ومُراجعة ذوي الخبرة والاختصاص، والبحث الشديد قبل إثبات أيّة معلومة.

4 - التعريف بالأعلام:

وممّا يعلّق عليه الباحث في الهامش: تعريف الأعلام في سطرين. ويذهب بعض الباحثين إلى التعريف بكل الأعلام الواردة في المتن، وهذا يُثْقِلُ البحث بما لا طائل تحته، ويُسوّد صفحات البحث، ويكثّر أوراقها، وقد سألتُ باحثاً عرّف برسول الله ﷺ في بحثه في أربع صفحات !، وبالخلفاء الأربعة، والأئمة الفقهاء الأربعة، وأئمة الحديث المشهورين ! فلما سألته عن ذلك قال: إن المشرف أمرني أن أعرّف بالأعلام جميعاً، ولا يليق برسول الله ﷺ أن أعرّف به باختصار !.

بينما يذهب فريق آخر إلى الاقتصار على التعريف بالمغمور من الأعلام وغير المشهور منهم، وهنا تنشأ مشكلة: مَن يحدِّد المغمور من الأعلام ؟ والجواب على هذا - كما قلنا سابقاً في شرح الألفاظ اللغوية - أنَّ الباحِثَ هو الحَكَمُ الذي يجب أن يحدِّد الأعلام الواجب تعريفهم، فيعرّف بمن يجهله هو، ويترك من يعرفُه هو، وعليه أن يتوجَّه في بحثه للناس المتوسِّطي الثقافة.

ثم إنّ الأعلام الذين يَرِدون في البحث يكونون من ذوي اختصاصات متنوّعة، فمنهم الصحابة، ومنهم التابعون، ومنهم القُرّاء، والمفسِّرون، والمحدّثون، والفقهاء، والأصوليون، واللغويون، والأدباء، والمؤرّخون... فعلى الباحث أن يرجع في تعريف كل علم إلى المصادر المختصة بكل فئة، أو طبقة من الناس، وتَقَدَّم ذكر مصادر التعريف بالأعلام ص(67-74) من هذا البحث.

وعلى الباحث أن يختار مَصادِرَه بحيث يجمع بين أمرين:

أولاً: التخصّص، فيُعرِّف بالعلم الفقيه الشافعي مثلاً من كتب طبقات الشافعية، وبالمُفسِّر من كتب طبقات المفسّرين وهكذا...

ثانياً: القِدَم، فيختار من الكتب المختصّة بطبقة من الطبقات أَقْدَمَها، كطبقات الشافعية مثلاً، يختار منها الأقدم فالأقدم وهكذا...

وهناك مصادر عامَّة جامعة لكلّ طبقات الناس على اختلاف تخصُّصاتهم كـ: «**وفيات الأعيان**» لابن خلّكان (ت681هـ)، و«**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (ت748هـ)، و«**الأعلام**» للزركلي (ت1396هـ) وهي تفيد الباحث في أمرين:

1 - إن كان العَلَم قديم الوفاة، يُذكر في هذه الكتب الجامعة عادةً مصادر الترجمة الأصول، وعلى الباحث الرجوع إلى المصادر القديمة المُبيَّنة في هوامش هذه المراجع ليأخذ منها ترجمته، فتكون كالدليل أو الكشاف بالنسبة له.

2 - إن كان العَلَمُ قريبَ الوفاة من أصحاب هذه المراجع، تصبح هذه المراجع مصدراً للترجمة وتُؤخذ منها.

مثال لترجمة علم:

عند ذكر تعريف بعلم في الهامش يكتفى بذكر سطرين أو ثلاثة يُضمّنها الباحث ما يلي:

1 - شُهْرَة العَلَم. 2 - كنيته. 3 - اسمه الثلاثي.

4 - نسبته. 5 - مذهبه. 6 - تاريخ ولادته ووفاته.

7 - مكان ولادته. 8 - تخصصه. 9 - شيخ أو شيخان من شيوخه.

10 - فضله. 11 - كتاب من تأليفه. 12 - أقدم مصدرين لترجمته.

وتكتب على هذا النحو:

1 - العراقي هو: الحافظ الكبير زين الدين أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن العراقي الشافعي (725-806هـ) ولد في القاهرة،

وقرأ القراءات والفقه والحديث، أخذ عن التقي السبكي وغيره، حتى صار من كبار المحدّثين والفقهاء، كان كثير الوقار، له «**الألفية في الحديث**» (انظر: ابن حجر، المجمع المؤسس 2/ 176، والتقي الفاسي، ذيل التقييد 2/ 106).

ويلحق بالتعريف بالأعلام ضبط أسمائهم وكناهم وشهراتهم وأنسابهم بالحركات والحروف من مصادر تراجمهم، ومن كتب الأنساب، ومنها: «**الأنساب**» للسمعاني (ت562هـ)، و«**اللباب في تهذيب الأنساب**» لعز الدين أبي الحسن، علي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت630هـ)، و«**المشتبه**» للذهبي (ت748هـ)، و«**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، و«**لبّ اللباب في تحرير الأنساب**» للسيوطي (ت911هـ).

مثاله:

1 - السَّكْسَكِي - بفتح السين المهملة وسكون الكاف وفتح السين الثانية وفي آخرها كاف أخرى - هذه النسبة إلى السَّكَاسِك، وهو بطن من كِنْدَة (ابن الأثير، **اللباب** 2/ 123، وابن حَجر، **التبصير** 2/ 737).

5 - التعريف بالأماكن والأزمنة والوقائع والكتب:

وممّا يعلّق عليه الباحث في هامش بحثه أيضاً التعريف بالأماكن الغامضة دون المعروفة، فإذا مَرَّ معه في بحثه اسم بلدة، أو مدينة، أو منطقة، أو مدرسة، غير معروفة وجب عليه تعريفها بالرجوع للمصادر المختصة في ذلك، ومنها: «**معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**» لعبد الله بن عبد العزيز البكري (ت487هـ)، و«**معجم البلدان**» لياقوت الحموي (ت626هـ)، و«**مَراصِدُ الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**» لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت739هـ)، و«**خطط المقريزي**» المسمّى بـ«**المواعظ والاعتبار في ذكر الخِطَط والآثار**» لأحمد بن علي المقريزي (ت845هـ)، و«**خطط الشام**»

لمحمد كرد علي (ت1372هـ) في ستة مجلّدات، استخرجه من نحو (400) كتاب، و«**الدارس في تاريخ المدارس**» للنُعَيْمي، عبد القادر بن محمد (ت927هـ).

مثاله:

1 - أتْقان - بفتح الهمزة وسكون التاء المُثنّاة من فوق وقاف وألف ونون - قصبة من قصبات فاراب، وهي ناحية وراء نهر سيحون في تخوم بلاد الترك، يُنْسَب إليها العلامة قوام الدين أمير كاتب أمير عمر الأتْقاني الحنفي، شارح «**الهداية**» (ياقوت، **معجم البلدان** 3/ 133).

مثال آخر:

2 - المدرسة الطَيْبَرْسِيَّة: تقع بمصر بجوار الجامع الأزهر، أنشأها الأمير علاء الدين طَيْبَرْس بن عبد الله الجندي الخازنداري (ت749هـ) وهي الآن بداخل باب الجامع الأزهر على يَمْنَة الداخل إليه من بابه الكبير البحري (المقريزي، **المواعظ والاعتبار** 2/ 383).

التعريف بالأزمنة والوقائع:

كالأيام المشهورة، والمعارك، والأحداث، ويُرجع في تعريفها لكتب التاريخ كـ «تاريخ الطبري» محمد بن جرير (ت311هـ)، و«**تاريخ بغداد**» للخطيب البغدادي (ت463هـ)، و«**تاريخ دمشق**» لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عساكر (ت571هـ)، و«**الكامل في التاريخ**» لعلي بن محمد بن الأثير (ت630هـ)، و«**تاريخ الإسلام**» و«**العِبَر في خبر من غَبَر**» و«**دول الإسلام**» وثلاثتها لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، و«**الدر المنتخب في ذيل تاريخ حلب**» لابن خطيب الناصرية (ت843هـ)، و«**السلوك لمعرفة دول الملوك**» لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت845هـ) و«**المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**» و«**الدليل**

الشافي على المنهل الصافي» كلاهما لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت874هـ)، و«**ديوان الإسلام**» لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن ابن الغَزّي (ت1167هـ).

مثاله:

1 - الكائنة العظمى: هي سقوط البلاد الشامية بيد تيمور لنك سنة 803هـ، انظر تفاصيلها في **إنباء الغمر** لابن حجر 1/ 207-208.

التعريف بالكتب:

إذا ورد اسم كتاب غير مشهور في متن البحث، وجب على الباحث أن يُعرّف به، فيتكلّم عن مؤلّفِه، ومضمونه، ثم يبيّن وضعه إن كان لا يزال مخطوطاً، أم ظهر لعالم الطباعة، أم فُقِدَ ولم يصلنا.

وتقدم ذكر الكتب التي يُرجع إليها لبيان التعريف بالكتب ومعرفة مؤلفيها ص: 109-112، وأهمّها كتاب «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**» للمولى حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي التركي (ت1067هـ) وقد رتّب فيه أسماء الكتب على حروف المعجم، وذيله «**إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**» لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (ت1339هـ) ورتّبه كالأصل، وذيله الآخر: «**هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**» له أيضاً، وقد رتّبه على أسماء المؤلفين على ترتيب حروف المعجم، وجمع تحت اسم كل مؤلّف أسماء مؤلّفاته.

أما بيان الكتب المطبوعة، فيُرجع فيه إلى المصادر المتقدّمة ص: 112-122، وأهمها: «**معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**» ليوسف إليان سركيس (ت1351هـ) وذيله «**جامع التصانيف الحديثية**»، ومنها: «**ذخائر التراث العربي**» لعبد الجبار عبد الرحمٰن العراقي، وآخرها: «**المعجم الشامل للتراث**

العربي المطبوع» لمحمد عيسى صالحية، صدر عن معهد المخطوطات العربية في القاهرة عام 1412هـ في 5ج.

وأما بيان الكتب المخطوطة، فيرجع فيه إلى كتاب «**تاريخ الأدب العربي**» للمستشرق الألماني كارل بروكلمان (ت1376هـ) باللغة الألمانية

(Brockleman Carl: **Geschichte der Arabischen Litteratur**)

وقد رتّبه على العصور، ورتّب ضمن كل عصر الفنون، ورتّب ضمن كل فنّ علماءه، فيترجم لهم باختصار، ثم يذكر مؤلفاتهم المخطوطة ويبيّن أماكنها، ويبيّن ما طُبع منها.

ظهر الكتاب باللغة الألمانية في طبعتين، الأولى في ليدن عام 1316هـ/ 1898م في جزءين، ثم أصدر له ذيولاً ثلاثة عام 1363هـ/ 1943م، ثم أصدر له جزءين ذيّل بهما على الذيول، عام 1949م وظهرت للكتاب ترجمتان عربيّتان: الأولى بتعريب عبد الحليم نجار، والسيّد يعقوب بكر، عن دار المعارف بالقاهرة عام 1394هـ/ 1974م في 6ج وتعادل نصف الأصل الألماني. ثم ظهرت الترجمة العربية الثانية كاملة بإشراف أ.د. محمود فهمي حجازي، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، بمصر عام 1993م، في 15ج.

ومن الكتب المساعدة في معرفة أماكن وجود المخطوطات أيضاً: «**تاريخ التراث العربي**» للباحث المسلم التركي محمد فؤاد سزكين، وقد أصدره بالألمانية في 6 مجلدات كبار، واستدرك فيه كثيراً على كتاب المستشرق بروكلمان. وظهرت له ترجمتان عربيتان: (الأولى) قام بها د.محمود فهمي حجازي، وفهمي أبو الفضل، عن الهيئة المصرية العامة، عام 1397هـ، وظهر منها 2ج فقط. و(الثانية) قام بها د.محمود فهمي حجازي وراجعها د.عرفة مصطفى، ود.سعيد عبد الرحيم، عن جامعة الإمام محمد بن سعود، في الرياض عام 1403هـ، صدر منها 12ج.

ومنها: «**الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**» الصادر عن

مؤسسة آل بيت، التابعة للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في عمّان - الأردن - منذ العام 1405هـ، وهو يَصدر تباعاً وفق الفنون، وقد صدر منه: علوم القرآن، وعلوم الحديث، والفقه، والسيرة، والمدائح النبوية، وهو من أشمل الفهارس وقد رُتِّبَت الكتب فيه على حروف المعجم.

طريقة كتابة هامش تعريف بكتاب:

للتعريف بكتاب مخطوط: ينبغي ذكر ما يلي:

أولاً: اسم الكتاب كاملاً صحيحاً حسبما ورد في المصدر، وليس كما يرد في البحث، لأن كثيراً من العلماء يتصرّفون في أسماء الكتب فيذكرونها حَسَب محفوظهم، أو حَسَب موضوعها، فعلى الباحث بيان الاسم الصحيح الكامل للكتاب من المصادر.

ثانياً: اسم المؤلف الثلاثي وكنيته وشهرته ونسبه ووفاته.

ثالثاً: بيان موضوعه إن كان في التفسير، أو الحديث، أو الفقه...

رابعاً: بيان مخطوطاته حسبما وردت في المصادر، فيذكر اسم المكتبة، ورقمه فيها، وعدد أوراقه، وتاريخ نسخه واسم الناسخ، وحالته إن كان كاملاً أو ناقصاً، وإن كان يوجد للكتاب أكثر من نسخة ذكرها واحدة واحدة كما أسلفنا.

خامساً: يختم بذكر مصادر معلوماته. على النحو التالي:

1 - «**أسئلة**» في الفقه الشافعي، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت756هـ). مخطوط في مكتبة الدولة ببرلين برقم [1 و17 و125 Mq (5026/1)] في 173 ورقة، كُتب سنة 900هـ (انظر الأفلام المصوّرة بمكتبة الدولة ببرلين 4/ 368، والفهرس الشامل - الفقه 1/ 434-435).

وأما الكتاب المطبوع فينبغي ذكر المعلومات العشرة التالية:

أولاً: اسم الكتاب كاملاً صحيحاً كما جاء في المصادر.

ثانياً: موضوع الكتاب.

ثالثاً: اسم المؤلف الثلاثي وشهرته وكُنيته ونسبه وسنة وفاته.

رابعاً: اسم المحقق أو المترجم.

خامساً: بلد النشر.

سادساً: اسم الدار الناشرة أو المطبعة.

سابعاً: رقم الطبعة.

ثامناً: تاريخها.

تاسعاً: عدد المجلدات، أو الأجزاء، أو الصفحات.

عاشراً: مصدر المعلومة بين قوسين، على النحو التالي:

2 - «**كفاية الأخيار في حَلّ غاية الاختصار**» في الفقه الشافعي، لتقي الدين أبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحِصْني (ت829هـ)، وهو شرح لمتن «**غاية الاختصار**» لأبي شجاع، أحمد بن الحسين الإصبهاني (ت593هـ). طُبع الشرح في القاهرة، بإدارة الطباعة المنيرية، ط1، عام 1347هـ، في 2ج. وطبع أيضاً في القاهرة، بمط. مصطفى البابي الحلبي، ط1، عام 1350هـ في 2ج. وطبع أيضاً في القاهرة، بمط. محمد علي صبيح، ط1، عام 1350هـ في 2ج (انظر: عبد الجبار عبد الرحمٰن، **ذخائر التراث العربي** 1/ 414).

6 - تخريج الأمثال والأشعار:

ومِمّا يعلّق عليه الباحِث في هوامشِ بحثه أيضاً: تخريج الأمثال والأشعار.

فقد يستشهد في بحثه بمَثَلٍ من الأمثال العربية السائرة، كقولهم: «**رَجَعَ بِخُفَّيْ حُنَيْن**» أو ببيْتٍ مِن الشعر كقول الشاعر:

شَكَوْتُ إلى وَكِيعٍ سُوءَ حِفْظي فَأَرْشَدَنِي إلى تَرْكِ المَعاصِي
وقالَ لي: إنَّ العِلْمَ نُورٌ ونورُ الله لا يُهْدَى لِعَاصِي

فيجب على الباحث أن يبين في هامشه قائل هذا المثل، ومناسبته، وصحّة نسبته، ومعناه، وبيان مصدره.

ومن الكتب المساعدة في معرفة الأمثال: «**الأمثال**» لأبي العباس، المفضّل بن محمد الضَّبِّي (ت178هـ)، و«**الأمثال**» لأبي فيد، مؤرج بن عمرو ابن الحارث السدوسي (ت195هـ)، و«**الأمثال**» لأبي زيد، سعيد بن أوس الأنصاري (ت215هـ)، و«**الأمثال**» للأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت216هـ)، و«**الأمثال**» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت223هـ) و«**الأمثال**» لابن السكّيت، أبي يوسف يعقوب بن اسحاق (ت244هـ)، و«**الأمثال**» لمحمد بن حبيب البغدادي (ت245هـ)، و«**الأمثال**» للجاحظ، أبي عثمان، عمرو بن بحر (ت255هـ)، و«**الأمثال**» لأبي عكرمة الضبِّي، عامر بن عمران بن زياد الضبّي (ت350هـ)، و«**جمهرة الأمثال**» لأبي هلال، الحسن ابن عبد الله بن سهل العسكري (ت395هـ)، و«**الأمثال**» لابن رفاعة زين بن عبد الله بن مسعود (بعد 400هـ)، و«**أمثال الثعالبي**» المسمّى «**الفرائد والقلائد**» لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت429هـ)، و«**الأمثال**» لأبي الفضل، عبد الله بن أحمد الميكالي (ت436هـ)، و«**الأمثال والحكم**» للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت450هـ)، و«**فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**» لأبي عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ)، و«**مجمع الأمثال**» لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت518هـ) وهو أَجْمَعُها، وفيه شرح، و«**الأمثال**» لإسماعيل بن محمد التميمي (ت535هـ)، و«**الأمثال والحكم**» لأبي بكر الرازي، محمد بن أبي بكر (ت666هـ).

ومن الكتب المساعدة في معرفة الأشعار: دواوين الشعراء، وهي تجمع قصائد كل شاعر، وقد ظهر لعالم الطباعة دواوين لكثير من الشعراء تزيد على

مائتي ديوان، لكبار الشعراء العرب، ومنها «**ديوان النابغة الذبياني**» و«**ديوان كعب بن زهير**» و«**ديوان لبيد بن ربيعة العامري**» «**ديوان امرئ القيس**» و«**ديوان زهير بن أبي سلمى**» و«**ديوان عنترة**» و«**ديوان المتنبّي**» و«**ديوان حسّان بن ثابت**»...

كما وضع العلماء شروحاً لبعض الدواوين، ومنها: «**شرح ديوان المتنبّي**» للواحدي أبي الحسن، علي بن أحمد (ت468هـ)، و«**شرح ديوان امرئ القيس**» لأبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي (ت494هـ)...

وقد وضع شيخ المحققين العرب المرحوم محيي الدين عبد الحميد المصري (ت1393هـ) «**معجم الشواهد الشعرية**» رتّبه على القوافي، وخرّج أبياته، وبيّن أوزانها.

مثاله: قال الشاعر:

بَكَى صاحِبي لمَّا رأى الدَرْبَ دُونَه وأيْقَن أنّا لاحِقان بِقَيْصَرا
فقلتُ له لا تبكِ عَيْنُك إنّما نحاوِلُ مُلكاً أو نمُوتَ فَنُعْذَرا(١)

التخريج: (1) البيتان لامرئ القيس، وهما من البحر الطويل (انظر، **ديوان امرئ القيس** ص: 95، **ومعاني القرآن** للفرّاء 2/ 70).

7 - توثيق نقول العلماء:

وممّا يعلّقه الباحث في هوامش بحثه، ذكر مصادر نقولاته التي يستشهد بها في بحثه، وقد تقدم في التمهيد ص: 84 أن من شروط البحث العلمي دِقَّةَ المعلومات، وتوثيقها بذكر مصادرها، كما تقدم فيه ص: 86 أن من شروط الباحث الجيّد الأمانة العلمية، وهي التزام نقل النصوص كما هي من مصادرها بدون زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل في نصوصها أو معانيها، والتجرُّد في فهمها، وتوثيقها بنسبتها إلى أصحابها، ومِن أجل هذا فإن تدوين المصادر والتعليقات في هوامش الأبحاث أمر جوهريّ في تقديرها، وإنّ

الإهمال أو الإخلال به يُعتبر خَدْشاً في أمانة البحث، وعَيْباً لا يُمكن التغاضي عنه، أو التهاون به.

وتتعدّد أساليب الإشارة إلى المصادر المُستفاد منها في البحوث والدراسات، إلّا أنها تهدف جميعاً إلى غاية واحدة هي: إفادة القارئ إفادة تامّة بمعلوماتٍ كاملة عن المصدر المأخوذ منه، سواء كان هذا المصدر كتاباً، أو مقالاً، أو رسالة جامعية لم تُنشَر، أو أوراقاً مقدمة لندوة أو مؤتمر، أو قرص (C. D) أو صفحة على الإنترنيت.

وفيما يلي بيان موجز لقواعد الإشارة إلى المصادر التي ينقل منها الباحث، وهذه النقولات إما أن تكون:

أولاً: نقلاً من كتاب مطبوع لأحد العلماء، مُحقَّق أو مُترجَم، فيحدِّد أوّله وآخره بوضعه ضمن قوسَين هكذا، قال النووي: **(يشترط في الضمان والكفالة لفظٌ يُشْعِر بالالتزام، كـ: ضَمِنْتُ دَيْنَكَ، أو تَحَمَّلْتُهُ، أو تَقَلَّدْتُه، أو تكَفَّلْتُ بِبَدَنه..)**(1) ويُوثّق نقله في الهامش بذكر ما يلي: المؤلف بشهرته، ثم اسم المصدر، ثم الجزء والصفحة، ثم الكتاب، ثم الباب، ثم معلومات الطبع بين قوسين: اسم المحقّق أو المترجم، ثم البلد الناشر، ثم الدار الناشرة، ثم رقم الطبعة، ثم تاريخ الطبع بالسنين الهجرية ومعادلتها بالميلادية، ثم عدد المجلدات، أو الأجزاء أو الصفحات إن كان الكتاب مؤلفاً من جزء واحد، على النحو التالي:

1 - النووي، «**منهاج الطالبين 2/ 150**»، كتاب التفليس، باب الضمان (تحقيق أحمد عبد العزيز الحدّاد، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1421هـ/ 2001م، 3مج).

ثانياً: أو نقلاً من مقال منشور في مجلة، فيذكر كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم المجلة، ورقم المجلّد، وتاريخ صدور المجلة، ورقم العدد، وعدد صفحات المقال، ورقم الصفحات المشار إليها، على هذا النحو:

2 - عمر يوسف حمزة، «**القراءات وأثرها في توجيه التفسير**»، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، السنة 14، ربيع الآخر 1420هـ، ع38، ص-ص: 15-60.

ثالثاً: أو بحثاً مقدّماً لمؤتمر أو ندوة: فيذكر اسم مقدّم البحث، وعنوان البحث، واسم المؤتمر أو الندوة، ومكان انعقاده، وتاريخه، وعنوان الكتاب، (إذا كان منشوراً) وبلد النشر، والناشر، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة على هذا النحو:

3 - السيد عتلم، عبد الحميد، «**الإمام السيوطي محدّثاً**» بحث ألقي في «**ندوة الإمام جلال الدين السيوطي**» التي أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة عام 1396هـ/ 1976م، ونشر ضمن كتاب «**الإمام جلال الدين السيوطي**» ص-ص(291-274). القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1398هـ/ 1978م، 1ج.

رابعاً: أو بحثاً من كتاب أسهم فيه كثير من المؤلفين، أشرف عليه واحد، فيذكر المعلومات الآتية: كاتِبَ البحث أو الفصل، عنوان البحث، اسم المُحرِّر أو المشرف، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، على النحو التالي:

4 - محمد عبد السلام محمد، «**مقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي**» فصل من كتاب «**دراسات في الثقافة الإسلامية**» ص - ص (334-352) لمجموعة من الباحثين، إشراف د. علي أحمد السالوس، الكويت، مكتبة الفلاح، ط2، 1401هـ/ 1981م، 624ص.

خامساً: أو بحثاً أو مقالاً في كتاب دوري ساهم فيه عِدَّة كُتّاب، فيذكر المعلومات الآتية: كاتب البحث، أو المقال، عنوان البحث، عنوان الكتاب، رقم الكتاب - إذا كان دورياً -، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات على النحو التالي:

5 - الشرفي، عبد المجيد السوسوه، «**الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي**» ص: 24، كتاب الأُمَّة (62)، سلسلة دورية تصدر كلّ شهرين عن وزارة الأوقاف القطرية، قطر، ذو القعدة، 1418هـ، السنة 17، 148ص.

سادساً: أو بحثاً أو رسالة جامعية غير منشورة، فيذكر المعلومات الآتية: كاتب البحث، عنوان البحث، الصفحات، الدرجة التي قُدِّم البحث للحصول عليها (بحث تخرُّج، دبلوم، ماجستير، دكتوراه) ، الجامعة، الكلية السنة التي قُدِّمت فيها، على النحو التالي:

6 - محمد زكي عبد السميع، «**الدلالات البيانية لفواتح السُوَر في القرآن الكريم**»، ص: 15، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب، 1404هـ/ 1984م.

سابعاً: أو نقلاً من كتاب مخطوط لأحد العلماء لم يُطبَع بعد، فيذكر المعلومات الآتية: اسم المؤلف، اسم الكتاب، بيان أنه مخطوط، اسم البلد، اسم المكتبة التي يوجد فيها المخطوط، رقمه في المكتبة، (وقد يوجد رقمان عام وخاص، فليذكر الرقمين) عدد أوراقِه، تاريخ نسخه، اسم الناسخ، على النحو التالي:

7 - الأردبيلي، «**الأنوار لعمل الأبرار**» (مخطوط) ج2، ق15/أ، الهند، خدابخش، بنكيبور [1865] في 168و، نسخه إسماعيل بن حسن الغندجاني، سنة 776هـ.

ثامناً: أو قرصاً (C. D) من أقراص الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) وهي على نوعين:

1 - نوع يكون مصدراً للمعلومات الجديدة، فيصحّ النقل منه والإشارة إليه.

2 - نوع يُخزَّن فيه عدد من المصادر القديمة، فيُستعان به في استخراج

المعلومة المطلوبة بسهولة وسرعة، لكن هذا النوع لا يصّح الإشارة إليه، بل ينبغي الرجوع للمصادر التي أشار إليها - إن توفّرت - وذلك بسبب احتمال الخطأ فيه أثناء إدخال المعلومات.

وتكون الإشارة إلى هذه الأقراص بذكر: اسمها، وبيان أنها أقراص، وبيان الشركة المصدَّرة لها، وعنوانها، وتاريخها، على النحو التالي:

8 - **موسوعة الحديث الشريف**، (C. D) شركة البرامج الإسلامية الدولية (جيسكو)، القاهرة، المنطقة الحرّة العامة، مدينة نصر، (الإصدار الثاني 1419هـ/ 1997م).

تاسعاً: أو صفحة على الإنترنيت، فتكون الإشارة إليها بذكر عنوانها، على النحو التالي:

9 - http: // www.albadr-alkamel.com

قواعد ذكر المصادر في الهامش:

1 - يُبْدَأ بذكر اسم المؤلف حسب شهرته، ثم اسم الكتاب، ثم الجزء والصفحة، ثم الكتاب والباب، ثم معلومات طبع الكتاب بين قوسين (اسم المحقق، البلد الناشرة، ورقم الطبعة، وتاريخها، وعدد الأجزاء أو الصفحات).

2 - يُذكَر المصدر كاملاً في المرة الأولى التي يَرِدُ فيها مع ذكر معلومات الطبع وأما في المرة الثانية وما بعدها فيُذكَر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الصفحة المُشار إليها، دون معلومات الطبع.

3 - إذا تعاقبت الإشارة للمصدر نفسه في هامشين متتاليين في الصفحة نفسها يُذكَر المصدر كاملاً في المرة الأولى، ويُشار إليه في المرة الثانية بعبارة: «**المصدر نفسه**» مع إثبات رقم الصفحة المغاير للمرَّة الأولى.

4 - إذا تعاقبت الإشارة للمصدر نفسه مرتين أو أكثر في الصفحة نفسها

لكن فُصِلَ بينهما بمصدر آخر، فيقال فيما بعد الأول: «**المصدر السابق**» مع إثبات رقم الصفحة المغاير.

5 - عندما يكون الاقتباس من صفحات متعدِّدة ومتفرِّقة من مصدر واحد يشار إلى كل صفحة برقمها مفصولاً بينهما بفاصلة.

6 - عندما يكون الاقتباس من صفحات متعاقبة وبشكل متصل، فإنه يُدوِّن رَقمي الصفحة الأولى والأخيرة مفصولاً بينهما بشرطة، ص - ص: 30-35.

7 - يُرمَز للكلمات كثيرة الاستعمال بالرموز، وهي:

ص = صفحة. ج = جزء. مج = مجلد. تح = تحقيق.
مط = مطبعة. ط = طبعة. ت = توفي. هـ = هجرية.
م = ميلادية. ع = عدد. س = سنة. خ = مخطوط.
ل = لوحة. و = ورقة د = دكتور أ.د. = أستاذ دكتور
د.ت = دون تاريخ د.ط = دون طبعة.
م.ن. = المصدر نفسه. م.س. = المصدر السابق.

اقتباس النصوص[1]:

إن الباحث لا يبدأ من فراغ، إذ لا بدّ أنه سُبِق بدراسات العلماء وتجارب الباحثين، والبحث العلمي أساساً عملية بناء متتابعة من الباحثين يضمُّ كلّ واحد منهم إلى العلم والمعرفة ما يتوصل إليه فكره، فكلّ منهم يضع لَبِنة في بناء وتكوين المعرفة الإنسانية، وبذلك تبني الأمم حضاراتها فيُكمِل الخلف ما أنجزه السلف.

والبحث العلمي يفرض الاطلاع على بحوث وأعمال الآخرين في نفس الحقل والتخصص، فليس غريباً أن تحتوي الكتابات العلمية في أيّ موضوع

(1) عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، ص: 86 (بتصرُّف).

أو مادة على اقتباسات منقولة من مؤلفات وكتابات العلماء والكتّاب السابقين.

ومن الضروري معرفة كيفية الاستفادة منها بشكلٍ ووضعٍ صحيح...

إن الاقتباس المناسب في المكان المناسب والإشارة إلى مصدره دليل على القراءة الواسعة للكاتب والمعرفة التامة بالأفكار والبحوث القديمة والحديثة حوله.

إذا اقتبس الباحث من المؤلفات والمقالات وضعها جنباً إلى جنب مع آرائه الخاصة ولكن عليه ألّا يَدَّعِيها لنفسه. إن اقتباس الآراء وعدم نسبتها إلى أصحابها عمل خاطئ، وتجنٍّ على الحقيقة، وربما كلف الواحد مستقبله، فيصبح وَصْمَةَ تلازمه مدى الحياة يتحدث بها الوسط العلمي في احتقار.

وللأسف فإنها شائعة بين الطلبة وهي أحيانا تكون غير مقصودة، نظراً لأن الطلبة لا يعرفون طريقة المزج والتوفيق بين آرائهم وبين آراء الغير.

وهذه غلطة علمية من الممكن تصحيحها، ولكن المشكلة الحقيقية أن تجد البعض يُطلِقون لأنفسهم العنان في السرقات المتعمدة، ناسخين قطعةً أو فصلاً كاملاً من كتابٍ أو مقالة، وفي النهاية ينسبونها إلى أنفسهم، إنها جناية كبيرة ومخادعة، بل إنه عمل غير شريف، ولو اكتشفت هذه الحقيقة فإنها ستكون لها نتائج وخيمة، وأي واحد له معرفة بأساليب العلماء والكتاب فإنه سيدرك مباشرة فيما إذا كانت تلك القطعة أو الفصل من عمله أو من عمل الآخرين، ومن أجل تفادي هذا النوع - أعني السطو على عمل الغير - أقدّم بعض الاقتراحات:

أ - نسبة الجزء المقتبس بكلماته وعباراته إلى صاحبه حتى ولو كان جملة واحدة نالت الإعجاب بجمال صياغتها، وذلك بوضعها بين قوسين «...» ثم الإشارة إلى مصدرها في هامش الصفحة أو البحث.

ب - ألّا يكون ترتيب الموضوع ولا تعبيراته مشابهة لترتيب وتعبيرات

الكتاب الذي استفيد منه، وإلا فسيكون هذا عنوان السطو على أعمال الآخرين، والطريقة المثلى لتجنب السرقات هو القيام بتلخيص الفكرة وصياغتها صياغة جديدة، ومع القيام بهذا التلخيص والصياغة الجديدة فلا بدّ من نسبتها لصاحبها والاعتراف له بها ولكن من دون كتابة علامة التنصيص «...».

ج - إن أيَّة فكرة أو تفسيرات للواقع جرى جمعها أو اقتباسها من مؤلف لا بدّ من الإشارة إليها في هامش الصفحة في الأسفل، أو في نهاية البحث.

هذه المبادئ الكتابية مطلوب الأخذ بها من كلّ باحث في أي عمل كتابي. إن الأمانة العلمية تعتبر من أوليات الفضائل التي يجب أن يتحلى بها العالم والمفكر. وستكون لك سمعة علمية عندما تستعمل هذه المصادر استعمالاً صحيحاً، حتى وعندما يكون نسبة المنسوب لك من البحث قليلاً بالنسبة للأجزاء الأخرى المقتبسة، فإن هذا أفضل بكثير من تشويه ومسخ أعمال الآخرين، إن الطرق والوسائل لمعرفة هذه السرقة لا تخفى خاصة إذا تذكرت أن الذي سيقرأ عملك هو أكثر منك علماً ومعرفة، وسيدرك لأول وهلة المصدر أو المصادر التي نسبت ذلك الجزء منه إلى نفسك بمنتهى السهولة والبساطة، إذ إنه سيشعر بوجود فجوة علمية وسيعرف الطريق إلى البحث والوقوف على الحقيقة.

كن أميناً مع نفسك ومشرفك وأميناً لدراستك، وبغير هذا يستحيل أن تكون عالماً أو مفكراً.

كيفية اقتباس النصوص:

لاقتباس النصوص من المصادر أربعة طرق:

أولاً:

نقل النص كاملاً، يفضل نقل النص كاملاً وبدون تغيير في الحالات التالية:

أ - إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.

ب - إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة ووضوح.

ج - الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان خصوصاً إذا كان موضوعاً ذا حساسية خاصة.

ثانياً: التلخيص:

وذلك بأن يعمد الباحث إلى تلخيص موضوع كامل، أو فكرة بأكملها قد شغلت حيّزاً كبيراً من الصفحات، فيصوغها بأسلوبه في عبارة مركزة، بحيث يحتوي الملخص على جوهر الفكرة، ولبّ الموضوع.

وهذا ليس بالعمل السهل إذ يستدعي قدرة علمية، وكفاءة تعبيرية دقيقة تكتسب بالمران القائم على أسس علمية يدرب عليها الطلاب.

وليس من العدل أخذ فكرة المؤلف ثم إعادة صياغتها بينما هي سليمة وكافية في أسلوبها الأصيل.

وفي مثل هذه الحالة يكتفي بتدوين كلمة «راجع» أو «انظر» بالهامش الأسفل أو في نهاية الفصل، ثم يدوّن اسم المؤلف فعنوان الكتاب ثم الصفحات كالطريقة المتبعة، فقد جرى الاصطلاح بأن تشير هذه الكلمة إلى تصرف الكاتب في النقل.

ثالثاً: الشرح والتحليل:

تناول الباحث فكرة أو موضوعاً تعرّض له أحد المؤلفين فيصوغه في عبارته وأسلوبه بطريقة مفضَّلة وتوضيح أوسع.

رابعاً: الجمع بين التلخيص أو الشرح وبين اقتباس النص:

وذلك بأن يتعرض لنقطة في أسلوبه تلخيصاً أو تحليلاً ثم يردفها بنصّ من نصوص المؤلف، أو يجعل من بعض النصوص الأصلية مقدمة لتلخيص أو شرح وتحليل من أسلوبه.

خامساً: إضافة تعليقات شخصية:

يستحسن في بعض الأحيان عمل بعض التعليقات الضرورية على النصوص التي يجري اقتباسها، وهنا لا بدّ من تمييز هذه التعليقات بحيث يكتشفها القارئ، وذلك بوضع الكلمة الأولى بين شرطتين، أو وضع خط تحتها لتكون بمثابة علامة للقارئ يدرك منها الفرق بين الكاتبين.

ويضبط هذه الأنواع من اقتباس النصوص قواعد عامة يلزم التقيد بها والسير على ضوئها في كتابة البحوث العلمية وهي:

1 - وضع الفقرات المقتبسة نصاً بين قوسين كبيرين (. . . .). أو قوسين صغيرين «. . . .».

2 - إذا كانت الفقرات المراد اقتباسها هي أيضاً مقتبسة من كتاب آخر فلا بدّ من استعمال قوسين صغيرين داخل القوسين الكبيرين للإشارة إلى أن المصدر نفسه قد اقتبسها من كتاب آخر (. . .«. . . .». . .). أو العكس وفق ما يناسب الكاتب.

3 - عند حذف أية عبارة أو جملة من الفقرة المقتبسة يشار إلى ذلك بوضع ثلاث نقط (. . .) مشيراً إلى حذف في ذلك الموضع.

4 - في حالة إضافة عبارة تفسيرية أو تعليق داخل الفقرة المقتبسة فإنها توضع بين قوسين معقوفين [ ] لتوضيح الفرق بين عبارة الكاتب والعبارة المقتبسة.

5 - تنقل الفقرة المقتبسة وإن تخللتها أخطاء - سواء كانت أخطاء تعبيرية أو فكرية أو إملائية - كما هي بخطئها ويكتب بعد الخطأ بين قوسين كلمة (هكذا) إشارة إلى أن الخطأ بالأصل.

6 - الدقة في استعمال العلامات الإملائية من نقط، أو فواصل، أو علامات استفهام، أو تعجب بنفس الكيفية والطريقة التي استعملها الأصل.

7 - التأكد من صحة نقل الفقرة المقتبسة بتفاصيلها نقلاً صحيحاً ومن دون خطأ، وأن اقتطاعها من المصدر وضمها إلى البحث لا يتسبب في تغيير أو تشويه الفكرة، فإنّ أخذ جملة معينة، أو عبارة قصيرة لها صلة بما قبلها وما بعدها غالباً ما يغير المعنى، او يؤدي إلى معنى غير الذي قصده المؤلف.

8 - وأخيراً ومن قبيل التأكيد لا بد من التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم اعترافاً بفضلهم فهذا عنوان الشرف والأمانة العلمية.

مناقشة الآراء والترجيح:

وممّا يجب أن يتنبّه إليه الباحث في بحثه هو أنه قد تصادفه آراء كثيرة في مسألة واحدة، فعليه أن يُحْسِنَ عرضها بتجرُّد، وينسب كل قول لقائله باحترام تام، ولا يترك القارئ يَحار في أصحّها وأصْوَبها، بل عليه أن يختار الأقوى دليلاً والأصحّ من بين جميع الآراء وليدعم به فكرته، وأن يُرَجِّح بين الآراء المتعارضة، ويدرسها ويوازن بينها، ليبيّن للقارئ صحيحها من سقيمها وأقربها للدليل.

وفي حال مناقشة رأي نقله في المتن لأحد العلماء، أو شَرْحه، أو الردّ عليه، أو التدليل لرأيه هو، أو الإشارة إلى مصادر للتوسع في البحث في مسألة ما، على الباحث أن يكون مُتَجرّداً ومُنصِفاً ومَوْضوعِيّاً، وألا يقوده التعصب والهوى أو الميل الشخصي في انتقاده للناس، وألا يُجَرِّحَ أحداً ولا يكيل بالشتائم والسباب لخصمه، بل يجعل الردَّ عِلْميًّا، فيناقش آراء خصمه بالحُجّة والبراهين والأدلة العلمية ويبيّن ضعفها وزيفها وفسادها، فتسقط أمام القارئ دونما حاجة للسّباب والتجريح الشخصي، وليستعن في هذا بكتاب «**أدب البحث والمناظرة**» لحسين والي (ت1354هـ).

إن الهدف من كتابة البحث هو إظهار الحق، والوصول للحقيقة، وليس

عرض القُدرات العلمية، فهذا الشأن ليس مكانه البحث العلمي، وقديماً قال الشافعي رحمه الله: «**ما ناقَشْتُ عالِماً إلّا غَلَبْتُه، وما ناقشتُ جاهلاً إلا غلبني**»، وما ذاك إلّا لأنه طالب حقّ وحقيقة، وليس طالب جَدَل ومناظرة، كما هو شأن كثير من الناس.

هذا وليعلم أن هوامش الأبحاث هي المكان المناسب، لما لا يريد الباحث أن يضعه في المتن، مما يشرد بذهن القارئ، أو يلفته عن الفكرة الرئيسة، إذا أراد الباحث أن يتوسع بشرح فكرة ما، أو يستدل لها، أو يردّ عليها، أو يعلق دونما إزعاج للقارئ وتشتيت لذهنه ؛ فلا يقطع عليه تسلسل الأفكار والمعاني.

الإشارة إلى مصادر أخرى:

مما يساعد الباحث على نجاح بحثه أيضاً إحالة القارئ في معلومةٍ ما إلى مصادر أخرى متخصّصة غنية بالمعلومات، ينصح القارئ الذي يريد التوسُّع بالرُّجوع إليها، إذا رأى الباحث بالتوسُّع فيها في بحثه خللاً أو خروجاً عن مقصده.

ترابط البحث وإحالة القارئ إلى نقطة سابقة أو لاحقة:

ومما يزيد البحث نجاحاً ترابط البحث، وتنبيه القارئ إلى نقطة سابقة أو لاحقة فيه مرتبطة بما يقرأه في الصفحة التي بين يديه، وفي هذه الحالة، وقبل البدء بطبع الكتاب سيكون مكانها فراغاً حتى الانتهاء من طبع البحث، ليتمّ تحديد الصفحات التي يُراد من القارئ الرجوع إليها، فيعود إليها في مكانها الصحيح.

تجنب التكرار:

ومما يزيد البحث قوّة ونجاحاً، عدم التكرار وتلافيه؛ لأنه مزعج

للقارئ، ولا فائدة من ذكره، ويزيد من الحشو والتطويل، وهما من عيوب البحث العلمي الرصين، فالقارئ يستمتع بكل نافع ومفيد وجديد.

سابعاً: الرسم الإملائي وعلامات الترقيم

إن البحوث العلمية هي مِرْآة العصر، أو الصورة التي تعكس تطوّره فِكراً وشكلاً، وإن الكتب التي تهتمّ بمناهج البحث العلمي تؤكّد على هذا الجانب، وتعلّق عليه أهميَّة كبيرة لإبرازه في المظهر المناسب.

علامات الترقيم:

هي العلامات التي يضعها الباحث في النص، لتُساعد القارئ على فهمه، وبيان مقصوده، بسهولة ويسر، كالنقطة والفاصلة وعلامات التعجُّب والاستفهام... وإن استعمال هذه العلامات استعمالاً صحيحاً أصبح من ضرورات البحث العلمي اليوم؛ لأنها تُزيل التعقيد والغموض الذي يكتنف النص بدونها، حيث تتّصل العبارات والجُمل بعضها ببعض، وتتداخل تداخُلاً تامّاً بحيث لا يُدرِك الفواصل بينها، ومَقاطعَ الوقفِ فيها إلّا عالِمٌ ذو ممارَسَة وَدُرْبَةٍ طويلة.

وفيما يلي عرض مُفصَّل لطرق استعمالها وبيان موضعها بالنسبة للبحث:

أولاً: النقطة (.) وتستعمل في الحالات التالية:

1 - في نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية مكملاتها اللفظية.

2 - عند انتهاء الكلام وانقضائه.

3 - بعد الكلمات المختصرة مثل (هـ.) و(م.)، اختصاراً للكلمتين «هجرية» و«ميلادية».

4 - تحذف في حالة وجود التباس بينها وبين الصفر في الرقم فمثلاً:

ج. وص. اختصاراً لكلمة «جزء» و«صفحة» فوضع الصفر بعدها يوجد لبساً في زيادة الرقم الذي يليه من أجل ذلك وجب حذفها.

5 - بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر في قائمة المصادر (البيبلوجرافية).

ثانياً: الفاصلة (،) وتستعمل في الأحوال التالية:

1 - بين الجمل المتعاطفة.

2 - بين الكلمات المترادفة في الجملة.

3 - بين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب إذا طالت جملة الشرط أو القسم.

4 - بعد «نعم» و«لا» جواباً لسؤال تتبعه الجملة.

5 - بعد المنادى في الجملة، وبعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل، وبعد عبارة الختام التي تجيء قبل توقيع المرسل.

6 - بعد أرقام السنة حين يبتدأ بها في الجملة، أو بعد الشهر، واليوم.

7 - بين اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ومعلومات النشر أثناء تدوين المصادر في الهوامش.

8 - بعد جميع المختصرات في تدوين المصادر في الهوامش إلا بعد مختصر الصفحة منعاً للالتباس في الأرقام.

9 - بين شهرة المؤلف واسمه في الفهرسة، وبين معلومات النشر بعد البلدة.

ثالثاً: الفاصلة المنقوطة (؛) وتستعمل في الأحوال التالية:

1 - لتفصل بين أجزاء الجملة الواحدة حين تكون العبارة المتأخرة سبباً أو علة لما قبلها.

obeikandl.com

2 - بين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب مثل: إذا رأيتم الخير فخذوا به ؛ وإن رأيتم الشرَّ فدعوه.

3 - في تدوين المصادر في الهامش حين يعتمد المؤلف للفكرة الواحدة أكثر من مصدر واحد، توضع عندئذ الفاصلة المنقوطة بين المصادر تحت رقم واحد.

رابعاً: النقطتان (:) وتوضعان في المواضع التالية:

1 - بعد كلمة «قال» وما شابهها أو اشتق منها مثل «عبَّر»، و«بقوله» إلخ. وبعبارة أخرى بين القول والمقول.

2 - بين الشيء وأقسامه وأنواعه، مثل: الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

3 - قبل الأمثلة التي توضح القاعدة.

4 - قبل الجملة أو الجمل المقتبسة.

5 - بعد البلدة في تدوين المصادر في الفهرسة، وفي الهوامش.

خامساً: الاستفهام (؟) وتستعمل في الأحوال التالية:

1 - بعد الجمل الاستفهامية، سواء كانت الأداة ظاهرة أم مقدرة.

2 - بين القوسين للدلالة على شك في رقم، أو كلمة، أو خبر.

سادساً: التعجب أو الانفعال (!) وتستعمل في الأحوال التالية:

1 - للتعبير عن شعورٍ قوي سخطاً كان أم رضاً، استنكاراً أم إعجاباً، وتساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

2 - بعد الجملة المبتدئة بـ«ما» التعجبية إطلاقاً كان أم استقباحاً، وبعد الجملة المبتدئة بـ«نِعْمَ» و «بِئْسَ» وبعد الإغاثة.

سابعاً: الشرطة (-) وتستعمل في الأحوال الآتية:

1 - في أول السطر في حال المحاورة بين اثنين إذا استغني عن تكرار اسميهما مثل:

قال معاوية لعمرو بن العاص:

ما بلغ من عقلك ؟

- ما دخلت في شيء قط إلا خرجت منه.

- أما أنا فما دخلت في شيء قط وأردت الخروج منه.

2 - بين العدد والمعدود إذا وقعا في أول السطر.

3 - بين كلمات في جملة الدلالة على بطء النطق بها، إذ تساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

4 - في أواخر الجمل غير التامة، دلالة على التردد في إنهائها لسبب ما.

5 - بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها.

6 - بين الرقمين المتسلسلين بالنسبة لتدوين رقم الصفحات بالهامش مثل:

36-33

ثامناً: الشرطتان (- . . . -) وتستعمل في الأحوال التالية:

ليفصلا جملة أو كلمة معترضة، فيتصل ما قبلها بما بعدها.

تاسعاً: القوسان المزهّران ﴿...﴾:

وهما خاصان بآيات القرآن الكريم.

عاشراً: الشولتان المزدوجتان « »:

1 - يوضع بينهما الحديث النبوي الشريف.

2 - توضع حول أسماء الكتب، عناوين القصائد، والمقالات.

حادي عشر: القوسان ( ): يجري استعمالها في العبارات الآتية:

1 - توضع بينهما العبارات المقتبسة حرفياً من كلام الغير، والموضوعة في ثنايا كلام الناقل، ليتميز كلام الغير عن كلام الناقل.

2 - يوضع بينهما معاني العبارات والجمل التي يراد توضيحها.

3 - يوضعان حول الأرقام، وقعت في النص أم في الهامش دلالة على المصدر المعتمد.

4 - حول الأرقام الواردة في الجمل في النص.

5 - حول إشارة الاستفهام بعد خبر، أو كلمة، أو سنة دلالة الشكّ فيه.

6 - حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النصّ على أن تكون بأحرفها الأجنبية.

7 - حول معلومات النشر المدونة بالهامش.

ثاني عشر: القوسان المعقوفان [ ]:

1 - يوضعان حول كل زيادة تقع في الاقتباس الحرفي، أو حول كل تقويم فيه، وهناك من يفضل الإشارة إلى التقويم والتصحيح في الهامش.

2 - يوضع بينهما تخريج الآيات القرآنية إذا وُضِع التخريج في المتن عقب الآية.

3 - يوضعان حول أي من بيانات النشر غير الموجودة في صفحة العنوان.

ثالث عشر: النقط الأفقية (. . . .):

1 - توضع بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى لحثّ القارئ على التفكير.

2 - للاختصار وعدم التكرار بعد جملة أو جمل.

3 - للدلالة على أن هناك حذفاً في الاقتباس الحرفي.

4 - بدلاً من عبارة إلى آخره (إلخ) في سياق الحديث عن شيء ما.

الرسم الإملائي

هو كيفية كتابة الكلمات، ويقوم على أمرين:

1 - اعتماد نوع خطّ من أنواع الخطوط العربية الرئيسة الست: وهي الرُّقْعَةُ، والنَّسْخُ، والثُّلُث، والكوفي، والديواني، والفارسي، على النحو التالي:

الرُّقْعَة: بسم الله الرحمن الرحيم

النَّسْخُ: بسم الله الرحمن الرحيم

الثُّلُث: بسم الله الرحمن الرحيم

الكوفي: **بسم الله الرحمن الرحيم**

الديواني: بسم الله الرحمن الرحيم

الفارسي: بسم الله الرحمن الرحيم

كان الخطّ «**الكوفي**» الخالي من النقط والشكل هو المعتمد في أول ظهور الإسلام، وقد كُتِبتْ به المصاحف القديمة، ثم نشأ النقط عند العرب، وكان يعني أول أمره الشكل: الفتحه، والضمة، والكسرة، والسكون، ثم أدخل العلماء النقط المتعارف عليها اليوم للتمييز بين الحروف كالباء والياء، والتاء، والثاء، والنون. . . . ثم حلَّ خط النسخ محل خط الرقعة بعد ذلك.

وأما المعتمد اليوم في المدارس لتعليم الطلاب الخط فهو خط «**الرقعة**» لسهولته، كما أن المعتمد من الخطوط لطباعة الكتب والأبحاث هو خط «**النسخ**» لجماله ووضوحه وعدم تعقيده، وقد كُتِبَت معظم المصاحف الشريفة به، ويُستعمل خط «**الثُّلُث**» لعناوين الكتب لجماله ووضوحه، أما سائر الخطوط فتُستعمل للتذويق والتنميق والتجميل والتنويع.

obeikandl.com

2 - اعتماد رسم الكلمات على قواعد معَيّنة لبعض الحروف، كالهمزة، والهاء، والحروف المنقوطة، والوصل والفصل، والمَدِّ والقَصْر، والزيادة والنقص، وسائر قواعد الكتابة العربية، والرسم الإملائي.

وقد تطوَّر الرسم الإملائي عند العرب مع مرور الزمن، وتغيّر كثيراً منذ نشأته حتى زماننا هذا ومن أمثلة ذلك رسم الكلمات التالية: إسمعيل، وإسحق، وإبرهيم، وساهم في تطويره أئمة اللغة في كل زمان، حتى وصل إلى أيامنا هذه مكتملاً ناضجاً، ووضعت له كتب تجمع قواعده.

وقد أصبح «**علم الإمْلاء**» مؤخراً عِلْماً مستقلاً من علوم اللغة العربية كالنحو والصرف، والإنشاء، والبلاغة، والعروض، يُدَرَّسُ إلى جانب الخطّ العربي في بعض المدارس المهتمّة باللغة العربية، لتنشِئة الطلاب منذ صغرهم على القراءة والكتابة السليمتين. ومن أهم المراجع في ذلك «**كتاب الإملاء**» و«**تمرين الإملاء**» كلاهما للشيخ حسين بن حسين بن إبراهيم والي الحسيني الشافعي المصري (ت1354هـ) المفتش الأول للأزهر والمعاهد الدينية بمصر، وقد طبعا بمصر عام 1326هـ/ 1908م، وظهرت لهما طبعات كثيرة بعد ذلك، منها طبعة دار القَلَم في بيروت عام 1405هـ/ 1985م.

وفيما يلي عرض لقواعد الإملاء المعاصرة:

اللام الشمسية واللام القمرية:

اللام الشمسية هي: أل التعريف التي تأتي في مقدمة الأسماء ويأتي بعدها الحرف الثاني مشدَّداً في اللفظ. ومن مميزاتها أنها تُكتَب دون أن تُلفظ.

حروفها: إن الحروف التي تكتب بعد أل الشمسية هي أربعة عشر حرفاً، وتكون كلها مشدّدة (أي تخرج من الفم بشدّة). وقد جُمعت هذه الحروف في أول حروف الكلمات الآتية:

طِبْ ثُمَّ صِلْ رَحْماً تَفُزْ ضِفْ ذَا نِعَمْ دَعْ سوء ظَنٍّ زُرْ شريفاً للكرم

مثاله: الناس، الضَّيم، الشمس.

اللام القمرية: هي عبارة عن «**أل التعريف**» التي تأتي في بداية الاسم ويكون ما بعدها حرفاً متحركاً خالياً من الشد.

مميّزاتها: هي التي تلفظ قبل أن تكتب.

حروفها: إن الحروف التي تأتي بعد «**أل القمرية**» هي أربعة عشر حرفاً وتوجد في حروف الكلمات الآتية: ابْغِ حَجَّك وخَفْ عَقيمَهُ.

مثاله: المؤمنون، الكتاب، الحجاج.

بعض الحروف الزائدة التي تتقدم الكلمة:

من الحروف الزائدة المهمة التي تتعرض لمقدمة الاسم: «**الواو، الفاء، الكاف، اللام، والباء**».

التعريف: الحرف الزائد هو الحرف الذي إذا نَزَعْتَهُ من الكلمة لم يتغيَّر معناها.

التوضيح: كثيراً من الأحيان يحدث التباس وشكٌّ عند البعض في كتابة الكلمة عندما تكون مبدوءة بحرف من الحروف السابقة هل يوجد بعدها ألف أم لا ؟ هل يوجد بعدها أل الشمسية أم لا ؟ وحتى نزيل الغموض ونخرج منتصرين من هذا المأزق ؛ نلفظ الكلمة خالية من هذا الحرف، فيظهر الحرف الذي يوجد فيه التباس واضحاً كل الوضوح وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

لاصطيادها: فتصل الكلمة إلى أُذُن البعض خالية من الألف، فلو لفظنا الكلمة خالية من الحرف الأول الزائد لأصبحت «اصطيادها» وبعد ذلك نرْجِعُ الحرف الزائد إليها مباشرة فتكتب «لاصطيادها». وكذلك نُعمل هذه الطريقة في جميع الحروف الزائدة التي بدورها تعمل التباساً في كتابة بعض الحروف من الكلمة.

أمثلة: والطوارىء، لاصطيادها، فالثاني.

التنوين في آخر الكلمة:

أقسامه: ينقسم التنوين إلى ثلاثة أقسام:

1 - تنوين الضم ويُكتب ضمتين فوق الحرف الأخير من الكلمة مثل: كتابٌ.

2 - تنوين الكسر ويكتب كسرتين تحت الحرف الأخير من الكلمة مثل: كتابٍ.

3 - تنوين النصب ويكتب فتحتين فوق الحرف الأخير من الكلمة مثل: كتاباً.

التعريف: تنوين النصب عبارة عن فتحتين توضعان على ألف بعد آخر حرف من حروف الاسم في بعض الحالات مثل: رأيت غُلاماً. أو فتحتين توضعان على آخر حرف من حروف الاسم بدون زيادة ألف مثل: اشتريت مسطرةً.

الحالات التي لا تزاد فيها الألف عند النصب:

1 - الاسم الذي ينتهي بتاء مربوطة مثل: عائشة، فاطمة.

2 - الاسم المنتهي بألف ليّنة سواء كانت ألفاً ممدودة أو ألفاً مقصورة مثل: عصا، فتى.

3 - الاسم الذي ينتهي بهمزة متطرفة على ألف مثل: ملجأ، مخبأ.

4 - الاسم المنتهي بهمزة متطرفة بعد ألف مثل: سماء، شتاء.

الحالات التي تزاد فيها الألف عند تنوين النصب:

1 - إذا انتهى الاسم بحرف صحيح مثل: كتاباً، قلماً.

2 - الاسم المُنتهي بتاء مفتوحة مثل: بنتاً، وقتاً.

obeikandi.com

3 - الاسم المنتهي بهمزة متطرفة قبلها صحيح ساكن مثل: جزءاً، ردءاً.

4 - الاسم المنتهي بهمزة متطرفة قبلها واو مثل: سوءاً، مملوءاً.

5 - الاسم المنتهي بهمزة متطرفة قبلها ياء أو حرف صحيح مكسورٌ تكتب فيها الهمزة على نبرة وتزاد ألف فوقها فتحتان مثل: شيءٌ - شيئاً، مجيء - مجيئاً.

التاء المفتوحة والتاء المربوطة:

التاء المفتوحة: هي التاء التي إذا لفظت مُسَكَّنة فإنها تُنْطَقُ تاءً وتبقى على حالها مفتوحة.

الحالات التي تأتي فيها التاء مفتوحة:

1 - تاء التأنيث والتاء المتحركة في آخر الفعل مثل: شَرِبَتْ، أكَلْتُ.

2 - التاء الأصلية في آخر الفعل مثل: باتَ، ماتَ، فاتَ.

3 - التاء التي ينتهي بها جمع المؤنث السالم مثل: مسلمات، مؤمنات.

4 - تاء الاسم الثلاثي الساكن الوسط مثل: بنت، زيت، مقت.

5 - تاء جمع التكسير الذي يحتوي مفرده على تاء مفتوحة مثل: أوقات، أموات.

6 - تاء الاسم العلم المفرد المذكَّر مثل: شوكت، عصمت، نشأت.

التاء المربوطة: هي التاء التي إذا سُكِّنت لُفِظَت هاءً.

الحالات التي تأتي فيها التاء مربوطة:

1 - تاء الاسم المفرد المؤنث غير الثلاثي الساكن الوسط سواءً كان في الأعلام أم غير الأعلام مثل: فاطمة، سَبُّورة، شجرة.

2 - تاء جمع التكسير الذي لا يوجد في مفرده تاءً مفتوحة مثل: قاضي، جمعها قضاة، حافي حفاة، عاري عراة.

obeikandi.com

الهمزات في وسط الكلمة:

كتابة الهمزة المتوسطة على ألف:

1 - إذا كانت الهمزة مفتوحة والحرف الذي قبلها مفتوحاً مثل: سَأل.

2 - إذا كانت الهمزة مفتوحة والحرف الذي قبلها ساكناً مثل: مَشْأَمَة.

3 - إذا كانت الهمزة ساكنة والحرف الذي قبلها مفتوحاً مثل: فأْر.

أحكام الهمزة المتوسطة:

كتابة الهمزة المتوسطة على السطر:

1 - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها ألفاً ساكنة مثل: جَاْءَت، عباءَة.

2 - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها واو ساكنة مثل: مُرُوءَة، سَوْءَه.

3 - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها حرفُ واوٍ مشدّداً مثل: مُتَبَوَّءَهُمْ.

كتابة الهمزة المتوسطة على واو:

1 - إذا جاءت الهمزة مضمومة والحرف الذي قبلها مباشرة مضموماً أو مفتوحاً أو ساكناً مثل: رُؤوس، كؤوس، لَؤُمَ، رَؤوم، تثاؤُب، التَّشَاؤُمْ.

2 - إذا جاءت الهمزة مفتوحةً والحرف الذي قبلها مباشرة مضموماً مثل: لُؤَيْ.

3 - إذا جاءت الهمزة ساكنة والحرف الذي قبلها مباشرة مضموماً مثل: مُؤْلم.

كتابة الهمزة المتوسطة على نبرة:

1 - إذا جاءت الهمزة مكسورة والحرف الذي قبلها مباشرة مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً أو ساكناً مثل: يَئِسَ، سُئِلَ، أفْئِدة، وائِل.

2 - إذا جاءت الهمزة مضمومة وما قبلها مكسوراً مثل: مِئون (جمع مِئة).

3 - إذا جاءت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسوراً مثل: فِئَةْ، رِئَةْ.

4 - إذا جاءت الهمزة ساكنة وما قبلها مكسوراً مثل: بِئر، زِئر.

أحكام الهمزة المتطرفة:

1 - تكتب الهمزة المتطرفة على ألف إذا جاء ما قبل الهمزة حرفٌ مفتوح مثل: ملجأ، خطأ، قرأ، يدرأُ.

2 - تكتب الهمزة المتطرفة على ياء إذا جاءَ ما قبل الهمزة حرف مكسور مثل: ملاجئ، طوارئ، مخابئ.

3 - تكتب الهمزة المتطرفة على واو إذا جاءَ ما قبل الهمزة مباشرة حرفٌ مضموم مثل: التباطُؤ، يجرُؤ.

4 - تكتب الهمزة المتطرفة على السطر في الحالات الآتية:

أ - إذا جاء قبل الهمزة حرف صحيح ساكن مثل: جُزْء، عِبْء.

ب - إذا جاء قبل الهمزة حرف واو مثل: سُوء، ضَوْء.

ج - إذا جاء قبل الهمزة حرف ألف مثل: سماء، بخلاء، سناء.

د - إذا جاء قبل الهمزة حرف ياء مثل: بطيء، مجيء، شيْء.

الألف اللينة:

وهي قسمين: الألف الممدودة، والألف المقصورة.

الألف الممدودة:

1 - تأتي في الأسماء المبنية مثل: الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام والشرط مثل: هذا، أنا، ذا، ماذا، إذا. وقد شذَّ منها خمس كلمات وهي: أنَّى، متى، لدى، أولى (اسم إشارة) ، والأُلى (اسم موصول).

2 - الفعل والاسم الثلاثيين اللذين انقلبت ألفهما اللينة عن واو، وحتى

تعرف ما هو أساس الألف في الأسماء الثلاثية تتبع الخطوات التالية:

أ - تجمعها جمع مؤنث سالم مثل: خطا، خطوات.

ب - تُثنِّيها مثل: عصا، عصوان.

فالألف في خطا وعصا عند الجمع أو التثنية لاحظنا أن أصلها واو، أما بالنسبة إلى الأفعال الثلاثية فإننا نتبع الخطوة التالية: إذا كان الفعل ماضياً فإننا نحوله إلى مضارع مثل: علا، يعلو، فأصل الألف واو إذا تكتب ألفاً ممدودة.

3 - الأسماء الأعجمية سواءً كانت ثلاثية أو فوق الثلاثية سواءً كانت أعلام أو غير أعلام مثل: أغا، يهوذا، ألمانيا، موسيقا.

وقد شذَّت عن هذه القاعدة الأسماء: موسى، عيسى، كسرى، بخارى.

4 - كل اسم أو فعل خُتم بألف قبلها حرف الياء وهو غير علم مثل: يحيا، الدنايا، الخطايا.

الحالات التي تكتب فيها الألف الليّنة ياءً (ألفاً مقصوره):

1 - إذا كانت ألف الاسم الثلاثي منقلبة عن ياء، ولكي نعرف كيف نقلب الألف الليّنة عن ياء نتّبع إحدى الطريقتين الآتيتين:

أ - نثنّي الاسم مثل: فتى، مُثنّاها فَتَيان (أي إن الحرف الثالث في فتى وهو الألف عندما ثنينا الكلمة أصبح الحرف الثالث ياء) أي: تكتب الألف اللينة في «فتى» ألفاً مقصورة.

ب - نجمع الاسم جمعاً مؤنثاً سالماً مثل: فتى، فتاة، فتيات، رحى، رحاة، رحيات.

2 - إذا كانت الكلمة جمعاً وانتهت بألف فإننا نرجعها إلى مفردها، فإن كانت الألف منقلبة عن ياء كتبت ألفاً مقصورة دون أن تتغير، وإن كانت منقلبة

عن واو كتبت ألفاً ممدودة مثل: قرى مفردها قرية، أي: إن الحرف الثالث في الجمع جاءَ في المفرد ياءً.

3 - إذا كانت الكلمة فعلاً ثلاثياً منتهية بألف لينة فهنا نتبع إحدى الطرق التالية:

أ - إن كان الفعل ماضياً فإننا نحوله إلى مضارع مثل: رمى فعلها المضارع يرمي، فالألف في الفعل الماضي انقلبت ياءً في الفعل المضارع.

ب - أو نوصل الفعل بضمير من ضمائر الرفع المتصلة مثل: كوى، كويْتُ.

4 - كل الأسماء غير الأعلام والأفعال الرباعية فما فوق تكتب ألفها اللينة ياء ما عدا المسبوقة بياء فتكتب ألفها اللينة ألفاً ممدودة مثل: مستشفى، كبرى، صغرى، نجوى.

5 - تكتب الألف اللينة ياءً في أسماء الأعلام التي يجيءُ فيها الحرف الذي قبل الألف ياءً مثل يحيى بن عبد الله.

حذف همزة الوصل في كلمتي ابن وابنة وزيادتها في أواخر الأسماء والأفعال:

حذف همز الوصل في كلمتي ابن وابنة:

1 - إذا وقعتا بين اسمين علمين ضمن الشروط التالية:

أ - أن تكون كلمة ابن وكلمة ابنة مفردة، مثل: حفصة بنت عمر بن الخطاب، أما إذا ثُنيت أو جُمعت فإن الألف تثبت.

ب - أن يكون العلم الذي يسبق كلمة ابن أو كلمة ابنة غير منوّن ثبتت الألف مثل: خالدٌ ابن الوليد.

ج - ألّا تقعا في أول السطر فإن جاءَتا في أوّله ثبتتا.

2 - إذا دخلت على ابن وابنة همزة الاستفهام فإنها تحذف مثل: أبن الوليد أنت؟

3 - إذا دخل على ابن وابنة حرف النداء: الياء، مثل: يا بن أمير المؤمنين.

زيادة الألف في آخر الكلمة:

1 - إذا اتصل بالفعل الماضي ضمير واو الجماعة مثل: كتبوا، شربوا.

2 - إذا اتصل بفعل الأمر ضمير واو الجماعة مثل: اذهبوا، اجتهدوا.

3 - الأفعال الخمسة المنصوبة أو المجزومة المتصلة بواو الجماعة مثل: لن تفعلوا ما أمرتم به، لم تكتبوا الدرس.

4 - تزاد الألف في آخر الاسم الذي علامة نصبه التنوين مثل: قرأتُ كتاباً.

المبحث الرابع
وضع المقدمة والخاتمة

مقدمة البحث:

بعد إتمام الكتابة الأولى للموضوع «**المسودة**»، والاستعراض التام له، واستيفاء الكتابة في جزئياته وكلياته تكون قد اتضحت صورة البحث تماماً، واكتمل بناؤه العلمي، وحينئذ يكون من السهل تحديد النقاط وحصر المعلومات التي يرغب في تدوينها في المقدمة، فمقدمة البحث هي مطلع الرسالة وواجهتها الأولى، فلا بدّ أن تبدأ قوية متسلسلة الأفكار، واضحة الأسلوب متماسكة المعاني.

يبدأ المقدمة بالبسملة والحمد لله والثناء عليه، والصلاة والسلام على

رسول الله محمد ﷺ فإن هذا أمر يندب البدء به في كل عمل، والأعمال العلمية خاصة، تحقيقاً للحديث النبوي القائل: «**كلّ عمل لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر**» أي: مقطوع البركة، فأصبح هذا شعار المؤلفين من علماء الإسلام في مختلف المجالات العلمية النظرية والتطبيقية على مرّ العصور والأجيال.

ويمكن أن تحتوي المقدمة على الأغراض والأفكار التالية:

أولاً : الإشارة إلى قيمة وأهمية البحث.

ثانياً : شرح الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بهذا الموضوع بالذات أو بجانب من جوانبه.

ثالثاً : التنويه للقارئ عن الآفاق المتعدده للبحث غير الجانب الذي جرى عليه البحث والدراسة

رابعاً : بيان خطة البحث وتقسيمه إلى أبواب وفصول ومباحث.

خامساً : تحديد المنهج الذي سلكه الباحث في معالجة موضوعات البحث.

سادساً : تحديد معاني الاصطلاحات التي جرى استعمالها خلال عرض البحث وبيان المقصود منها.

سابعاً : الدراسات والأعمال العلمية السابقة التي أسهمت في تطور الموضوع وخصائص كل لتتبين المقارنة من خلال ذلك بينها وبين الإضافة الجديدة التي أضافها البحث.

والمفروض في المقدمة أن تكون ذات صلة وثيقة بموضوع الرسالة، لأنها تعتبر البداية الحقيقية للبحث، وأن تحرر في أسلوب علمي متين بحيث تكسب اهتمام القارئ، كما ينبغي أن تكون توضيحاً لأفكار البحث وإعطاء صورة مصغَّرة عنه بذكر التقسيمات الأساسية لمباحثه وترتيبها ترتيباً منطقياً يتذوقه القارئ من خلال استعراضه لها.

خاتمة البحث:

خاتمة البحث أهمّ جزء فيه، والبحث كله لا يعني للقارئ شيئاً حتى تقدم له النتيجة أو النتائج التي توصل إليها من البحث، والتي يجري عرضها في الخاتمة، في هذا الجزء من البحث يجري التعرض لموضوعاته بصورة مختصرة وكأنها مقدمات يقصد منها أن تقود إلى النتيجة أو النتائج في شكل طبيعي، وفي سبيل هذه الغاية يتطلب الأمر الكثير من التحليل والتركيز على أهمية بعض النقاط الرئيسة بحيث تلامس تفكير واهتمامات القراء. بالإضافة إلى أنه لا بدّ من وقفة تأمل بالنسبة لتفريعات الموضوع والأفكار العامة ذات الصلة الوثيقة بنتيجة البحث أو خاتمته.

نتيجة البحث هي لا شكّ المساهمة الأصيلة والإضافة العلمية التي تنسب للباحث بلا مزاحمة أو منافسة. إنها الدليل الواضح الملموس على قيمة البحث والدراسة، ليس هذا فحسب بل إنه المرآة الحقيقية لمستوى الباحث ومقدار فهمه للمادة العلمية التي يعرضها على القراء. وهي أيضاً آخر ما يلامس نظر القرآء فلا بدّ من إحكامها فكراً، وأسلوباً، وصياغةً، وترتيباً، حتى يكون الانطباع الأخير ذا أثر بالغ في نفس القارئ.

الملاحق والذيول:

يمكن للباحث أن يكتب بحثاً علمياً يشتمل على جداول بيانية، أو إحصائيات، أو صور، أو خرائط، أو بيانات... وهذه الأمور مكانها بعد انتهاء البحث، في ملاحق خاصة.

بينما يفضل بعض الباحثين المتأخّرين وضعها في مكانها من البحث عند الكلام عنها ودراستها، وذلك كي لا يتشتّت ذهن القارئ بالبحث عنها، فإذا وُضِعت في مكانها من البحث عند الكلام عنها يجدها الباحث أمامه دونما عناء وبحث وتفتيش، ممّا يؤدي الغرض المطلوب بصورة أفضل.

مراجعة البحث قبل دفعه للطبع:

هي مرحلة تنقيح البحث وتهذيبه، وبداية الانتهاء منه ووضعه في الصورة المناسبة المرغوبة، وبنظرة واقعية إلى هذه المرحلة من البحث نجد أنها تأتي في أعقاب جهد متتابع وصبر طويل على معاناة البحث ومشاكله لفترة تعدّ بالسنين أحياناً، والحديث الشريف يقول: «**إن النفوس إذا كلت عميت**» فليس غريباً أن يعتري الباحث عند خطوة من خطوات البحث شيء من الكلل، فمن ثم ينبغي أن يعطي لنفسه فرصة من الراحة والاستجمام بعد الانتهاء من مسودة الرسالة.

إن هذه الفترة سيكون لها أثرها الطيب ومردودها الحميد في البحث وإخراجه في الشكل العلمي المطلوب، إذ تتجدد نفس الباحث وتبدو نتائج هذا على الدقة في مراجعة البحث وسرعة التنبه لاستدراك الأخطاء، وتلمس مواضع النقص أو الزيادة، فالاستمرار بدون توقف مدعاة إلى تجاوز الكثير من الأخطاء وعدم التنبه لها، وبطبيعة الحال يصبح الخلل واضحاً في البحث فيكون سبباً في تقليل أهميته والانخفاض بمستواه العلمي.

ومن الجوانب التي ينبغي التأكد من وجودها وتأملها بدقة أثناء هذه المرحلة:

أولاً : سلامة الجمل والعبارات من الأخطاء النحوية واللغوية، ولا مانع من الاستعانة ببعض المتخصصين في هذا المجال لتصحيحه وتنقيحه.

ثانياً : وضوح الأفكار والمعاني ومراعاة الترابط والتلاحم بينها، وهذا بدوره يعني أيضاً البحث عن الغامض والمشكل منها سواء كان بسبب الأسلوب أو استعمال العلامات الإملائية استعمالاً خاطئاً.

ثالثاً : كفاءة المقدمة وعرضها للموضوع عرضاً واضحاً سليماً، وبيان الهدف منه، والطريقة التي جرى السير على ضوئها في معالجة مباحثه ومشكلاته.

رابعاً : صياغة العناوين الرئيسة ووضعها في أماكنها المناسبة، إذ المفروض في العناوين الإيجاز مع استيفاء المعنى المقصود.

خامساً : تدرُّج الأفكار وتطوُّرها من مبحث إلى آخر ومن نقطة إلى أخرى بحيث تقود كلّها مجتمعة إلى نتيجة البحث.

سادساً : البدء من أول السطر عند تدوين فكرة معينة أو نقطة مهمة ليبدو البحث أكثر تنسيقاً.

سابعاً : استعمال العلامات الإملائية استعمالاً صحيحاً.

ثامناً : إعطاء عناية كافية لنقل الآيات القرآنية ورسمها مطابقاً للرسم العثماني، كما ينبغي العناية بنقل الأحاديث النبوية الشريفة.

تاسعاً : تجنب التكرار والإعادة سواء في العبارات أم في الأفكار، فالتكرار باعث على السآمة والملل.

عاشراً : التأكد من أن كل ما حوته الرسالة مهم، وذو علاقة وثيقة بالبحث.

وأخيراً ليعلم أن البحث الجيد يحتاج إلى اهتمام كبير ودقة تامة، وسيدرك القارئ هذا الجهد من خلال التعبيرات والعرض للموضوع.

obeikandl.com

الفصل الثالث

المرحلة النهائية للبحث

بعد أن يفرغ الباحث مِن المرحلتين الإعدادية والعملية في إعداد بحثه وكتابته ومراجعته ينتقل إلى المرحلة النهائية، وهي طبعه وتصحيحه، ووضع فهارسه، ثم تجليده، وأخيراً مناقشته. وقد قسمنا الكلام فيه ضمن أربعة مباحث.

المبحث الأول

طباعة البحث

مواصفات طباعة البحث:

يتقدّم الباحث إلى إدارة الجامعة بطلب الموافقة على طبع بحثه، ويُمنع من طباعته قبل أخذ الموافقة الرسمية من أستاذه المشرف وإدارة الجامعة.

بعد أخذ الموافقة على الطبع، على الباحث أن يختار مَكْتَباً تجاريّاً لطباعة الأبحاث الجامعية، فيتعاقد معه على طبع بحثه وفق الشروط التي تزوّده بها إدارة الجامعة، وهي (حسب المواصفات الأخيرة لطباعة الكمبيوتر):

حجم الورق: (21×30) سنتم، ويسمى (A4) في عُرف الطباعة.

حجم الحرف: (18) للمتن، و(16) للهامش.

حجم الصفحة المطبوعة: (15×25) سنتم.

عدد الأسطر في الصفحة الواحدة: من 25 إلى 27 سطراً.

obeikandl.com

عدد الكلمات في السطر الواحد: من 13 إلى 15 كلمة.

عدد الصفحات في البحث: (5 - 10) لطلاب المرحلة الإبتدائية.

(10 - 15) لطلاب المرحلة الثانوية.

(25 -50) لطلاب المرحلة الجامعية.

(200 - 300) لطلاب الدبلوم أو الماجستير.

(300 - 500) لطلاب الدكتوراه.

إذا دفع الباحث بحثه للطابع يتّفق معه على هذه المواصفات، دونما إخلال بها، لأن إدارة الجامعة قد ترفض البحث فاقد هذه الشروط، أو أحدها، لأن بعض المكاتب التجارية يتلاعب بهذه الموصفات لمصلحته في تكثير صفحات البحث، ليجني أرباحاً أكثر، فيكبّر حجم الحرف مثلاً، أو يقصّر طول السطر، أو يزيد المسافة بين الأسطر ليُوسِّع بينها، أو يقلّل عدد الأسطر في الصفحة الواحدة، أو يُصَغِّر حجم الصفحة المطبوعة، ويمكنه أن يطبع بحثاً من (50) صفحة في (100) صفحة، فليتنبّه الباحث لهذا !...

تصحيح البحث:

إن تصحيح البحث يعني قراءته قراءة متأنّية، والإشارة بقلم أحمر إلى كل خطإ طباعي وقع فيه الطابع، فيُشير إليه بإحاطته بدائرة ثم يسحب خطًّا منه إلى هامش الصفحة حيث يكتب تصويبه.

وقد أخبرني أكثر من طابع أن معظم الأخطاء ينشأ من سوء خط الباحث أثناء كتابة بحثه، فعلى الباحث أن يتنبّه لهذا الأمر ويكتب بحثه بخط واضح حتى لايُشْكِل على الطابع، كما عليه أن يدفع إليه بحثه متسلسلاً مرقّم الصفحات، دون تشويش أو اضطراب في داخل الصفحات، وليعلم أنه لا مجال لتعديل معلومات البحث بعد دفعه للطبع، فليعدّل ما شاء قبل دفعه.

وبعد الفراغ من القراءة والتصحيح يردّه للطابع لينفّذ تصحيح الأخطاء،

ويسحب للبحث صورة جديدة مصحّحة، يسلّمها لصاحب البحث لمراجعة تنفيذ التصويبات، وهذا يسمى «**بالتصحيح الأول**» وللباحث ثلاثة تصحيحات يُصَحِّح فيها بحثه حتى يصبح صحيحاً، خالياً من أي خطإ طباعي يُشين البحث.

المبحث الثاني

وضع الفهارس الفنية

أهمية الفهارس:

بعد الفراغ من كتابة البحث وطبعه يبقى أمام الباحث وضع الفهارس الفنية له، إذْ أصبح بإمكانه إحالة القارئ إلى أرقام الصفحات المطبوعة الثابته، ويخطئ كثير من الباحثين حين يضعون الفهارس قبل طباعة البحث، ذلك أنهم سيضطرون إلى إعادة الإحالة إلى أرقام الصفحات بعد أن تأخذ وضعاً نهائياً بعد الطبع والتصحيح، فمن المنطقي وضع الفهارس بعد الطبع لهذا السبب..

إن الأبحاث الناجحة هي التي تشتمل على فهارس في آخرها تسهل على القارئ مهمّة التفتيش والحصول على مسائله من الكتاب بسهولة ويُسر، فتوفّر عليه الجهد والوقت وهما عاملان مهمّان في حياة الباحث.

إن العلم في البحث كالجواهر الثمينة المحفوظة في صندوق، والفهارس بمثابة المفاتيح لهذا الصندوق، ولن يستطيع الحصول على الجواهر إلا من امتلك المفاتيح.

طريقة إعداد الفهارس:

يبدأ الباحث بتقطيع أوراق صغيره (بطاقات) مَقاسُها (١٠,٥×٧) سنتم

ويُفَضَّل أن تكون ملوّنه، ويكون عدد ألوانها بعدد فهارس البحث، ويخصّص لكل فهرس لون، فالأحمر مثلاً للآيات، والأخضر للأحاديث وهكذا...، ثم يقرأ الباحث بحثه صفحة صفحة وسطراً سطراً وكلمة كلمة قراءة متأنية ويستخرج من كل صفحة ما فيها من آيات، وأحاديث، وأعلام، ومصادر، ومراجع... كل معلومة على بطاقتها الخاصة، فيتجمّع لديه مجموعات عند نهاية قراءة البحث، واحدة للآيات، وأخرى للأحاديث، وهكذا... ثم يقوم بترتيبها، ثم نسخها في حجم أوراق إلى البحث، ويدفعها للطبع والتصحيح، ليلحقها بالبحث.

أما عن الفهارس التي توضع في البحث فهناك فهارس أساسية توضع في كل بحث، وأخرى ثانوية تعود لموضوع وتخصُّص البحث.

أولاً: الفهارس الأساسية

إن الفهارس الأساسية لكل بحث خمسةٌ، وهي: فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأعلام، وثَبْت المصادر والمراجع، ومحتويات البحث. وسنتكلم عن كل واحد منها، وعن أهميته وكيفية إعداده.

1 - فهرس الآيات القرآنية:

إن فهرس الآيات القرآنية يعني قراءة البحث كاملاً، واستخراج آياته كلها واحدة واحدة، وترتيبها حسب تسلسل السور والآيات في القرآن الكريم.

طريقة الإعداد:

حينما يريد الباحث تسجيل الآيات القرآنية على البطاقات الخاصة بها، يجعل لكل آية بطاقة يسجّل فيها المعلومات الآتية: اسم السورة، ورقم الآية، وطرف الآية، ورقم الصفحة على النظام الآتي:

يجعل من اسم السورة عنواناً للبطاقة، ويضع قبل اسم السورة رقمها، فسورة الفاتحة مثلاً رقم (1)، وثم البقرة (2)، وآل عمران (3)، ثم يكتب طرف الآية، بحدود (7-8) كلمات، ويضع عن يمينها رقم الآية، وعن يسارها رقم الصفحة.

عند استمام قراءة البحث وبعد الفراغ من تسجيل البطاقات، يتجمّع لدى الباحث مجموعة الآيات بشكل غير مرتّب، فيبدأ بترتيب البطاقات حسب تسلسل السُوَر في القرآن الكريم، فيبدأ بالفاتحة ذات الرقم (1)، ثم البقرة ذات الرقم (2)، ثم آل عمران ذات الرقم (3)... ويرتّب الآيات الخاصّة بالسورة الواحدة حسب تسلسلها، وبذلك ينتهي من إعداد هذا الفهرس، فيبيّضه.

2 - فهرس الأحاديث:

يشمل هذا الفهرس أقوال النبي ﷺ ولو كانت كلمة واحدة كـ: (نعم) أو (لا)، وأفعاله، وصفاته، وتقريراته، ويشمل الآثار وأقوال الصحابة، ويفضّل بعض الباحثين إفراد آثار الصحابة في فهرس خاص.

كيفية إعداده وترتيبه:

يسجّل الباحث على البطاقة طرف الحديث الأول (7-8) كلمات، ثم راوي الحديث من الصحابة، ثم رقم الصفحة على يسار الحديث. وفي حال اشتمال الحديث على حكاية وقول للنبي ﷺ، يدوّن الباحث بطاقتين: واحدة للحكاية، وأخرى لقول النبي ﷺ. بعد الفراغ من قراءة البحث يتجمّع لدى الباحث مجموعة بطاقات الأحاديث جميعها غير مُرَتَّبة، فيقوم بترتيبها على حروف المعجم، حَسَب الحرف الأول، فالثاني، فالثالث مراعياً القواعد التالية:

1 - هناك نظامان للترتيب: أحدهما «**كَلِمي**»، والآخر «**حَرْفي**»، مثاله

الكلمتان: (إذا مَسَّ) و(أذابَ) ، ففِي النظام الكَلِمِي تأتي الأولى قبل الثانية، وفي النظام الحرفي تأتي الثانية قبل الأولى، والمفضَّل منهما هو النظام الكَلِمي، بسبب مُراعاة قانون الخالي أوّلاً.

2 - للهمزة والألف مسائل كثيرة، منها أن بعض اللغويين اعتبرهما حرفين مستقليّن، وجعل مكان الهمزة في الترتيب أول حروف الهجاء (ء) وجعل الألف حرفاً آخر، فارتأى وضعها على (اللام) وسماها (اللام ألف) ووضعها قبل (الياء) آخر الحروف، وأصبح عدد الحروف على هذا عنده (29) حرفاً.

بينما ذهب البعض الآخر إلى وضع (الألف) أول الحروف، ورسم الهمزة فوقها هكذا (أ)، واعتبرها حرفاً واحداً، ولم يميّز بينهما، فيكون عدد الحروف عنده (28) والمفَضَّل في الفهرسة هو الرأي الثاني. وعلى هذا توضع الكلمات المبدوءة بالألف مهموزة كانت أم غير مهموزة في أول الألف، والكلمات المبدوءة بـ(لا) في أوّل اللام.

ومن مسائل الهمزة حرف المد (آ) وهي في الأصل همزة تلاها حرف المد (ا) فإذا فككناهما كان رسمها هكذا (ء ا) ولكن العلماء رسموها (آ)، وعلى هذا توضع الكلمات التي تبدأ بها في أول الهمزة، مثاله: (آمين) توضع قبل (أبانا).

ومن مسائل الهمزة رسمها على الواو، مثل (سؤر)، أو الياء مثل (بئر)، فتُعتبران (واواً) و(ياءً) دون اعتبار للهمزة، هكذا: (سور) (بير)، (عايشة)...

ومن مسائل الهمزة والألف، همزتا الوصل والقطع، ولا تمييز بينهما في الفهرسة، مثاله: (أقام)، و(اتّبع).

ومن مسائلهما (أل) التعريف التي تُزاد في أول الأسماء، ولا اعتبار لها، ويعتبرها الباحث غير موجودة، وينظر إلى الحرف التالي لها مثاله: (البيت)، و(أمَّنا) توضع الثانية قبل الأولى، وأما اسم الجلالة (الله) و(اللهم) والأسماء

الموصولة (الذي) (التي)... فأل التعريف فيها أصلية وليست مزيدة. وكذلك إذا سُبِقَت (أل) التعريف بحرف مثل (بالبيت) لا تُحذف من الاعتبار.

3 - لا اعتبار للحركات وقوّتها في الفهرسة، فعلى هذا لا تمييز بين (إن) و(أن) وتوضعان حَسَب الحرف الذي يليها.

4 - لا اعتبار للشّدَّة فوق الحروف، وتوضع الكلمات المرسومة بها حسب الحرف الذي يليها.

5 - التاء المربوطة (ة) و(ة) تُعتبر هاء، مثاله (الصلاة) ، (القيامة).

6 - الألف المقصورة (ى) تُعتبر حسب رسمها: (ياءً).

فهرس الأعلام:

عندما يقرأ الباحث بحثه لوضع فهارسه، تُواجِهُه مشكلة ورود الأعلام في بحثه بأشكال كثيرة فتارةً يَرِدُ العلم بكُنيته كـ: (أبو داود) فقط دون اسمه وتارة منسوباً لأبيه كـ: (ابن عباس) وتارة بشهرته كـ: (إمام الحرمين) أو نسبته كـ: (البخاري) ونادراً ما يأتي اسمه كاملاً، فما هو موقف الباحث إزاء هذه المشكلة ؟

على الباحث أن يبحث في مصادر التعريف بالأعلام، ككتاب «**الأعلام**» للزركلي، و«**معجم المؤلفين**» لعمر رضا كحالة، أو غيرهما، عن الاسم الثلاثي الكامل مع الكنية والشهرة والنسب لكل عَلَم لم يرد باسمه، ثم يكتب بطاقتان للعَلَم الواحد: **الأولى**: للكُنْيَة التي ورد فيها في البحث مع التعريف باسمه كاملاً مع كنيته هكذا: أبو داود = سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني. وتسمّى بطاقة إحالة، **والثانية**: بطاقة لاسمه كاملاً مع كنيته وأرقام الصفحات التي ورد فيها في البحث هكذا: سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني: 3، 7، 9، 12، 25...

وهكذا يفعل مع كل علم لم يرد باسمه الصريح، كـ: (ابن عباس) و(إمام

الحرمين) و(البخاري) يكتب لكل واحد بطاقتين، **الأولى**: تسمّى بطاقة إحالة وفيها التعريف بالعَلَم فقط دون أرقام الصفحات، **والثانية**: بطاقة الاسم، وفيها أرقام الصفحات الموجود فيها.

وقد يكتب الباحث ثلاث بطاقات لِلعَلَم الواحد، وذلك حينما يرد الباحث في البحث أكثر من مرّة، ويأتي على أكثر من شكل واحد، ك: (إمام الحرمين) و(الجويني) ففي هذه الحالة يَكتب له الباحث بطاقتي إحالة، وبطاقة اسم.

بعد تجميع بطاقات الأعلام، بقي على الباحث ترتيبها على حروف المعجم، وهنا اختلفت مناهج الباحثين، فمنهم من يضع خمسة فهارس مستقلة، تشكّل بمجموعها الأعلام، وهي: فهرس الأسماء، فهرس الكنى، فهرس الأبناء، وفهرس الأنساب، وفهرس الشهرات، ثم يفرد النساء بخمسة فهارس أيضاً، وممّن اتبع هذه الطريقة الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في كتبه لاسيَّما «**تقريب التهذيب**».

لكن المفضل في الأزمنة المتأخرة دمج الجميع في فهرس موحّد على الترتيب الألفبائي وفي هذه الحالة يُحذف من الاعتبار الكلمات (أبو) و(ابن) و(أم) ويوضع العَلَم حسب الحرف الذي يليها، إضافة إلى حذف (أل) التعريف من أول الأسماء كما سبق وتقدَّم، وممن اتّبع هذه الطريقة: الشيخ شعيب الأرنؤوط في فهارس كتاب «**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (ت748هـ) وهي طريقة سهلة جداً تساعد الباحث في العثور على العَلَم منه بأسرع وقت دونما جهد كبير، وكشف في أكثر من موضع.

4 - ثَبَتُ المصادر والمراجع:

اختلف الباحثون في مكان هذا الثَبَت، فمنهم من يُفضِّل وضعه في آخر البحث قبل الفهارس، ولا يعتبره منها، ومنهم مَن يفضّل وضعه في آخر الفهارس قبل فهرس المحتويات، والرأي الثاني هو المُفضّل.

ويشتمل هذا الفهرس على أسماء جميع المصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث على اختلاف أنواعها، كتباً مطبوعة كانت أم مخطوطة، أو مجلاّت، أو دوريات، أو منشورات، أو وثائق، أو صفحات إنترنيت، أو أقراص الحاسوب (C. D.)، ويفضّل بعض الباحثين، إفراد كل نوع من هذه المصادر ضمن مجموعة مستقلّة، بينما يفضّل البعض الآخر دمج الكلّ في فهرس واحد على الترتيب الألفبائي.

وهناك ثلاثة أنظمة لترتيب هذا الفهرس: (الأول) ترتيبه حسب أسماء المؤلِّفين، (والثاني) ترتيبه حسب أسماء الكتب، (والثالث) ترتيبه حسب الموضوعات، مبتدأ بعلوم القرآن ثم الحديث، ثم العقيدة، ثم الفقه وأصوله... والمُفَضَّل هو الترتيب على أسماء المؤلفين، لعدّة أسباب:

أولها: انسجامه مع ذكر المصادر في داخل البحث، لأنها تبدأ هناك بذكر المؤلف.

ثانيها: إمكانية تعدُّد مصادر المؤلف الواحد، فلا يتكرّر ذكر اسمه، وتُجمع جميع كتبه في مكان واحد تحت اسمه.

لكن ما هي المعلومات التي يذكرها الباحث لكل مصدر؟ وكيف يكتبها؟

هناك عشرة معلومات ينبغي ذكرها لكل مصدر، على النحو التالي: شهرة المؤلف، ثم اسمه الثلاثي، ثم سنة وفاته بين مزدوجين، ثم اسم الكتاب، ثم اسم المحقق أو المُتَرجِم، ثم البلد الناشرة، ثم اسم دار النشر، ثم رقم الطبعة، ثم تاريخها بالسنين الهجرية، ومعادلتها بالميلادية، وأخيراً عدد المجلّدات أو الأجزاء أو الصفحات على النحو التالي:

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تقديم د. يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1406هـ/ 1986م، 4مج + فهارس.

5 - فهرس المحتويات:

وهو يشتمل على جميع عناوين البحث الرئيسة، من كتب، وأبواب، وفصول، ومباحث، ومسائل... ويوضع رقم الصفحات على يسار الصفحة، ومن المفضَّل وضع العناوين الرئيسة في وسط الصفحة لإبرازها.

ويُفَضّل بعضُ الباحثين وضع هذا الفهرس في أوّل البحث، بعد المقدّمة، ليكون القارئ على علم بمحتوياته قبل الدخول بقراءته، بينما يفضّل البعض الآخر وضعه في آخر البحث، وهو المفضّل الذي جرى عليه المتأخّرون.

هذه هي أهم الفهارس الرئيسة التي لا غنى عنها لكل بحث، وننتقل للكلام عن الفهارس المتخصصة.

ثانياً: الفهارس المتخصِّصة

هناك أنواع من الفهارس الخاصَّة بكل بحث ينبغي وضعها، وتساعد القارئ أيضاً على استخراج مسائله من الكتاب بسهولة وسرعة، ويعود تقدير هذه الفهارس لموضوع البحث، فالبحث النحوي يحتاج لذكر فهرس الأدوات والمواضيع النحوية، والموضوع التاريخي يحتاج لوضع فهرس الأمكنة والأزمنة والأيام والتواريخ المشهورة، إما على حروف الهجاء، أو على السنين، والبحث الفقهي الواسع يحتاج إلى فهرس يكشف عن مسائله الفقهية بسهولة، والبحث الأدبي يحتاج إلى فهرس للأشعار والأمثال، والبحث الببليوغرافي الغني بذكر الكتب والرسائل، يحتاج إلى فهرس بأسماء الكتب والرسائل على ترتيب حروف المعجم... وهكذا تفرض طبيعة كل بحث نوعاً متخصصاً من الفهارس لا تتطلّبه الأبحاث الأخرى.

صفحة العنوان

إن صفحة عنوان البحث هي أهم صفحة فيه، ويجب أن تحتوي على المعلومات التالية: اسم الجامعة، والقسم، وعنوان البحث، والدرجة العلمية، واسم الطالب، واسم المشرف، وبلد التقديم، وسَنَته، على النحو التالي:

obeikandl.com

جامعة بيروت الإسلامية
كلية الشريعة
قسم الدراسات الإسلامية

الصَّـــلَاحُ
في القرآن الكريم

(رسالة ماجستير)

إعداد
أحمد شيخ صالح

إشراف
د. يوسف المرعشلي

بيروت
1423هـ - 2003م

obeikandl.com

المبحث الثالث

تجليد البحث

بعد طباعة البحث وتصحيحه، ووضع الفهارس العلمية اللازمة له، وموافقة الإدارة على الطبع يقوم الباحث بتصوير 10 نسخ من بحثه بصورته النهائية، ويراقب تسلسل صفحاتها واكتمالها، وعدم وجود أية مشكلة فيه من تقديم أو تأخير، أو نقص، ثم يدفعها للتجليد، ويفضل أن يكون الجلد أسودا، ويكتب على صفحة العنوان بالحرف المذهّب ما كتبه في صفحة العنوان الداخلية.

ويفضل البعض كتابة اسم البحث، واسم الباحث واسم الجامعة على الكعب الأيمن للكتاب أيضاً.

ثم يسلّم الطالب ثماني نسخ لإدارة الجامعة، لتسلّمها بدورها إلى قُرَّاء البحث الذين يختارهم القسم لمناقشة الرسالة، ويمهلهم مدة أقصاها ثلاثة أشهر لكتابة تقاريرهم حولها، ويكون عدد قُرّاء رسالة الدبلوم أو الماجستير اثنين، ورسالة الدكتوراة ثلاثة - سوى المشرف - وهذه التقارير إما أن تكون إيجابية أو سلبية، وفي حال كونها سَلبية يطلب من الطالب إجراء التعديلات المطلوبة في بحثه قبل المناقشة.

تحدِّد إدارة الجامعة بعد ذلك موعد المناقشة بعد استشارة الأستاذ المشرف وقُرّاء البحث، وتبلّغ الطالب بموعد المناقشة بقرار رسمي، ويُعلن عن موعد المناقشة، ويعلّق على لوحة الإعلانات، ويطبع من القرار عدّة نسخ، ويمكن نشر الإعلان في الصحف والوسائل الإعلامية وفي جامعات أخرى لدعوة الجمهور من الأهل والأساتذة والطلاب ومن يهمّه الأمر لحضور المناقشة.

يُحَضّر الطالب نفسه للمناقشة، ويستحسن له حضور مناقشات رسائل جامعية لتلاميذ قبله ليتعرّف على أسلوب المناقشة وطريقتها.

المبحث الرابع

مناقشة البحث

وهي المرحلة النهائية للبحث، وخاتمة العمل فيه، ويُطلب من الطالب فيها هُدوء الأعصاب، والتحلّي بالأدب والأخلاق وسعة الصدر لما سيسمعه من انتقادات وملاحظات من الأساتذة المُناقشين، وهذه الأمور تدخل في تقويم الرسالة ودرجتها، إضافة لمادّتها العلمية.

تجتمع اللجنة برئاسة المشرف على البحث الذي يمهّد بكلمة عن موضوع البحث وأهمّيته، وعن جهد الطالب فيه، وموقفه منه، ورضاه عنه وعن عمله، ثم يطلب منه عرضاً موجزاً لبحثه في غضون 10-15 دقيقة.

فعلى الطالب تحضير هذا العرض الموجز لبحثه قبل المناقشة، لقراءته وإملائه على اللجنة والحضور، ويحتوي هذا العرض على تحية اللجنة، وأسباب اختيار بحثه، وأهميته، وخطّته في تقسيمه، وشكراً وتقديراً لأعضاء اللجنة وخاصة لأستاذه المشرف.

تبدأ المناقشة بعد فراغ الطالب من قراءة عرضه، وتكليف رئيس اللجنة أحد المناقشين الذي يكون قد سجّل ملاحظاته على البحث حين قراءته له قبل المناقشة، خلال مهلة الثلاثة أشهر، ويبدأ المناقِش الأول باستعراض جميع ملاحظاته على المضمون والشكل واحدة واحدة، حتى الفراغ منها، وقد يَطْلُب من الطالب إجابَتَهُ عن بعض المسائل، فيجب عليه أن يكون جاهزاً وحاضراً للإجابة على جميع تساؤلات المناقشين بهدوء وأدب ووقار وبرهان.

وبعد أن ينتهي جميع أعضاء اللجنة من عرض ملاحظاتهم، يُطلب الاختلاء لتقويم الرسالة وتقدير علامتها، ثم يُعلن رئيس اللجنة النتيجة بقراءة القرار الصادر عن اللجنة والمُوقَّع منهم جميعاً.

تُعلن النتيجة بعد ذلك وتُعمَّم في لوحات الجامعة، ويُبَلَّغ الطالب قراره رسمياً. وبذلك ينتهي الباحث من بحثه ويصبح صالحاً لنشره وطبعه إذا رغب بذلك.

بعد أن استعرضنا أصول وقواعد كتابة الأبحاث ننتقل إلى بيان القواعد الخاصة بتحقيق المخطوطات وهو ما سنتكلم عنه في الباب الثاني بالتفصيل.

obeikandl.com